الحرس القومي في إسرائيل

قراءة في الجذور، الأسس الفكرية والعلاقة مع اليمين الجديد

إعداد وترجمة: وليد حباس

تقديم: أنطوان شلحت

سلسلة أوراق إسرائيلية (٨٠)

أيّـار ٢٠٢٣
صدر عن:

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

المراسلات: «مدار» – فلسطين – رام الله – الماصيون – عمارة ابن خلدون

ص.ب: 1959 رام الله
02-2966201
02-2966205
www.madarcenter.org
Madar@madarcenter.org
Markaz.madar
Madarcenter01
Madar_center
Markaz.madar
Madarcenter1
Soundcloud.com/madarcenter

أنجزت هذه الورقة
بالتعاون مع دائرة شؤون المفاوضات
في منظمة التحرير الفلسطينية

الإخراج والطباعة:

مؤسّسة الأيـام
رام الله ـ فلسطين، ص . ب:١٩٨٧
هاتف : ٤/ ٢٩٨٧٣٤١ ٢ (٩٧٢) – فاكس :٦/ ٢٩٨٧٣٤٢ ٢ (٩٧٢)
www.al-ayyam.ps
E-mail:info@al-ayyam.ps

صورة الغلاف: قمع الفلسطينيين في مدينة اللد في أيار ٢٠٢١. (رويترز).

المحتويات

المقدمة: الحرس القومي الإسرائيلي وغايات اليمين الجديد من وراء إنشائه

بقلم: أنطوان شلحت ٧

مدخل ١٤

الجزء الأول: الحرس القومي: الجذور، المدارس الفكرية والعنف المدني

١,١ الجذور التاريخية لمفهوم الحرس القومي ٢٠

١,٢ الخلفيات النظرية لدور الحرس القومي في المجتمع الغربي ٢٤

١,٣ أمثلة على عنف الحرس القومي في المجتمعات الغربية ٣١

الجزء الثاني: الحرس القومي الإسرائيلي

٢,١ الخلفية التاريخية: هبة أيار ٢٠٢١ ..... ٣٦

٢,٢ فكرة "الحرس القومي" لها جذور عميقة تعود إلى العام ١٩٥١ ..... ٣٩

٢,٣ الدروس الإسرائيلية المستفادة من هبة أيار ٢٠٢١: إنشاء حرس قومي ٤٦

٢,٤ المستوى السياسي- الأمني يتبنى موقفاً مؤيداً للحرس القومي ٥٥

٢,٤,١ نتنياهو وف"وروم كوهيلت" يدعمان إقامة حرس قومي ٥٥

٢,٤,٢ حكومة بينيت- لبيد تقيم نواة الحرس القومي في العام ٢٠٢٢ ..... ٦٣

٢,٤,٣ "الحرس القومي": الابن المدلل لـ بن غفير ٧٢

٢,٥ من يترأس الحرس القومي: بن غفير أم الشرطة؟ ٧٥

الخاتمة ٨٦

قائمة المراجع ٩١

تقديم

الحرس القومي الإسرائيلي
وغايات اليمين الجديد من وراء إنشائه

أنطوان شلحت

تستحضر هذه الورقة، وهي الأولى من نوعها باللغة العربية، خلفيات إنشاء ما بات يُعرف باسم الحرس القومي (أو الوطني) في دول مختلفة من أنحاء العالم والتي يحلو لإسرائيل أن تحذو حذوها أو أن تتشبّه بها، لكي تضع يدها على العوامل الواقفة وراء القرار الذي اتخذته الحكومة الإسرائيلية مؤخراً والقاضي بإنشاء مثل هذا الحرس. يتعيّن التنويه بأن هذا الاستحضار لا يأتي فقط من الرغبة في إجراء المقارنة، وذلك من منطلق أن لكل فترة مُحدّداتها، إنما أيضاً من ضرورة توكيد أنه على الرغم من اختلاف الظرف التاريخي، فلا يمكن عدم رؤية التشابهات والتقاطعات بين الحرس القومي في الولايات المتحدة مثلاً ومفهوم الحرس القومي في إسرائيل في الوقت الحالي، نظراً لأنها تؤكد، من ضمن أمور أخرى، أن الصراع بين المستوطن الصهيوني والأصلاني الفلسطيني يفرض نفسه على سياق الحرس القومي الآخذ بالتشكّل في إسرائيل.

بغية التمهيد لقراءة هذه الورقة ينبغي أن نشير، من ناحية الوقائع الصرفة، إلى أنه بعد نقاش حادّ شهده اجتماع الحكومة الإسرائيلية يوم ٢ نيسان ٢٠٢٣ صوّت الوزراء لمصلحة تشكيل حرس قومي جديد تحت قيادة وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير (رئيس حزب «عوتسما يهوديت» الكهانيّ)، إلى جانب إجراء تقليصات كبيرة في ميزانيات جميع الوزارات من أجل تمويله. ووزارة الأمن القومي بديلة عن سابقتها وزارة الأمن الداخلي، مع صلاحيات أوسع.

ومن المتوقع، بحسب تقارير وسائل إعلام إسرائيلية، أن يضمّ هذا الحرس القومي ألفي

عنصر، سيكونون مسؤولين بشكل مباشر أمام الوزير، وسيتم تكليفهم، كما جاء في نصّ القرار، بمعالجة «الجريمة القومية» و«الإرهاب» و«استعادة السلطة عند الحاجة». وينصّ القرار على أن قوة الحرس القومي الجديدة ستتألف من قوات نظامية وألوية تكتيكية متخصصة، وستكون منتشرة في جميع أنحاء البلد.

لم يتم الاتفاق على جدول زمني مُحدّد لتشكيل مثل هذا الحرس، ومن المحتمل أن يستغرق أشهراً. وقالت مصادر سياسية إسرائيلية رفيعة المستوى إن لجنة من المختصين من الأجهزة الأمنية ووكالات الحكومة المختلفة ستناقش السلطة الممنوحة إلى الحرس القومي، ومَن سيكون مسؤولاً عنه، وستسلّم استنتاجاتها في غضون تسعين يوماً، ما يعني أن القضية ستبقى مفتوحة، ورُبّما ستكون متدحرجة أيضاً.

وكان رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو وعد بن غفير بأنه سيطرح القضية للتصويت عليها في جلسة الحكومة، في مقابل بقاء هذا الأخير في صفوف الحكومة، على الرغم من معارضته الشديدة لقيام نتنياهو بتجميد «تشريعات الإصلاح القضائي» لفسح المجال أمام إجراء حوار مع المعارضة التي تتظاهر ضد هذه التشريعات منذ إعلانها، وتعتبرها انقلاباً على الجهاز القضائيّ بغية إضعافه.

وأعرب عدد من الوزراء، خلال اجتماع الحكومة المذكور، عن معارضتهم لاقتطاع ٥ , ١٪ من ميزانيات جميع الوزارات، وهو ما سيمنح وزارة بن غفير نحو مليار شيكل (٢٧٨ مليون دولار)، وقالوا إن هذه الخطوة غير مسؤولة، وستثير انتقادات عامة، لكنهم مع ذلك صوّتوا لمصلحتها. وقال مسؤولون في وزارة المالية الإسرائيلية إنهم يستطيعون إيجاد حلول تمويل بديلة في غضون أشهر عدة لتجنُّب تقليصات في الميزانيات وصفوها بأنها كاسحة، وانتقدوا بن غفير من جرّاء مطالبته بالمال على الفور. خلال الاجتماع نفسه، اتهمت وزيرة شؤون الاستخبارات غيلا غمليئيل (الليكود) بن غفير بالرغبة في كل شيء هنا والآن، على حساب الوزارات الأُخرى.

في الجانب المقابل، شجب رئيس حزب «يوجد مستقبل» وزعيم المعارضة الإسرائيلية عضو

الكنيست يائير لبيد أولويات الحكومة (أي حكومة نتنياهو السادسة التي يشغل فيها بن غفير وزيراً للأمن القومي)، ووصفها بأنها سخيفة وبغيضة، وانتقد الوزراء لتصويتهم لمصلحة تمويل جيش خاص من البلطجية لمن نعته بأنه «مهرج التيك توك».

وقال لبيد في بيان صادر عنه، إن الشيء الوحيد الذي يهمّ الحكومة الحالية هو سحق الديمقراطية والدفع قدماً بنزوات وهمية لأشخاص متوهمين. في سياق متصل حذّرت مجموعة كبيرة من القادة السابقين للشرطة من مغبة هذه الخطوة، وكان من ضمنهم القائد العام السابق للشرطة، موشيه كرادي، الذي قال إن بن غفير قد يستخدم القوّة لشنّ انقلاب.

كما أعربت منظمات حقوق مدنية، وشخصيات من المعارضة، عن قلقها العميق حيال اقتراح وضع مثل هذه القوة تحت سيطرة وزير في الحكومة، وأكد البعض، وعلى رأسهم «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، أن من شأن ذلك تسييس عمل الشرطة، وتقويض مبدأ المساواة في إنفاذ القانون.

وكان القائد العام الحالي للشرطة الإسرائيلية، الجنرال يعقوب شبتاي، حذّر في رسالة وجّهها إلى بن غفير قبل قرار الحكومة، من أن فصل هذه القوة الأمنية الجديدة عن الشرطة سيضرّ بشدة بالأمن العام، ويسبب فوضى في تطبيق القانون، مُحذّراً من عواقب وخيمة. وقال إنه لا يوجد هناك سبب لتشكيل هيئة جديدة لها صلاحيات ومجالات مماثلة لتلك التي تتمتع بها شرطة إسرائيل، مضيفاً أنه لم يتم تحديد مزايا ملموسة، في حين أنه يمكن أن تكون للخطة تكاليف باهظة للغاية، قد تصل إلى إلحاق الضرر بالأمن الشخصي للمواطنين. وحذّر شبتاي من أن الوضع الجديد قد يؤدي إلى عدم وضوح في ما يتعلق بتقسيم السلطة بين الجهازين، وقال إن الخطوة ليست إلّا مضيعة للموارد ومضاعفة لعدد المقرّات ورهان على نموذج غير مثبت ولا فائدة منه.

كما أعربت المستشارة القانونية للحكومة الإسرائيلية، غالي بهراف – ميارا، عن قلقها من تشكيل القوة، وقالت خلال اجتماع الحكومة إن هناك عائقاً قانونياً أمام النسخة الحالية من الاقتراح، وأن الشرطة يمكنها التعامل مع التحديات التي تواجهها، من دون الحاجة إلى هيئة

منافسة.

وأفادت تقارير إعلامية، نقلاً عن مسؤولين أمنيين، بأن رئيس جهاز الأمن الإسرائيلي العام («الشاباك») رونين بار أعرب هو أيضاً في اجتماعات مغلقة عن معارضته لتشكيل الحرس القومي.

مهما يكن، لا بُدّ من الإشارة إلى أن جمعيّة حقوق المواطن كانت الأكثر حدّة من بين منظمات المجتمع المدني الإسرائيلية، حيث وصفت الحرس القومي المنوي إقامته بأنه ميليشيا خاصة لبن غفير. ومما جاء في بيان صادر عن هذه الجمعية أنها بعد الاتفاق الذي توصل إليه رئيس الحكومة ووزير الأمن القومي بتشكيل ميليشيا خاصة بهذا الأخير تحت المُسمى الرسمي الحرس القومي، توجهت إلى المستشارة القانونية للحكومة وحذّرت من أنه على الرغم من عدم وضوح ماهيّة هذا الحرس القومي وتركيبته فإنّ إقامة قوّة مسلّحة تابعة لوزير الأمن القومي بشكل منفصل عن الشرطة هي في حدّ ذاتها بمثابة تجاوز خطّ أحمر ومرفوضة من أساسها.

وجاء في البيان أيضاً: أكدنا في توجّهنا أنّ الشرطة التابعة لكيان سياسي تقوّض أحد أسس الديمقراطية في إسرائيل، وتشكل خطراً حقيقياً على حقوق الإنسان. والشرطة، بصفتها الهيئة التي تحتكر استخدام القوة ضد المواطنين والمسؤولة عن إنفاذ القانون، يفترض أن تتصرّف بطريقة محايدة ومهنية تماماً بمعزل عن الاعتبارات السياسية أو التحيّزات. ولا يطمح بن غفير إلى تأسيس حرس قومي، بل إلى تشكيل حرس قومي متطرّف يتألف من ميليشيات مُسلحة تخضع لإمرته ولمخططاته وأجنداته العنصرية. وهو يُصرح بذلك علناً بالقول إن هدف هذه الميلشيات هو إعادة «سطوة الدولة»، وما هذه إلا مسميات مُخادعة لفكرة تأسيس قوة قمع للمواطنين الذين لا يتماشون مع هوى الحكومة، وهو يعني بالأساس المتظاهرين ضد الحكومة، أو المواطنين العرب في إسرائيل. وإن تشكيل الحرس القومي الذي سيعمل بشكل رئيس، بحسب تصريحات بن غفير، في المجتمع العربي، سوف يخلق جهازي شرطة في الدولة: الشرطة الزرقاء لخدمة المواطنين اليهود، والحرس القومي، شبه العسكري، لقمع المواطنين العرب. هذه الخطوة

هي ترجمة مباشرة للتعامل العنصري والنمطي تجاه المجتمع العربي، وسوف تُساهم في تأجيج الوضع وفي تعميق عدم ثقة الجمهور العربي بجهاز الشرطة.

فضلاً عن المقارنة التي تجريها هذه الورقة مع سيرورات تشكيل الحرس القومي في أنحاء مختلفة من العالم، فهي تعرض بقدر وافٍ لكل الجدل الدائر بهذا الشأن في إسرائيل من خلال الاستعانة بترجمة مقالات وتحليلات ومواقف بصورة حرفية تتيح للقارئ إمكان الاطلاع على جوانب هذا الجدل من مصادره الأولى مباشرة.

وثمة تركيز خاص مقصود على مسألتين متصلتين:

الأولى، تقديم جينيولوجيا حول تشكيل الحرس القومي الإسرائيلي ولا سيما من الفترة القليلة الفائتة والمحدّدة منذ هبة أيار ٢٠٢١ وما عنته من علاقة عضوية بين الفلسطينيين في الداخل والقضية الفلسطينية في كل ما يرتبط بقضية مواطنتهم في إسرائيل وحقوقهم المدنية.

الثانية، مسألة علاقة المسعى لإنشاء حرس قومي في إسرائيل مع تصاعد قوة اليمين الجديد الذي بات اليمين الفاشي المتمثل في حزب «عوتسما يهوديت» الكهانيّ أحد أنشط الفاعلين فيه. وفي هذا الخصوص تشير الورقة إلى أنه في بعض الحالات خارج إسرائيل تم اختيار الحرس القومي من طرف جماعات سياسية يمينية متطرفة كرمز للقوة القومية، ما أدى إلى زيادة شرعية مقترحاتها السياسية وإضفاء الصدقية على مواقفها، وتؤكد أن هذا هو السياق العام الذي يفسر ولادة فكرة الحرس القومي في إسرائيل من جانب أحزاب وأعضاء كنيست تابعين لليمين الجديد.

وفي ما يتعلق بالمسألة الأولى تستفيض الورقة، على وجه التحديد، في استعراض خلفيات إنشاء حرس قومي من طرف الحكومة الإسرائيلية السابقة (حكومة بينيت- لبيد) في حزيران ٢٠٢٢، غير أن الأهم من ذلك يبقى كامناً في إشارتها إلى أنه قبل هذه الخطوة اتسم حزب «عوتسما يهوديت» وهو في المعارضة بكونه من أكثر الجهات التي تبنّت فكرة الحرس القومي وقامت بتشكيل أطر ذات طابع ميليشياتي قلباً وقالباً. فمثلاً، في تشرين الأول ٢٠٢١، أسّس ألموغ كوهين، منسق حزب «عوتسما يهوديت» في منطقة النقب (جنوب إسرائيل)، ميليشيا

مسلحة بمسوّغ «حماية سكان الجنوب من الجريمة المنتشرة». وتم إطلاق هذه الميليشيا رسمياً في آذار ٢٠٢٢ في بئر السبع تحت اسم «دورية بارئيل»، على اسم الجندي الإسرائيلي بارئيل حداريا شموئيلي الذي قُتل في منطقة الحدود مع قطاع غزة في آب ٢٠٢١. بعد ذلك أعلن أفراد من حزب «عوتسما يهوديت» عن تأسيس ميليشيا ثانية في منطقة بات يام المجاورة لمدينة يافا. وتلقت «دورية بارئيل» تأييداً ودعماً من بلدية بئر السبع ومعظم المجالس المحلية بالإضافة إلى قيادة الشرطة الإسرائيلية في المنطقة الجنوبية. وضمّت هذه الميليشيا ما يقرب من ٣٠٠ متطوع بعد إعلان تأسيسها. وأرجع مؤسسوها سبب إنشائها إلى نقص الأمان وتآكل تطبيق القانون في منطقة النقب، حيث تزايدت جرائم الاحتيال وتجارة المخدرات والاعتداءات وأعمال المقاومة. وتقوم الميليشيا بربط الجريمة المنظمة بأعمال المقاومة معتبرة أنها عنف مُنظم من جانب السكان العرب أو الفلسطينيين.

وتتألف «دورية بارئيل» من ثلاث كتائب: ١) كتيبة النخبة، التي تخضع لتدريبات متقدمة في «مكافحة الإرهاب»، ٢) كتيبة التجوال، التي تتجول في الشوارع ولديها سلطة إطلاق النار، ٣) كتيبة التكنولوجيا، التي تدير العمليات «من الأعلى». وتختلف «دورية بارئيل» عن الحرس القومي حيث إنها قوة شرطية مدنية مستقلة لا تتبع إلى أي مؤسسة رسمية وقادرة على فرض نفوذها على الشوارع بدون الحاجة إلى إذن من مؤسسات الدولة. وعلى الرغم من أن مؤسسيها يصرّون على أنهم غير تابعين إلى أي حزب سياسي أو توجّه أيديولوجي، فإنهم في الواقع يتلقون دعماً مباشراً وواضحاً من عناصر متطرفة جداً في تيار الصهيونية الدينية والكهانية الإرهابية. يظهر بوضوح أن تأسيس «دورية بارئيل» يهدف إلى مواجهة الفلسطينيين تحديداً وليس إلى مكافحة الجريمة أو تحسين الأمان. وقد وجّه كوهين، المؤسس، رسالة إلى المتطوعين في الميليشيا قال فيها: «عندما تكون حياتك في خطر، أي عندما تكون أنت فقط في مواجهة الإرهابي، فإنك تصبح الشرطي والقاضي والجلاد... عندما تكون حياتك في خطر أقتل، الأمر بسيط وسهل». وعلى الرغم من ادعاء الميليشيا بأنها تأسست لمواجهة الجريمة المنظمة في منطقة النقب، فإن تدريباتها

وتصريحات قادتها تشير بوضوح إلى أنها أُنشئت لتشكيل قوة مسلحة صهيونية في مواجهة الفلسطينيين. وقد دانت لجنة التوجيه العربيّة العليا في منطقة النقب هذه الميليشيا واعتبرتها «قوة مسلحة يمينية متطرفة وفاشية عنصرية من شأنها أن تشعل النقب بأكمله»!

أخيراً تؤكد الورقة أنه على الرغم من دعم بن غفير وأعضاء حزبه لإقامة «دورية بارئيل» كميليشيا غير مرتبطة بالشرطة الإسرائيلية، ولكنها محمية من قبلها، فإنها لم تكن المشروع الأهم بالنسبة إلى خليفة كهانا. وفي ضوء ذلك، بعد أن فاز حزب بن غفير في الانتخابات الإسرائيلية في تشرين الثاني ٢٠٢٢، وأصبح وزيراً للأمن القومي، وقع حزبه مع الليكود اتفاقية ائتلافية مكوّنة من ١٦٨ بنداً. ومع أن السياق الذي وقعت فيه هذه الاتفاقية والمفاوضات بين الكتل البرلمانية المشاركة في الائتلاف الحكومي أوحت، وفق ما تنوّه إليه الورقة، بأن تشكيل الحرس القومي هو مشروع «عوتسما يهوديت» بشكل عام، وبن غفير بشكل خاص، فإن الكثير من الوقائع والمواقف التي ترد في مواد الورقة تثبت أن الحرس القومي بات من ناحية مبدئية مقبولاً على معظم أطياف المشهد السياسي الحزبي في إسرائيل.

أنطوان شلحت

أيار ٢٠٢٣

مدخل

في ٢ نيسان ٢٠٢٣، وافقت الحكومة الإسرائيلية على اقتراح طرحه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، ويقضي بإنشاء حرس قومي داخل الوزارة التي يترأسها. وجاء في مصادقة الحكومة: «الحرس القومي الإسرائيلي سيكون بمثابة قوة ماهرة ومدربة مخصصة للتعامل مع سيناريوهات طوارئ مختلفة، الجريمة القومية [المقصود في الداخل]، محاربة الإرهاب، بالإضافة إلى تعزيز الحكم في المجالات التي تتطلب ذلك، [وكقوة مساندة لـ] الأدوار التي تشغلها شرطة إسرائيل حالياً في هذه المجالات». تم تكليف وزير الأمن القومي بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام وزارة الأمن القومي وبمشاركة ممثلين عن مكتب رئيس الحكومة ووزارة الدفاع ووزارة العدل ووزارة المالية وشرطة إسرائيل والجيش الإسرائيلي لتنفيذ هذا القرار. سترفع اللجنة إلى وزير الأمن القومي، خلال ٩٠ يوماً من تاريخ تشكيلها، توصياتها بشأن كيفية تنفيذ قرار الحكومة، بما في ذلك تحديد مهام الحرس القومي، وصلاحيات الجهاز وطبيعة أفراده. على الطيف الآخر من الخلاف داخل إسرائيل، ترفض الشرطة، والمخابرات، وحرس الحدود، ومعظم الباحثين والمختصين في المراكز البحثية المقربة من الدوائر الأمنية هذه الصيغة، ويصرون على أن «الحرس القومي» هو جهاز شبه عسكري مطلوب وحيوي، لكن ليس تحت سلطة وزير الأمن القومي.

يمكن تعريف الحرس القومي، باعتباره جهازاً، أو «ميليشيا» عسكرية، تتشكل من أفراد مدنيين. وهو يعتبر قوة عسكرية احتياطية تعمل تحت تنظيم الدولة وإشرافها وتتألف أساساً من مدنيين «متطوعين» في الحرس بدوام جزئي. تعمل هذه الميليشيات عادة كقوة تكميلية داعمة لكل من الشرطة والجيش، وتقع على مسافة بينهما، خاصة في أوقات الأزمات أو الاضطرابات الداخلية (انظر/ي الجدول ١). وبينما تضطلع الشرطة الإسرائيلية بمهمات شرطية (إنفاذ قانون، تحقيق، واعتقال)، فإنها تفتقر إلى المهارات الحربية في التعامل مع «عدو» داخل إسرائيل. أما الجيش الإسرائيلي (الذي يتقن هذه المهارات القتالية)، سواء أكان نظامياً أم احتياطياً، فإنه يفتقر إلى تدريب شرطي يمكنه من إنفاذ القانون والتعامل مع «العدو» بناء على القانون النافذ في

الدولة. أما حرس الحدود، الذي يجمع بين العملين (العمل الشرطي والقتالي)، فإن عدده محدود جداً، كما أن توسيعه يتطلب ميزانيات عالية وإعادة هيكلة داخلية تستنزف موارد الدولة. من هنا، فإن الحرس القومي هو جهاز يتكون من كل المدنيين الذين تلقوا في السابق تدريباً عسكرياً (خصوصاً في صفوف الجيش الإسرائيلي) والذين سوف يتم رفدهم بمهارات شرطية تجعلهم قريبين في مهاراتهم من حرس الحدود، لكنهم، وبدلاً من أن ينضموا بشكل رسمي تحت سلطة «جهاز عسكري» فإنهم يظلون مدنيين ويستمرون في ممارسة حياتهم الاعتيادية، كل في موقعه، لكنهم ينتدبون أنفسهم تطوعاً للمشاركة في «الحرس القومي» من خلال تهيئتهم للخدمة وقت الحاجة بدون أن ينطوي الأمر على التزام رسمي (رواتب، دوام كامل وفق ورديات ثابتة). وبالتالي، فإن الحرس القومي هو بمثابة خلق قوة عسكرية على هيئة ميليشيا من خلال تحويل كتلة المدنيين الإسرائيليين المبعثرين داخل المجتمع إلى عساكر قادرين على الانتظام في هيكلية قتالية- شرطية وقت الحاجة.

	الهدف	الحيز المكاني للصلاحيات	الحجم	محددات العمل
الشرطة	الحفاظ على القانون والنظام وإنفاذ القوانين وحماية المواطنين والممتلكات داخل الدولة.	تعمل داخل حدود إسرائيل وداخل المدن.	نحو ٢٢ ألف عنصر.	مدربون لأعمال شرطية وليس حربية قتالية
الجيش	الدفاع عن الأمة ضد التهديدات الخارجية، والحفاظ على الأمن القومي.	أمام العدو الخارجي، ولا يعمل داخل حدود الدولة.	نحو ١٧٠ ألف عنصر (يشمل الخدمة الإلزامية والخدمة الثابتة).	مدربون على أعمال قتالية وليس شرطية
حرس الحدود	تأمين حدود إسرائيل، ومكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن الداخلي.	على طول حدود إسرائيل وعند نقاط الدخول، وخصوصاً القدس والضفة الغربية.	نحو ٧٥٠٠ عنصر.	مدربون للدمج بين الأعمال الشرطية والقتالية
الاحتياط	رفد الجيش بعساكر وضباط في أوقات الحروب والأزمات.	أمام العدو الخارجي، ولا يعمل داخل حدود الدولة.	نحو ٥٠٠ ألف عنصر مدني ما دون سن ٣٧-٣٨ عاماً.	مدربون على أعمال قتالية وليس شرطية

الجدول رقم (١): أصناف وقوام الأجهزة الأمنية العاملة في داخل إسرائيل

عادة ما يتم الترويج للحرس القومي على أنه يهدف للمساعدة في الإغاثة في حالات الكوارث. لكن أجندة مهماته تشمل، وهذا هو الأهم، المساعدة في «إنفاذ القانون» وفق أجندة الحكومة والجهات العسكرية الرسمية النافذة. في ما يخص مفهوم «إنفاذ القانون» فإنه يأخذ طابعاً إشكالياً في المجتمعات الاستعمارية (مثل إسرائيل)، خصوصاً في ما يتعلق بالعلاقة الصراعية بين المستوطنين والسكان الأصلانيين، أو في المجتمعات غير المتجانسة حيث تُعتبر الأقليات صاحبة هويات ثقافية، ورؤى اجتماعية مخالفة للأكثرية، وأحياناً مهددة لتجانس الأمة بحسب تعريف الأكثرية.

تقدم هذه الورقة قراءة معمقة في مفهوم الحرس القومي، وعلاقته مع اليمين الجديد في الدول الغربية بشكل عام وإسرائيل بشكل خاص. وتتوقف مطولاً عند مشروع إقامة الحرس القومي الإسرائيلي الذي وُلدت فكرته داخل دوائر صنع القرار الأمنية والسياسية في إسرائيل في أعقاب هبة أيار ٢٠٢١، التي تخللتها مظاهرات عارمة وتصادمات عنيفة خصوصاً في مدن الساحل: اللد، الرملة، يافا، حيفا وعكا. في العديد من الأحداث التي صاحبت هذه الهبة، خرجت الأمور عن سيطرة جهازي الشرطة وحرس الحدود الإسرائيليين، وتركت مشاعر من «عدم الأمان» لدى الإسرائيليين، وربما من هنا وُلدت فكرة «الحرس القومي» (بالعبرية: مشمار ليئومي).

تنقسم الورقة إلى جزأين: الجزء الأول يعود إلى الثورة الفرنسية وبدايات تأسيس المجتمع الأميركي كمجتمع استعمار استيطاني كان عليه التعامل مع، وإخماد، ثورات الأصلانيين والعبيد الأفارقة الأميركية. ويقدم هذا الجزء مراجعة في أهم الأطر النظرية الداعمة، والرافضة، لإنشاء الحرس القومي ويسوق أمثلة على عمل هذه الميليشيات، وعنفها الذي يتلقى انتقادات لاذعة من مؤسسات حقوق الإنسان، في الدول الغربية (**بإمكان غير المهتمين الانتقال مباشرة إلى الجزء الثاني**). والجزء الثاني ينفرد في قراءة السياق الذي أدى إلى ولادة فكرة الحرس القومي في إسرائيل، والدور الذي من المتوقع أن يناط به. يقدم هذا القسم ترجمات لأهم النصوص الإسرائيلية المتعلقة بالنقاشات الرسمية التي أعقبت أحداث هبة أيار ٢٠٢١، ويحللها، وصولاً إلى قرار الحكومة

الإسرائيلية، في ٢ نيسان ٢٠٢٣، بتكليف وزير الأمن القومي بتقديم مقترح شامل في غضون ٦٠ يوماً لتشكيل الحرس القومي.

في الخاتمة، تستطرد الورقة في قراءة علاقة الحرس باليمين الجديد، والديني، والاستيطاني داخل إسرائيل والانعكاسات المحتملة على فلسطينيي القدس والداخل.

الجزء الأول

الحرس القومي

الجذور، المدارس الفكرية، والعنف المدني

١,١ الجذور التاريخية لمفهوم الحرس القومي

يمكن إرجاع أصول فكرة الحرس القومي إلى المراحل الأولى من الثورة الفرنسية عندما أنشأ الماركيز دي لافاييت[١] (Marquis de Lafayette) قوة عسكرية متطوعة تهدف إلى الحفاظ على النظام وحماية الحكومة الثورية الوليدة. تأسس الحرس في ١٤ تموز ١٧٨٩، بعد اقتحام الباستيل، حيث طالب المواطنون الفرنسيون بتشكيل قوة أكثر تنظيماً، بحيث تكون خاضعة للمحاسبة والمساءلة وتشكل بديلاً للجيش الملكي.١ لعب دي لافاييت دوراً مهماً في تشكيل الحرس القومي الفرنسي، وأصبح القائد الأول له ومسؤولاً عن تنظيمه وتدريبه. وقد تصور لافاييت الحرس القومي كقوة تستجيب لاحتياجات الناس، مما يعزز الشعور بالمسؤولية المدنية والقومية بين أعضائه.[٢]

في حينه، كان الحرس القومي الفرنسي يتألف بشكل أساس من مواطنين من الطبقتين الوسطى والعاملة، الذين خدموا على أساس تطوعي. طُلب من الأعضاء توفير أسلحتهم وأزيائهم الخاصة، مع اللون الأزرق والأبيض والأحمر المميز الذي يرمز إلى ولائهم للقضية الثورية. في البداية، نجح الحرس القومي الفرنسي في الحفاظ على النظام وحماية الحكومة الوليدة. مع ذلك، مع تقدم الثورة وتعمّق الانقسامات السياسية، أصبح الحرس منقسماً بشكل متزايد. بدأت الفصائل المختلفة داخل الحرس في دعم الجماعات السياسية المتنافسة، وتضاءل تماسك التنظيم وفعاليته. تم حل الحرس القومي الفرنسي في نهاية المطاف في العام ١٧٩٧، في أثناء صعود نابليون بونابرت، الذي استبدله بهيكل عسكري أكثر مركزية.[٣]

المحطة الثانية من تطور الحرس القومي قد تكون هي الأهم والأكثر دلالة. فقد كان دي لافاييت أيضا شخصية رئيسة خلال «الثورة الأميركية». وعليه، فقد تم تكريمه لاحقاً من خلال إنشاء نظام الميليشيات الاستعمارية (colonial militia system) التي تحولت إلى بذرة الحرس القومي

---

١ الماركيز دي لافاييت (١٧٥٧–١٨٣٤)، عسكري وأرستقراطي فرنسي، شارك في الثورة الفرنسية وقام بإنشاء «حرس قومي» كبديل عن الجيش الملكي. ثم سافر إلى الولايات المتحدة وشارك في «الثورة الأميركية»، ولعب دوراً بارزاً، إلى جانب جورج واشنطن، في معركة «حصار يوركتاون» (siege of Yorktown) التي أدت إلى اعتراف بريطانيا بهزيمتها أمام المستوطنين الجدد «الأميركيين» وبدأت (أي بريطانيا) بعدها بمفاوضات إنهاء وجودها في الولايات المتحدة.

الكلاسيكي. ومصطلح «الحرس القومي» نفسه استخدم لأول مرة في الولايات المتحدة في العام ١٨٢٤ من قبل دي لافاييت نفسه، في إشارة إلى ميليشيا ولاية نيويورك.[٤] وكان الحرس القومي في السياق الاستعماري الاستيطاني الأميركي «يدافع» عن المستوطنين الجدد ضد التهديدات المحتملة، مثل هجمات السكان الأصليين، أو القوى الأجنبية، أو ثورات العبيد.[٥] وكان من المتوقع أن يشارك كل مستوطن جديد في الحرس القومي. ولعبت هذه الميليشيات دوراً مهماً خلال الثورة الأميركية، حيث شاركت في معارك مختلفة ضد القوات البريطانية من جهة وضد السكان الأصلانيين من جهة أخرى.[٦]

أما المرحلة الثالثة في تطور مفهوم الحرس القومي فتعود إلى تفكيكه كميليشيا وإعادة بنائه بشكل رسمي كقوة مساندة من المدنيين. ففي الولايات المتحدة في العام ١٩٠٣، تم تمرير قانون الميليشيات (Militia act) والمعروف أيضاً باسم قانون ديك (Dick act). أعاد هذا التشريع، برعاية عضو الكونغرس تشارلز ديك، تنظيم ميليشيات الدولة في الحرس القومي مما أدى إلى إنشاء قوة احتياطية موحدة ومهنية يمكن استدعاؤها لخدمة مصالح الولايات المتفرقة أو المصالح الفيدرالية.[٧] وعلى ما يبدو، ثمة فارق كبير بين الميلشيات الاستعمارية (التي تضع نصب أعينها الدفاع عن حياة المستوطنين الجدد والتصدي لمقاومة الأصلانيين)، والحرس القومي المتشكل بموجب قانون الميليشيات (انتهاء حقبة الصراع التناحري بين المستوطن- الأصلاني، وفي الوقت نفسه استمرار حقبة الصراع الطبقي بين المستوطن الأبيض و«العبد الأسود»). على الرغم من اختلاف السياق التاريخي، فإنه لا يمكن عدم رؤية التشابهات والتقاطعات بين الحرس القومي في الولايات المتحدة (في الحقبتين المذكورتين) ومفهوم الحرس القومي في إسرائيل في العام ٢٠٢٢-٢٠٢٣، كون الصراع بين المستوطن الصهيوني والأصلاني الفلسطيني ما زال يفرض نفسه على سياق تشكل الحرس القومي في إسرائيل.

تحيلنا المحطة الرابعة من تطوّر الحرس القومي في المجتمعات الغربية إلى النصف الثاني من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، حيث تطور دور الحرس القومي بشكل

ملحوظ وبشكل مواز وجدلي مع سياق العولمة. فقد ساهم تصاعد التوترات الداخلية في المجتمعات الغربية، وزيادة عدد اللاجئين، وما صاحب الأمر من انعكاسات قد تهدد التماسك الداخلي للبنية الثقافية داخل المجتمعات الغربية، إلى زيادة عسكرة المجتمع وتعزيز مفهوم الحرس القومي من خلال التركيز على دوره في «الحفاظ على النظام الداخلي».[٨] بيد أن صعود اليمين الجديد، الفاشي، وكراهية الغرباء، والالتفاف حول الهوية القومية- الأهلية الأوروبية تسبّب بإعادة تعريف مفهوم «الحفاظ على النظام الداخلي» وفق أجندة يمينية شوفينية متطرفة. وكان صعود الأحزاب السياسية اليمينية واليمينية المتطرفة في المجتمعات الغربية سمة رئيسة للمشهد السياسي في العقود الأخيرة. فقد صعد اليمين الجديد في الغرب نتيجة عدم المساواة الاقتصادية والاضطرابات الاجتماعية والمخاوف بشأن الهجرة والهوية القومية.[٩] غالباً ما تتبنى هذه الأحزاب وجهات نظر قومية ومعادية للهجرة ومناهضة للمفهوم الليبرالي للحريات الذي يقوم على المساواة واحترام الأقليات. أحد أهم الانعكاسات لهذه التحولات كان في توجه اليمين واليمين الجديد الغربي لتشكيل ما بات يسمى الحرس القومي.[١٠]

وعليه، يمكن فهم صعود الحرس القومي في المجتمعات الغربية على أنه رد فعل على العمليات الأوسع للعولمة. لقد ساهمت العولمة بزيادة الاعتماد الاقتصادي المتبادل، والهجرة المتسارعة عبر الحدود، والانتشار السريع للمعلومات والأفكار، في الوقت نفسه تقاسم الموارد وترابط الثقافات المتباينة.[١١] ورشح عن تعقيدات العولمة زيادة المنافسة (بين الأوروبي الأصلي والمهاجر غير الأوروبي) وانعدام الأمن الوظيفي والقلق الثقافي في بعض المجتمعات الغربية.[١٢] ساهمت هذه العوامل، إلى جانب المخاوف المتزايدة بشأن الأمن القومي وإدراك ضعف سلطة الدولة، في خلق بيئة خصبة لظهور الأيديولوجيات السياسية اليمينية المتطرفة.[١٣] تستفيد الأجنحة السياسية لليمين المتطرف من المشاعر المعادية للمهاجرين، وغالباً ما تدعو إلى تشديد الرقابة على الحدود، وإعادة تأكيد القيم الثقافية التقليدية، وتعزيز قدرات الدفاع القومي.[١٤] خلق التأثير المتزايد للأيديولوجيات السياسية اليمينية المتطرفة في سياق العولمة مناخاً دفع قسماً من السكان

الذي يعتبرون أنفسهم أهل البلاد الغربية الأصليين إلى اعتبار أن جزءاً من المجتمع الغربي يعتبر «دخيلاً» (مثل المهاجرين، المتسللين، المسلمين، والسود)، ولا بد من ضبطه في أوقات السلم، وقمعه في أوقات الأزمات، وإعادة تذكيرهم (أي تذكير الدخلاء) بأن المجتمع الذي يعيشون فيه هو مجتمع غربي، حداثي، أبيض. على هذا النحو، يمكن النظر إلى عودة الحرس القومي في المجتمعات الغربية على أنه مظهر من مظاهر الرغبة في إعادة تأكيد السيادة القومية، وحماية الهوية الثقافية، ومعالجة التهديدات الأمنية المتصورة وفق أجندة شوفينية عنصرية تسودها ثقافة الأهلية (nativism). في بعض الحالات، تم اختيار الحرس القومي من قبل الجماعات السياسية اليمينية المتطرفة كرمز للقوة القومية، ما أدى إلى زيادة شرعية مقترحاتهم السياسية وإضفاء المصداقية على مواقفهم[١٥] – وهذا هو السياق العام الذي يفسر ولادة الحرس القومي في إسرائيل من قبل أحزاب وأعضاء كنيست تابعين لليمين الجديد.

يأخذ «الحرس القومي» منحى خاصاً في الدول التي تمتاز بانقسام إثني، عرقي، أو قومي، خصوصاً مجتمع استعماري استيطاني مثل إسرائيل. في السياق الاستعماري، فإن ولادة الحرس القومي تنبع، من بين أمور أخرى، من إحساس المواطنين الذين يشكلون الأغلبية (في إسرائيل، المقصود هم الإسرائيليون الصهيونيون اليهود) بوجود تهديد داخلي من «الآخرين» (المقصود الفلسطينيون داخل إسرائيل)، وهو تهديد قد يأخذ شكل التهديد الثقافي (خلخلة البنية الثقافية كما تعرفها الأغلبية)، أو التهديد السياسي (محاولة «الأقلية» التدخل في شؤون الدولة) أو التهديد الوجودي (سعي «الأقلية» لتهديد السيادة المطلقة للأغلبية). ولأن «الحرس القومي»، وفق هذا التعريف العام والفضفاض، يشكل أداة أخرى بيد الأكثرية لقمع الأقلية، فإن حدود صلاحياته، وطبيعة وجوده وعمله، والجانب الأخلاقي الذي يكمن خلف «ضرورة ولادته وعلمه» ما تزال نقاط خلاف بين المنظرين، والمفكرين، وعلماء الاجتماع، والسياسة.

في القسم الآتي، تعريج على أهم المدارس الفكرية التي تصدت لهذا الخلاف.

١,٢ الخلفيات النظرية لدور الحرس القومي في المجتمع الغربي

يتسم الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بالاحتكاك اليومي والمستمر بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ننتجه لديناميكيات الاستعمار الاستيطاني المعقدة. من هنا، فإن الانخراط في نظريات أوسع تدعم أو ترفض إنشاء مؤسسات مثل الحرس القومي، ومساءلة هذه النظريات، يبدو أمراً لا مناص منه. من جهة، توفر المدارس الفكرية الجمهورانية، الليبرالية، المحافظة الجديدة، الواقعية، ومدرسة النزعة القانونية أسساً فكرية تدعم، على المستوى المجرد، إنشاء الحرس القومي. في المقابل، توفر النظرية النقدية والنسوية وما بعد الاستعمار وما بعد البنيوية، أطراً مهمة لرفض الحرس القومي والوقوف على الآثار السلبية- الأخلاقية المحتملة له على المجتمع، خصوصاً في السياق الإسرائيلي- الفلسطيني. من خلال الانخراط في وجهات النظر المتنوعة هذه، يمكن للباحثين والمهتمين وصناع القرار تطوير فهم أكثر شمولاً لدور الحرس القومي الإسرائيلي في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

بداية، تستعرض الورقة المدارس النظرية الرئيسة التي تدعم إنشاء الحرس القومي، أو كما جادل البعض، في السياق الأميركي، بأن «الحرس القومي مهم للدفاع عن الولايات المتحدة ودورها ... إنه عنصر لا غنى عنه في هيكل قوتنا العسكرية وهو حيوي لأمننا القومي».[١٦] تستند هذه المدارس إلى وجهات نظر ليبرالية، ملائمة لفكر التيارات السياسية اليمينية، وتوفر نظريات حول أهمية الحرس القومي في ضمان الأمن القومي والحفاظ على النظام الداخلي وحماية المواطنين. من خلال فحص هذه الأطر النظرية، نهدف إلى تسليط الضوء على المبادئ الأساسية التي تساهم في دعم الحرس القومي وفهم العوامل المختلفة التي توجّه تأسيسه وتشغيله.

- **المدرسة الفكرية الجمهورانية (Republicanism)**: تجادل هذه المدرسة الفكرية بأن إنشاء الحرس القومي أمر بالغ الأهمية للحفاظ على «الجمهورية» وحماية مواطنيها. وتؤكد على أهمية الفضيلة المدنية للحرس القومي (civil virtue) ودوره المطلوب في المشاركة الفعالة في الشؤون العامة والمسؤولية الجماعية من أجل الصالح العام. في هذا السياق، يجسد

الحرس القومي هذه المبادئ من خلال تمكين المواطنين من حماية مجتمعاتهم والدفاع عن وطنهم. في كتاب العقد الاجتماعي (١٧٦٢)، جادل جان جاك روسو بأن ميليشيا جيدة التنظيم ستكون ضرورية للحفاظ على الجمهورية، لأنها تضمن بقاء المواطنين يقظين ضد التهديدات المحتملة لحرياتهم.[١٧] وبالمثل، اقترح ميكافيلي في كتاب الأمير (١٥٣٢) أن وجود ميليشيا قوية ومنضبطة أمر حيوي لحماية استقرار الجمهورية واستقلالها.[١٨] اعتقد كل من روسو وميكافيلي أن الحرس القومي يمكن أن يساعد في منع صعود الاستبداد وتعزيز الشعور بالمسؤولية الجماعية بين المواطنين.

- **المدرسة الليبرالية (Liberalism)**: تدعم المدرسة الفكرية الليبرالية إنشاء الحرس القومي كوسيلة للحفاظ على الحريات الفردية ودعم العقد الاجتماعي بين المواطنين والدولة. دعا المفكرون الليبراليون الكلاسيكيون مثل جون لوك وجون ستيوارت ميل إلى حماية حقوق المواطنين وحرياتهم من الانتهاكات المحتملة من قبل الحكومة. في كتاب رسالتان عن الحكم (١٦٩٠)، افترض جون لوك أن للأفراد حقاً طبيعياً في الدفاع عن النفس وحماية ممتلكاتهم. يعمل الحرس القومي، في هذا السياق، كضمانة مؤسسية ضد تجاوزات الحكومة المحتملة وانتهاك الحقوق الفردية.[١٩] وبالمثل، جادل جون ستيوارت ميل، في كتابة عن الحرية (١٨٥٩)، بأن وجود ميليشيا جيدة التنظيم ضروري للحفاظ على التوازن بين سلطة الدولة والحرية الفردية. من خلال تمكين المواطنين من الدفاع عن أنفسهم ومجتمعاتهم، يساهم الحرس القومي في الحفاظ على القيم الليبرالية وحماية الحريات الفردية.[٢٠]

يمكن القول، بأن كلا من التنظيرات «الجمهورانية» و«الليبرالية» لفكرة الحرس القومي تعود إلى واحدة من الفترات الآتية: إما فترة الثورة الفرنسية، عندما تم النظر إلى «الحرس القومي» باعتباره بديلاً يتشكل من المدنيين «الأحرار» و«الثوار» في مقابل جيوش النظام الملكي القديم والبالي- ومن هنا دور الحرس القومي في «الحفاظ على

التوازن بين سلطة الدولة والحرية الفردية». وإما «الثورة الأميركية»، حيث كان هناك صراع بين المستعمر البريطاني (الذي أراد أن يربط مشروع الاستيطان في الولايات المتحدة بدولة بريطانيا) والمستوطن الأميركي (الذي حاول أن يجند كل طاقات المستوطنين الجدد لفك الارتباط مع الدولة الإمبريالية الأم- أي بريطانيا). أما في الحقبة الراهنة، فإن الأطر النظرية الآتية تعتبر أكثر ملاءمة:

- **المحافظة الجديدة (Neoconservatism)**: تؤكد مدرسة المحافظين الجدد الفكرية على أهمية الدفاع القومي القوي وتعزيز القيم الديمقراطية في جميع أنحاء العالم. يجادل المحافظون الجدد بأن الحرس القومي القوي أمر حيوي لضمان الأمن القومي، وردع التهديدات المحتملة، وتعزيز القيم الغربية. وقد أكد روبرت كاجان وويليام كريستول، في كتابهما الحرب على العراق: طغيان صدام ومهمة أميركا (٢٠٠٣)، أن الحرس القومي القوي ضروري لإبراز القوة الأميركية وتعزيز الديمقراطية على الصعيد العالمي. وجادلوا بأن الحرس القومي المجهز جيداً والمدرب لا يردع الخصوم المحتملين فحسب، بل يخدم أيضاً كقوة للخير في المجتمع الدولي، مما يساعد على نشر القيم الديمقراطية والحفاظ على الاستقرار العالمي.[٢١]
- **الواقعية (Realism)**: يؤكد منظرو الواقعية على أهمية الاعتبارات العملية في العلاقات الدولية والأمن القومي، ويجادلون بأن الحرس القومي القوي ضروري للحفاظ على توازن القوى وردع المعتدين المحتملين. واقترح هانس مورغنثاو، في السياسة بين الأمم: الكفاح من أجل السلطة والسلام (١٩٤٨)، بأن الهدف الأساس لأي دولة يجب أن يكون حماية مصالحها والحفاظ على سيادتها. يعمل الحرس القومي، في هذا السياق، كمكون حيوي للدفاع القومي، مما يمكّن الدولة من إبراز قوتها وحماية مواطنيها من التهديدات الخارجية.[٢٢] وبالمثل، جادل كينيث والتز، في كتابه نظرية في السياسة الدولية (١٩٧٩)، بأن الحرس القومي القوي يساهم في الحفاظ على الاستقرار العالمي من خلال

ردع المعتدين المحتملين وتعزيز توازن القوى بين الدول.[٢٣]

- **النزعة القانونية (Legalism)**: تؤكد هذه المدرسة على دور القانون في توجيه سلوك الدول والأفراد. يجادل علماء القانون بأن الحرس القومي ضروري لدعم حكم القانون، وإنفاذ القوانين المحلية، والحفاظ على النظام العام. قال لويس هينكين، في كتابه كيف تتصرف الأمم: القانون والسياسة الخارجية (١٩٧٩)، أن الحرس القومي ضروري لضمان الالتزام بالمبادئ القانونية وحماية حقوق المواطنين. من خلال العمل كآلية إنفاذ، يساعد الحرس القومي في الحفاظ على سيادة القانون ويساهم في استقرار النظام القانوني. علاوة على ذلك، فإن دور الحرس القومي في الاستجابة للكوارث والحفاظ على النظام العام يؤكد أهميته في دعم القانون في أوقات الأزمات.[٢٤] وبالمثل، أكد مايكل والزر، في عمله الحروب العادلة والظالمة: حجة أخلاقية مع الرسوم التوضيحية التاريخية (١٩٧٧)، على أهمية الحرس القومي في سياق القانون الدولي وأخلاقيات الحرب. جادل والزر بأن الحرس القومي يخدم كقوة مبررة أخلاقياً تلتزم بمبادئ التناسب والضرورة والتمييز في إدارة النزاع المسلح. من خلال التمسك بهذه المبادئ القانونية والأخلاقية، يساهم الحرس القومي في شرعية ومصداقية الأعمال العسكرية للأمة.[٢٥]

تقدّم المدارس الفكرية الخمس مجموعة من الحجج لصالح إنشاء الحرس القومي، لكن من الضروري إجراء فحص نقدي للافتراضات النظرية التي تكمن في خلفية هذه المدارس. قد يُنظر إلى المدرستين الجمهورانية والليبرالية على أنهما مثاليتان بشكل مفرط في تركيزهما على الفضيلة المدنية والحريات الفردية، مع تجاهل احتمالية إساءة استخدام الحرس القومي من قبل الدولة أو المساهمة في عسكرة المجتمع- وهو ما حصل فعلا في تجارب الحرس القومي في الدول الغربية (انظر أدناه). ولا بد أيضاً من انتقاد مدرسة المحافظين الجدد (التي نشأت تحديداً في السياق الأميركي) كونها تؤكد على تعزيز الديمقراطية والقيم الأميركية وتعميمها مما قد يؤدي إلى التدخل الإمبريالي في شؤون

الدول الأخرى وفرض القيم الأميركية بشكل اعتباطي. أما المدرسة الواقعية، فإنها في تركيزها على المصالح القومية وتوازن القوى، تتغاضى عن احتمال أن يؤدي الحرس القومي إلى تفاقم التوترات والمساهمة في سباق التسلح داخل المجتمع. أخيراً، قد لا يفسر تأكيد النزعة القانونية على سيادة القانون والالتزام بالمبادئ الأخلاقية بشكل كامل الانتهاكات المحتملة لحقوق الإنسان التي يمكن أن تحدث في سياق العمل العسكري للحرس القومي أو لإنفاذ القانون من قبل المدنيين. وعليه، تطورت العديد من المدارس الفكرية التي تنظر بعيون نقدية رافضة للفكرة.

على الجانب المقابل من الطيف الفكري، تقع المدارس النظرية التي ترفض إنشاء الحرس القومي. تقدم هذه المدارس وجهات نظر متنوعة حول النتائج السلبية المحتملة في ما يتعلق بالحريات المدنية والعدالة الاجتماعية، أو كما لخصها هوريتز: «قد يؤدي إرسال الحرس القومي لقمع الاضطرابات المدنية إلى تفاقم التوترات وتقويض حقوق المجتمعات المهمشة. وقد يؤدي وجود أفراد عسكريين مدججين بالسلاح إلى تصعيد النزاعات ويؤثر بشكل غير متناسب على الأشخاص الملونين، بمن في ذلك السكان الأصلانيون».[٢٦] من خلال تحليل هذه الأطر النظرية، هدفنا هو إلقاء الضوء على المخاوف الأساسية التي تساهم في معارضة إنشاء الحرس القومي.

- **المدرسة النقدية (Critical Theory)**: يجادل المنظرون النقديون بأن إنشاء الحرس القومي يعمل على إدامة هياكل السلطة القائمة وعدم المساواة الاجتماعية وتعزيزهما. وهم يؤكدون أن مثل هذه المؤسسات تعمل غالباً كأدوات لفرض رقابة الدولة، وتعمل على الحفاظ على الوضع الراهن وقمع الأصوات المعارضة. بالنسبة للمنظرين النقديين، قد يُنظر إلى الحرس القومي على أنه مظهر من مظاهر القوة القسرية للدولة، التي توظّف لحماية مصالح الجماعات المهيمنة داخل المجتمع على حساب السكان المهمشين. وقد أكد ثيودور أدورنو في كتابه الديالكتيك السلبي (١٩٦٦) على دور الدولة ومؤسساتها في

تكريس الظلم الاجتماعي وقمع المعارضة. وجادل بأن إنشاء الحرس القومي قد يزيد من ترسيخ أنظمة الهيمنة والسيطرة، ويخنق إمكانية التغيير الاجتماعي التقدمي.[٢٧] وبالمثل، انتقد هربرت ماركوز في كتابه الإنسان أحادي البعد: دراسات في إيديولوجيا المجتمع الصناعي المتقدم (١٩٦٤)، الطرق التي يمكن أن تساهم بها مؤسسات الدولة، بما في ذلك الحرس القومي، في عزل الأفراد واضطهادهم، مما يجعلهم غير قادرين على مقاومة قوى الهيمنة والامتثال.[٢٨]

- **النسوية (Feminism)**: تجادل النظريات النسوية بأن إنشاء الحرس القومي يمكن أن يديم المعايير والقيم الأبوية ويعززها، حيث كان الجيش تاريخياً مؤسسة يسيطر عليها الذكور. وهم يؤكدون أن الحرس القومي قد يزيد من ترسيخ تطبيع العنف والعسكرة، مما يقوض الجهود المبذولة لتعزيز العدالة الاجتماعية. استكشفت سينثيا إنلو، في كتابها المناورات: السياسة الدولية لعسكرة حياة النساء (٢٠٠٠)، الطرق التي تساهم بها المؤسسات العسكرية، بما في ذلك الحرس القومي، في إدامة وإضفاء الشرعية على استخدام القوة والعنف كوسيلة مقبولة لحل النزاعات، وتعزيز هيمنة المثل الذكورية في المجتمع.[٢٩] وبالمثل، سلط مقال كارول كوهن «الجنس والموت في العالم العقلاني لمفكري الدفاع» (١٩٨٧) الضوء أيضاً على الطبيعة الجندرية للمؤسسات العسكرية، بحجة أن الحرس القومي قد يعيد إنتاج التفاوتات القائمة بين الجنسين وتضخيمها، مع عواقب محتملة ضارة ليس فقط بالنساء وإنما أيضاً بالفئات المهمشة.[٣٠]
- **مدرسة ما بعد الاستعمار (Postcolonialism)**: يجادل منظرو ما بعد الاستعمار بأن إنشاء الحرس القومي يمكن أن يكون أداة للاستعمار الجديد، تعمل على إدامة عدم المساواة والعنف على مستوى العالم. وهم يؤكدون أن مثل هذه المؤسسات قد تُستخدم لممارسة السيطرة على دول أو مناطق أخرى، مما يقوض سيادة المجتمعات المهمشة وتقرير مصيرها. قام إدوارد سعيد، في عمله الرائد الاستشراق (١٩٧٨)، بفحص الطرق التي استخدمت

بها القوى الغربية تاريخياً القوة والمؤسسات العسكرية، بما في ذلك إنشاء الحرس القومي للسيطرة على المناطق غير الغربية. جادل سعيد بأن الحرس القومي قد يكون بمثابة وسيلة لإبراز القوة والحفاظ على العلاقات الاستعمارية، وإدامة النظم العالمية لعدم المساواة والقمع.[٣١] انتقد فرانتس فانون، في عمله الأساسي معذبو الأرض (١٩٦١)، دور المؤسسات العسكرية في الحفاظ على العلاقات الاستعمارية، بحجة أن الحرس القومي قد يساهم في قمع الحركات المناهضة للاستعمار وإدامة ديناميات القوة الاستغلالية.[٣٢]

- **مدرسة ما بعد البنيوية (Poststructuralism)**: ينتقد منظرو ما بعد البنيوية الافتراضات الأساسية والمعارضات الثنائية التي توجه إنشاء مؤسسات مثل الحرس القومي. وهم يجادلون بأن مثل هذه المؤسسات تقوم على مفهوم الهويات الثابتة والانقسام بين «نحن» و«هم»، الأمر الذي يمكن أن يساهم في إدامة الصراع والممارسات الإقصائية. ميشيل فوكو، في عمله الانضباط والمعاقبة: ولادة السجن (١٩٧٥)، استكشف الطرق التي تعمل بها مؤسسات السلطة، بما في ذلك الجيش والحرس القومي، لتأديب الأفراد والمجتمعات والسيطرة عليهم. وقال إن إنشاء الحرس القومي قد يساهم في تطبيع المراقبة وبناء «مجتمع تأديبي» يخضع فيه الأفراد باستمرار لأشكال مختلفة من الرقابة والتنظيم. بالنسبة لفوكو، فإن الحرس القومي هو مثال على ممارسة الدولة السلطة الحيوية، والسيطرة على السكان وإدارتهم من خلال الوسائل القسرية.[٣٣] وطبقت جوديث بتلر، في عملها مشكلة النوع الاجتماعي: النسوية وتخريب الهوية (١٩٩٠)، رؤى ما بعد البنيوية للتشكيك في المعارضات الثنائية التي تكمن وراء إنشاء الحرس القومي. من خلال تحدي المفاهيم الثابتة والجوهرية للجنس والهوية، جادلت بتلر بأن الحرس القومي قد يساهم في إعادة تجسيد هذه الثنائيات وتكريس الممارسات الإقصائية. بالنسبة إلى بتلر، قد يؤدي إنشاء الحرس القومي إلى تعزيز ثنائية الجنس والتفاعلية غير المتجانسة، مما يحد من إمكانيات طرق بديلة للوجود والارتباط ببعضها البعض.[٣٤]

هناك أسباب عديدة لرفض إنشاء الحرس القومي اليميني المتطرف في إسرائيل، لا سيما بالنظر إلى العواقب المحتملة للصراع الإسرائيلي الفلسطيني وإخضاع الفلسطينيين داخل المدن الإسرائيلية المختلطة. توفر الافتراضات النظرية التي تقوم عليها هذه الاهتمامات فهماً شاملاً للديناميكيات المعقدة القائمة والنتائج الكارثية المحتملة لمثل هذه المؤسسة. أولاً، قد يؤدي إنشاء الحرس القومي اليميني المتطرف في إسرائيل إلى إدامة هياكل السلطة القائمة وعدم المساواة الاجتماعية، وقمع الفلسطينيين في القدس والمدن الساحلية (التي تعتبر في الخطاب الإسرائيلي مدناً مختلطة) وزيادة ترسيخ الاحتلال. ثانياً، يمكن للمؤسسات العسكرية مثل الحرس القومي أن تعمل على إدامة العنف والنزعة العسكرية وتطبيعهما ونقلهما إلى مستويات أعلى من حيث تعميم العنف والعسكرية جماهيرياً. ثالثاً، يعمل الحرس القومي كأداة جديدة من أدوات العنف الاستعماري، لإدامة أنظمة الهيمنة والقمع الصهيونية اليمينية. بالنظر إلى هذه العواقب المحتملة، من المرجح أن تكون لإنشاء الحرس القومي اليميني المتطرف في إسرائيل آثار كارثية على الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، خاصة بالنسبة للفلسطينيين الذين يعيشون في المدن الإسرائيلية المختلطة، من خلال إدامة أنظمة الهيمنة، وتفاقم الديناميات الاستعمارية، وترسيخ الممارسات الإقصائية.

١,٣ أمثلة على عنف الحرس القومي في المجتمعات الغربية

أثار دور الحرس القومي في الولايات المتحدة خلال احتجاجات «حياة السود مهمة» Black Lives Matter (BLM) ، في العام ٢٠٢٠ جدلاً وانتقاداً كبيراً، ومخاوف بشأن سوء استخدام القوة، والانتهاك المحتمل للحريات المدنية، وعسكرة إنفاذ القانون. مثلاً، قام الحرس القومي[٢]،

٢ لا بد من التنويه، عند قراءة هذا القسم، بأن مفهوم «الحرس القومي»، وتشكيلته، ومنطق عمله، ينطوي على تباينات مهمة واختلافات كبيرة بين دولة وأخرى.

باستخدام القوة المفرطة في حالات معينة، شملت إطلاق الرصاص المطاطي والغاز المسيل للدموع ورذاذ الفلفل على المتظاهرين مما أدى إلى وقوع إصابات وتفاقم التوترات.[٣٥] وفي العاصمة واشنطن، استخدمت قوات الحرس القومي وموظفو إنفاذ القانون الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي والقنابل اليدوية لتفريق المتظاهرين السلميين بالقرب من البيت الأبيض في ١ حزيران ٢٠٢٠، من أجل تسهيل عملية التقاط الصور التي كان يقوم بها الرئيس دونالد ترامب في ذلك المكان.[٣٦] بالإضافة إلى استخدام القوة المفرطة، يُتهم الحرس القومي بالتعدي على الحريات المدنية، لا سيما الحق في حرية التعبير والتجمع السلمي. فقد تم استخدام الحرس القومي لقمع المعارضة وإسكات أصوات الفئات المهمشة في المجتمع.[٣٧] مثلا، في مينيابوليس، بعد مقتل جورج فلويد، تم استخدام مروحية تابعة للحرس القومي لترهيب المتظاهرين وتفريقهم من خلال التحليق على ارتفاع منخفض فوق الحشود، وتوليد رياح قوية وإثارة شعور بالخوف بين المتظاهرين.[٣٨]

في السياق نفسه، ينظر إلى عمل الحرس القومي على أنه محاولة من قبل مؤسسات الدولة لعسكرة إجراءات إنفاذ القانون، وبشكل انتقائي. ويجادل النقاد بأن استخدام المعدات والتكتيكات والأفراد على الطراز العسكري قد يطمس الخطوط الفاصلة في إنفاذ القانون بين المستويين العسكري والمدني، مما يؤدي إلى تآكل الثقة بين الجمهور والشرطة.[٣٩] مثلا، في لوس أنجلوس، تم نشر الحرس القومي رداً على احتجاجات BLM، حيث قامت قوات مدججة بالسلاح بدوريات في الشوارع ومساعدة أجهزة إنفاذ القانون المحلية. تم انتقاد استعراض القوة هذا باعتباره رد فعل مفرطاً على الاحتجاجات السلمية إلى حد كبير.[٤٠]

وخلال احتجاجات السترات الصفراء (gilets jaunes) في فرنسا في ٢٠١٨-٢٠١٩، واجه الحرس القومي الفرنسي، المعروف باسم الدرك، انتقادات لدوره في التعامل مع التظاهرات. فقد اتُّهم باستخدام القوة بشكل مفرط ضد متظاهري السترات الصفراء، بما في ذلك استخدام الغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والرصاص المطاطي. وأسفرت هذه التكتيكات عن إصابات

عديدة، مما أدى إلى تصعيد التوتر بين المتظاهرين وسلطات إنفاذ القانون.[٤١] مثلاً، في كانون الثاني ٢٠١٩، تم تصوير الملاكم المحترف السابق كريستوف ديتينجر وهو يقاتل مع رجال الحرس القومي في أثناء احتجاج السترات الصفراء في باريس. ولفتت الحادثة انتباه الصحافة والنقاد الذين بدأوا يلاحظون دور الحرس القومي في تصعيد المواجهات وزيادة العنف المستخدم.[٤٢] وفي شباط ٢٠١٩، ألقى الحرس القومي القبض على العديد من متظاهري السترات الصفراء، بمن فيهم الشخصية البارزة إيريك درويت، في ظروف مثيرة للجدل. وجادل النقاد بأن الاعتقالات كانت ذات دوافع سياسية وتهدف إلى خنق الحركة الاحتجاجية.[٤٣] وفي آذار ٢٠١٩، نشر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قوات مكافحة الإرهاب التابعة للجيش، لدعم قوات الحرس القومي في تأمين الأماكن العامة في أثناء احتجاجات السترات الصفراء. وقد تم انتقاد هذه الخطوة على نطاق واسع بسبب عسكرة الرد على الاحتجاجات المدنية.[٤٤]

وفي إسبانيا، في تشرين الأول ٢٠١٧، واجه الحرس المدني انتقادات لردة فعلهم المبالغ فيها في الرد على الاستفتاء باستقلال الإقليم الكتالوني. فقد استخدم الحرس المدني الهراوات والرصاص المطاطي ضد المتظاهرين، مما أدى إلى وقوع مئات الإصابات وأثار انتقادات من منظمات حقوق الإنسان التي اتهمت الشرطة باستخدام القوة المفرطة.[٤٥] وفي ألمانيا اتخذت الروابط بين أجهزة إنفاذ القانون والمتطرفين اليمينيين مستوى متطرفاً مع تدخل الحرس القومي، خصوصاً بعد اكتساب حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) اليميني المتطرف مكانة بارزة في السنوات الأخيرة. فقد اتُّهمت الأجهزة الامنية بإيلاء تعاطف تمييزي مع عناصر اليمين المتطرف، مما أدى إلى مخاوف بشأن التحيز وسوء السلوك المحتمل. وفي العام ٢٠٢٠، تم اكتشاف شبكة يمينية متطرفة داخل القوات الخاصة الألمانية (KSK)، مما أثار مخاوف بشأن تأثير أيديولوجيات اليمين المتطرف داخل جهاز الأمن في البلاد.[٤٦]

يستخدم الحرس القومي لتنفيذ أجندات سياسية تتعلق باعتبارات يمينية شوفينية أحياناً. مثلاً، في نيسان ٢٠١٨، أمر الرئيس دونالد ترامب بنشر الحرس القومي على الحدود بين الولايات

المتحدة والمكسيك للمساعدة في عمليات أمن الحدود بسبب موقفه المعادي للمهاجرين غير الشرعيين. وقد انتقد البعض هذه الخطوة باعتبارها عسكرة غير ضرورية للحدود وإهداراً للموارد.[٤٧] ومع أن السياسة المعلنة للحرس القومي (سواء في الولايات المتحدة أو الدول الغربية الأخرى) هي توفير استجابة سريعة للكوارث الطبيعية (وليس قمع الاحتجاجات بالدرجة الأولى)، ومساندة عمل فرق البحث والإنقاذ، فإن الروح العامة (الإيثوس) التي يطورها الحرس القومي عادة ما تمنح أفراده سمات عنيفة ضد «المختلفين»، بدلاً من توفير فرق حماية وإنقاذ في الأوقات التي تحتاج إلى مساندة. مثلاً، بعيد إعصار ماريا العام ٢٠١٧ في بورتوريكو، تم انتقاد الحرس القومي الأميركي لانتشاره البطيء وغير الفعال. وبما أن الحرس القومي كان موكلاً إليه دور أساسي في اللحظات الأولى من الكارثة، فإن سوء استجابته لهكذا كوارث أدى إلى نقص الموارد والموظفين الكافين خلال المراحل الأولى من الكارثة، وبالتالي إلى انتشار المعاناة وإطالة عملية التعافي.[٤٨]

الجزء الثاني

الحرس القومي الإسرائيلي

٢,١ الخلفية التاريخية: هبة أيار ٢٠٢١

في أيار ٢٠٢١، واجهت إسرائيل تصاعداً غير مسبوق في تظاهرات الفلسطينيين في الداخل، تخللتها صدامات عنيفة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، خصوصاً في القدس والمدن الساحلية مثل يافا، اللد، الرملة، حيفا، عكا. تسبب الأمر بقلق عميق على صعيد الأمن الداخلي لإسرائيل والتي، وبشهادة معظم الأجهزة الأمنية العاملة في الداخل، كانت عاجزة عن السيطرة على الأوضاع، أو وجدت نفسها أمام نقص كبير في العدة والعتاد بالإضافة إلى عدم جهوزية من ناحية التنسيق بين الأجهزة الأمنية. بدأت الأحداث مع محاولات إسرائيل إجلاء العائلات الفلسطينية في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية وما رافقها من اشتباكات في محيط المسجد الأقصى. أدت هذه الأحداث إلى معركة حربية استمرت ١١ يوماً بين إسرائيل والمقاومة في قطاع غزة، مما أدى إلى تفاقم الصدامات في المدن الساحلية (حرب «حارس الأسوار» بحسب التسمية الإسرائيلية).

في ١٠ أيار ٢٠٢١، اندلعت اشتباكات عنيفة في مدينة اللد بين اليهود والعرب، بعد جنازة الشهيد موسى حسونة، الذي قُتل خلال مواجهات مع مدنيين إسرائيليين مسلحين. تصاعد الموقف بسرعة حيث انخرطت مجموعات من السكان العرب واليهود في مواجهات عنيفة، مما أدى إلى وقوع إصابات متعددة وأضرار جسيمة في الممتلكات. أعلنت الحكومة الإسرائيلية حالة الطوارئ في اللد في ١١ أيار، وفرضت حظر تجوال ليلي وتم نشر حرس الحدود في محاولة (اتضح لاحقا أنها فاشلة) لاستعادة النظام. فقد كانت قدرة الشرطة الإسرائيلية على فرض النظام الداخلي في اللد، وقمع الاحتجاجات الفلسطينية، محدودة للغاية سواء من ناحية تعداد الشرطة الإسرائيلية وعدد العناصر المتوفرة، أو من ناحية اتساع رقعة المواجهات بشكل مباغت، الأمر الذي عكس عدم استعداد الشرطة الإسرائيلية لهبات في الخاصرة الإسرائيلية، خصوصاً في الوقت الذي تخوض فيه إسرائيل معركة حربية على الحدود. وطوال شهر أيار ٢٠٢١، شهدت العديد من المدن الساحلية الأخرى حوادث مماثلة. في مدينة عكا مثلاً هاجمت في ١١ أيار، مجموعات

من العرب ممتلكات اليهود وأضرمت النار في فندق يملكه يهودي. في يافا، وهي مدينة ساحلية أخرى، وقعت مواجهات عنيفة بين سكان يهود وعرب، مما أدى إلى إصابات متعددة وأضرار في الممتلكات. وشهدت مدينة بات يام هي الأخرى هجوماً وحشياً من قبل الإسرائيليين المدنيين على رجل عربي في ١٢ أيار، انتهى بتنكيل عنيف به. وفي حيفا، تصاعدت الصدامات في ١٢ أيار ٢٠٢١، عندما اشتبك المتظاهرون العرب مع الشرطة الإسرائيلية. أصيب العديد من ضباط الشرطة، واعتقل العديد من المتظاهرين. في الناصرة، أكبر مدينة عربية في إسرائيل، أدت المظاهرات إلى مواجهات عنيفة مع الشرطة، مما أدى إلى وقوع إصابات متعددة من الجانبين. وشهدت أم الفحم مظاهرات واشتباكات مع الشرطة، ما أسفر عن وقوع إصابات واعتقالات. في طبريا، تم الإبلاغ عن حوادث إحراق وتخريب.

مهما يكن من تفاصيل الأحداث التي تسارعت بشكل لا يمكن ضبطه، فإن النتائج كانت مروعة بالنسبة لإسرائيل، ويمكن تلخيصها على النحو الآتي:

- **خسائر جسدية**: قُتل مواطن يهودي إسرائيلي واحد على الأقل خلال هبة أيار ٢٠٢١، وأصيب عدد آخر بجروح، بمن فيهم مصاب بجروح خطيرة في اللد.
- **خسائر مادية في الممتلكات**: تضررت أو دمرت مئات المنازل والمحال التجارية والشركات والمركبات خلال الهبة، مع تقديرات تشير إلى أضرار بملايين الدولارات.
- **نظام أمن**: تم إرهاق أفراد الشرطة وحرس الحدود الإسرائيليين خلال هبة أيار، حيث انتشر الآلاف من الضباط في العديد من البلدات الساحلية لـ «الحفاظ على النظام». في بعض الحالات، لم تتمكن الشرطة من منع حوادث العنف أو الاستجابة لها بسرعة، مما أبرز الحاجة إلى إيجاد بديل لمواجهة الهبات الجماهيرية الواسعة في الداخل.
- **التأثير الاجتماعي**: وجهت المواجهات ضربة كبيرة لمفهوم «التعايش» في المدن الساحلية. أدى الأمر إلى تفاقم التوترات وانعدام الثقة بين السكان اليهود والعرب. وسلطت الأحداث الضوء على دور المؤسسة الرسمية في إعادة إنتاج اللامساواة ما بين العرب واليهود، وخلق

تراتبات اجتماعية واقتصادية تمييزية ضد العرب تعود إلى الأيام الأولى لإنشاء الدولة، الأمر الذي لا يمكن إزالته (مع العلم بعدم وجود نية فعلية لدى إسرائيل لإحداث مساواة حقيقية مع العرب) على المدى المنظور، الأمر الذي قد يرجح اندلاع هبات مماثلة في المستقبل.

- **السياحة**: أثرت أحداث أيار ٢٠٢١ والأضرار اللاحقة لمدن مثل عكا على سبيل المثال، سلباً على قطاع السياحة في إسرائيل والذي كان يعاني بسبب جائحة COVID-19، وقد أثر ذلك بشكل أكبر على الاقتصادات المحلية والاقتصاد القومي ككل.
- **لبنية التحتية**: تسببت الهبة بإلحاق أضرار بالبنية التحتية العامة، مثل الطرق والأرصفة ومرافق النقل العام، مما أدى إلى أعباء مالية إضافية على الحكومات المحلية والقومية. لا سيما وأن الهبة تخللها إضراب عام عربي شامل في الداخل، أدى إلى شل جزء كبير من وسائل المواصلات، والأعمال الأساسية التي يشغلها بشكل كبير الفلسطينيون. نتجت عن الأضرار التي لحقت بالممتلكات على نطاق واسع زيادة في مطالبات التأمين، مما أدى إلى الضغط على قطاع التأمين، ومن المحتمل أن يؤدي إلى زيادة أقساط التأمين لأصحاب العقارات في المناطق المتضررة.

على ضوء هذه الأحداث، برز نقاش عميق ومكثف اشترك فيه صناع قرار، سياسيون، أكاديميون، وباحثون من المؤسسات الأمنية والأكاديميا الإسرائيلية حول ضرورة «خلق» هيئة جديدة للاستجابة إلى تهديدات الجبهة الداخلية، والتي قد تكون تهديدات وجودية إذا ما تم أخذ تبعاتها على محمل الجد.

أدناه، ترجمات لنصوص نرى أنه من المهم إيرادها في هذا المقام، باعتبارها مرتبطة بشكل أساس بسياق استخلاص العبر الإسرائيلية من هبة أيار ٢٠٢١. هذه النصوص التي نقدمها، ونعقب عليها، تقع في صميم النقاش الإسرائيلي الذي أفضى في حزيران ٢٠٢٢ إلى تشكيل نواة من «الحرس القومي» تم التعامل معه كـ (pilot) ، كما سيرد لاحقاً، وذلك قبل عودة الجدل حول تشكيل الحرس القومي خلال حكومة نتنياهو السادسة في آذار ٢٠٢٣، التي «وعدت» بالحاق الحرس القومي مباشرة بوزير الأمن القومي، بن غفير.

٢,٢ فكرة «الحرس القومي» ذات جذور تعود إلى العام ١٩٥١

لم يكن أعضاء الكنيست اليمينيون هم أول من اقترح إنشاء حرس قومي سواء في شكله «التجريبي» في صيف ٢٠٢٢، أو في شكله الأكثر شمولاً ومأسسة، كما يرشح من مهمة الائتلاف الحكومي الذي يترأسه بنيامين نتنياهو في بداية العام ٢٠٢٣. بل إن أول من تلقف فكرة الحاجة إلى إنشاء هيئة مدنية من قدامى العساكر الإسرائيليين، أو من الجنود والضباط الإسرائيليين الذين لم يعد لهم حاجة في الجيش الاحتياطي (بشكل عام، يتم تسريح الجندي من خدمة الاحتياط عند بلوغه سن ٣٧-٣٨ عاماً)، كان المؤسسة العسكرية، وبالتحديد الجيش الإسرائيلي. وعلى ما يبدو، فقد عكف قسم من الضباط- الباحثين في الجيش الإسرائيلي على استخلاص العبر في خضم هبة أيار ٢٠٢١ (real-time learning)، وليس في أعقابها. أحد أهم الدراسات التي ظهرت، كانت مقالة بعنوان «**الدفاع المدني - هل نحتاج إلى حرس قومي؟**»، التي وضعها الرائد يتسهار إسحاقي، وهو رئيس أركان إدارة الابتكار والمعرفة في النيابة العسكرية التابعة للجيش الإسرائيلي. وتم نشر المقالة في العدد ٣٤ من مجلة «بين قطافيم» (بالعربية: بين قطبين)، وهي مجلة تابعة للجيش الإسرائيلي وتتعلق بفنون الحرب يتم نشرها من خلال مركز دادو (The Dado Center for Interdisciplinary Military Studies).

قبل إيراد ترجمة المقالة، لا بد من التأكيد على أن أهمية هذه المقالة تكمن في أمرين: الأول، أنها قد تكون السباقة في الربط المنهجي والعلمي بين أحداث هبة أيار ٢٠٢١، والحاجة إلى إنشاء «حرس قومي». ثانياً، أنها تحفر في البروفايل العسكري الإسرائيلي، وتستحضر الإرث الطويل من العنف العسكري- المدني الصهيوني الذي يحمل في جعبته العديد من المحاولات لتأسيس هيئة شبه- عسكرية، وأهم محطات هذا التاريخ هي:

- في فترة الانتداب (١٩٢٠-١٩٤٨): خلال فترة الانتداب البريطاني، شكل المستوطنون الصهاينة في فلسطين عدداً من المنظمات شبه العسكرية لحماية المستوطنات والتجمعات اليهودية ومطامعها وتوسعها. أكثر هذه المجموعات شهرة كانت الهاغاناه، التي تطورت

لاحقاً إلى الجيش الإسرائيلي بعد إنشاء الدولة في العام ١٩٤٨. تأسست الهاغاناه (بالعبرية «للدفاع») في العام ١٩٢٠. تألفت المنظمة في البداية من قدامى المحاربين اليهود من الحرب العالمية الأولى والمستوطنين اليهود الحاصلين على تدريب عسكري. ونمت تدريجياً وأصبحت أكثر تنظيماً بمرور الوقت، لا سيما خلال الثورة العربية ١٩٣٦-١٩٣٩. انخرطت الهاغاناه في أنشطة مثل جمع المعلومات الاستخبارية، وحيازة الأسلحة، والتدريب العسكري. بالإضافة إلى الهاغاناه، كانت هناك مجموعات يهودية شبه عسكرية أخرى خلال فترة الانتداب، مثل الإرغون (الإيتسل) وليحي (عصابة شتيرن). كانت هذه الجماعات أكثر تشدداً وتبنت تكتيكات أكثر عدوانية من الهاغاناه، وأحياناً اشتبكت مع القوات البريطانية.

- في العام ١٩٥١، عندما صادق رئيس الحكومة الإسرائيلية ووزير الدفاع دافيد بن غوريون على إنشاء الـ «هاغا»، وهي هيئة الدفاع القومي، كنواة لما سيتطور لاحقاً ليصبح في العام ١٩٩١ «قيادة الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي». لأفراد هذه الهيئة، كما جاء في نص قانون تشكيلها، صلاحيات استخدام القوة إن استدعى الأمر.
- على خلاف هذه الصلاحيات، فإن «الجبهة الداخلية في الجيش الإسرائيلي»، التي تطورت من رحم الـ «هاغا»، لم يكن لها دور قتالي، أو« دفاعي» على الأقل، في حال حصلت هناك أعمال «معادية» تستدعي التدخل العنيف.

وعليه، وفي خضم أحداث أيار ٢٠٢١، وفي سياق استخلاص العبر «في أثناء الحدث»، نشر الرائد يتسهار إسحاقي، رئيس إدارة الابتكار والمعرفة في مكتب المدعي العسكري في الجيش الإسرائيلي النص الآتي، تحت عنوان:

الدفاع المدني: هل فعلاً نحتاج إلى «حرس قومي»؟

مقال للرائد يتسهار إسحاقي، مجلة بين قطبين، العدد ٣٤ (أيار ٢٠٢١)[٤٩]

في الآونة الأخيرة، نُشر عدد من المقالات وبيانات الرأي حول ضرورة الاستجابة لسيناريوهات ستحدث فيها أحداث صعبة داخل دولة إسرائيل، بطريقة تشكل تحدّياً

لأجهزة الأمن الداخلي: تعطيل تحركات الجيش الإسرائيلي، نقل القوات إلى الجبهات المختلفة في أثناء الحرب وإغلاق المحاور الرئيسة في أثناء المظاهرات التي قد تبطئ وتعطل وتضر بقدرة جيش الدفاع الإسرائيلي على نقل القوات المحشودة وحرية تنقل جنود الاحتياط في طريقهم إلى وحداتهم، انتفاضات عنيفة وواسعة النطاق، وأكثر من ذلك. يمكن أن يكون التهديد خطيراً بشكل خاص، نظراً لإمكانية نشوب حرب متعددة الساحات في الوقت نفسه.

شمل بعض هذه المقالات كتابات لضباط سابقين، أهمها مقالة لرئيس قسم العمليات حاليفا وبيرل فينكل [تمت ترجمتها لاحقاً] ...، فيها تم اقتراح دراسة ثلاثة نماذج: نموذج الدرك الفرنسي، ونموذج الاحتياط البريطاني (يشبه إلى حد كبير جيش الدفاع الإسرائيلي اليوم) بالإضافة إلى نموذج الحرس القومي في الاحتياط على أساس النموذج الأميركي. النموذج الأخير (أي الأميركي) لقي استحساناً من قبل المؤلفين، ربما في ضوء الإلهام الكبير الذي نستمده باستمرار من الولايات المتحدة....

وفقاً لهذا النموذج، تم اقتراح إنشاء ميليشيا كبيرة («شبه عسكرية»)، وهي قوة تستند إلى نظام احتياطي جيش الدفاع الإسرائيلي [المقصود: «حرس قومي»] وتكون تابعة لوزارة الأمن الداخلي (أي الشرطة)، وفي حالات استثنائية إلى جيش الدفاع الإسرائيلي، مع استخدام نظام احتياطي يعتمد على أفراد أكبر سناً من أولئك الذين يقوم عليها تشكيل الاحتياطي العادي في جيش الدفاع الإسرائيلي...

(....)

بعد فترة وجيزة من نشر هذه الدراسات، تم طرح أحداث أخرى وقعت خلال عملية «حارس الأسوار» للنقاش العام. على سبيل المثال في ما يتعلق بتجنيد سائقين في فترة الطوارئ [للتذكر: الإضراب الشامل الذي عم مدن الداخل بتاريخ ١٨ أيار ٢٠٢١، وشارك فيه العديد من السائقين؛ فتم شل أقسام كبيرة من حركة المواصلات،

بما فيها اللوجستيات العسكرية]. ومنذئذ تواردت الدراسات والتحليلات حول إنشاء «الحرس القومي».

(.....)

الأجهزة الأمنية في دولة إسرائيل كثيرة ومتنوعة.... بعد القراءة والتفكير، أعتقد أنه من الصعب دعم فكرة إنشاء جسم جديد في إسرائيل، أو هيئة أخرى تستنزف السلطات وتستخدم ميزانيات إضافية.... إن مسار إنشاء هيئة طوارئ كبيرة أخرى ليس مرغوباً بالضرورة بالنسبة لنا، سواء في ضوء الصعوبات المالية أو في ضوء الوضع الهيكلي شديد التعقيد لنظام الأمن والطوارئ في إسرائيل... [ومع ذلك] تتطلب المطالبة بالإصلاح بين منظمات الطوارئ في إسرائيل، وخاصة في الجبهة الداخلية، الغوص في أحد الجوانب الأكثر إثارة للاهتمام وربما الأكثر إحباطاً للنظام الأمني – تناغم أجهزة الطوارئ، وحول سلطتهم ومواردهم وميزانياتهم. قبل نحو عقد من الزمان، جرت محاولة لتنظيم وضعهم والتسلسل الهرمي بينهم، من خلال إنشاء وزارة الدفاع القومي (٢٠١٢-٢٠١٤) وفي محاولة لإنشاء وتأسيس هيئة الطوارئ القومية التي تم تدشينها في العام ٢٠٠٧ بعد حرب لبنان الثانية وما زالت نشطة.

وفقاً للخبراء في هذا المجال، حتى هذه الهيئات الجديدة لم تقدم بلسماً كافياً للجبهة الداخلية. تم إغلاق وزارة الدفاع القومي، بعد استقالة المدير التنفيذي الذي يترأسها؛ وكذلك في ما يتعلق بهيئة الطوارئ القومية، أُعلن، على سبيل المثال، أن الرئيس السابق لها استقال من منصبه. كانت هناك منشورات حول خلافات في الرأي حول صلاحيات الهيئة... في محاولتنا لتحدي أنفسنا بالسؤال: هل نحتاج حقاً إلى «حرس قومي»، يمكننا في الواقع أن ننتقل إلى مجال الابتكار... لا أنوي تقديم إجابة كاملة ومفصلة لهذا التحدي. هذه مهمة يجب تعيين لجنة خبراء من أجلها. لا يسعني في هذا المقام إلا أن أقترح تسليط الضوء على مورد موجود، مورد يبدو أحياناً أنه منسي: وهو

منظومة الدفاع المدنية الإسرائيلية.

في القرن الماضي، وقبل سبعين عاماً بالضبط، تم توجيه الاهتمام الإسرائيلي إلى مجالات الأمن الداخلي ... في العام ١٩٥١، تم جمع الخبرة المكتسبة من إنشاء الحرس المدني والحرس الشعبي قبل قيام الدولة مع الخبرة المكتسبة في حرب الاستقلال، ووضعت هذه الخبرات أمام رئيس الحكومة ووزير الدفاع في ذلك الوقت، دافيد بن غوريون، الذي بدأ بإنشاء مؤسسة أمنية مهمة اسمها «جهاز دفاع مدني»- على غرار أجهزة الدفاع المدني التي كانت موجودة في بريطانيا والدول الأخرى التي استلهمت منها (الهند والصين وحتى الولايات المتحدة الأميركية). ورد في مشروع القانون الإسرائيلي حينها أن الحكومة تعتزم إنشاء «خدمة خاصة تسمى الـ «هاغا» (وهي اختصار عبري يعني: «الدفاع ضد الهجوم الغازي والهجمات الجوية/ الدفاع المدني») التي ستنظم وتدير شؤون الدفاع المدني في البلاد». ويقصد بهذه السلطة أن تكون لها ميزانية منفصلة ومقر وطني يدير دوائر الدفاع المدني. تماماً مثل فكرة الحرس القومي [الحالية]، تم حينها اقتراح توظيف قدامى المحاربين العسكريين الذين خدموا في الاحتياط الإسرائيلي، وكذلك المتطوعين.

في القانون الذي وقعه الرئيس حاييم وايزمان وبن غوريون، في تلك الفترة، تم إنشاء هذه الهيئة، بينما مُنحت صلاحيات واسعة لإصدار الأوامر وإجراء التدريبات والمناورات؛ طالبوا بوضع تدابير وقائية، ووجهوا السكان، بل ومنحوها سلطة استخدام القوة... كما أنشأ القانون آليات لتنظيم القيادة والانضباط، وتحديد شارة موحدة، والسماح بإبرام العقود، وتنسيق أعمال الوزارات الحكومية، وعقد مجلس وطني، وغير ذلك. إنها آلية كاملة، تستند إلى رؤية رائعة إلى حدّ ما مناسبة لذلك الوقت.[٥٠]

كان جهاز الـ «هاغا» نشطاً، كما كانت الوحدات ناجحة جداً في مهمتها؛ خدم فيها

جنود كبار السن ...؛ في وقت من الأوقات كانت لديهم رتب وزي رسمي («حارس، حاخام، رقيب حارس»... إلخ)؛ وعقدوا دورات ونفذوا أوامر دفاعية مختلفة (خاصة لحفر الخنادق وتنظيم المرور والتعتيم والدفاع المتحرك والثابت ضد القصف) وقاموا بدوريات وتفتيش أمني. في الثمانينيات أيضاً، وفي أثناء الحملة في لبنان، تم نشر الآلاف من ضباط الـ «هاغا» في مراكز المدن، عندما تقرر في وقت ما في أثناء التجنيد المستمر استبدالهم بضباط شرطة... إلى جانب الـ «هاغا» كان هناك أيضاً الـ «غامار» وهو نظام دفاع إقليمي، يعمل في المستوطنات التخومية نيابة عن جيش الدفاع الإسرائيلي.

في السعي لتوطيد السلطات وتوحيدها، تم، أولاً، توحيد كل من الـ «هاغا» والـ «غامار». وثانياً، في العام ١٩٩١، بعد حرب الخليج الأولى، تقرر إكمال «استيعاب» الـ «هاغا» في جيش الدفاع الإسرائيلي، مع إنشاء قيادة الجبهة الداخلية – قيادة «إقليمية – تخصصية»، أي قيادة رابعة في جيش الدفاع الإسرائيلي [تضاف إلى قيادة الشمال والوسط والجنوب: وهي قيادات إقليمية]، تعمل بالتوازي مع الأوامر الإقليمية القائمة وتتداخل معها... إنشاء قيادة الجبهة الداخلية حمل معه طموحات كبيرة: وضع الأساس للترتيب العملي والتنظيمي والقانوني [في الجبهة الداخلية] الأمر الذي من شأنه أن يسهل على جيش الدفاع الإسرائيلي التعامل مع الجبهات القتالية [الخارجية]، ويتيح تنسيقاً أفضل مع جميع الهيئات المدنية ومنظمات الطوارئ في إسرائيل. بالنظر إلى الماضي، كان الدرس الذي أدى إلى إنشاء قيادة الجبهة الداخلية درساً جيداً وكان تطبيقه كذلك؛ وهكذا، حتى لو كانت هناك اتجاهات للتغيير في الأساليب المتبعة على مدار الثلاثين عاماً التي مرت منذ العام ١٩٩١ ... الا أن الأمر يحتاج للتحلي بجدية في المشاركة المستمرة في تحسين الاستجابة الأمنية في أثناء حالات الطوارئ.

وحتى اليوم [عند الحديث عن «الحرس القومي»]، من المفهوم أن أفكار تحديث المنظومة الأمنية وتكبيرها وتحسينها في إسرائيل بشكل عام والجبهة الداخلية بشكل

خاص، والتي تعتمد على الإمكانات المدنية، هي فكرة قديمة وجيدة. إن دولة إسرائيل، مع تعقيداتها وتحدياتها من الداخل والخارج، تحتاج بالفعل إلى مجموعة كبيرة ومهنية وماهرة توفر مجموعة متنوعة من الخدمات اللازمة لزيادة الشرطة والإنفاذ في حالات الطوارئ، والأمن، وإدارة المساحة المأهولة بالسكان بالمعنى الأوسع لهذه التعبيرات في المناطق المأهولة، بما في ذلك مراكز المدن وطرق المرور.

يقف وراء الفكرة نفسها أيضاً تاريخ مؤسسي قوي وبنية تحتية قانونية (مثلا قانون الـ «هاغا»، وهو أقدم بنحو جيل كامل من القانون الأساس: الجيش، ولا يزال نافذاً)؛ في أي حملة طويلة ومعقدة بدرجة كافية في دولة إسرائيل، ستكون هناك حاجة إلى مجموعة متنقلة ومناسبة من قوى الأمن الداخلي، للدفاع عن النفس والإنقاذ، القادرة على الوصول بسرعة إلى أي مكان كان ضرورياً لإنقاذ الأرواح، والحفاظ على الأمن الداخلي وتقليل مدى الضرر الناجم. هذا صحيح في ما يخص الصراعات الداخلية، والتهديد البري للحدود وحتى في الظروف المعقدة من وجهة نظر صحية، كما أثبت لنا التعامل مع وباء كورونا – أكبر وباء عرفته دولة إسرائيل على الإطلاق... القوى العاملة، في النهاية، متاحة أيضاً. عدد سكان إسرائيل كبير جداً، أكبر بمرات عدة مما كان عليه في العام ١٩٥١ وأيضاً من الذي كان موجوداً هنا في العام ١٩٧٣.

لكن الآن يجب فحص الأسلوب المناسب لتحقيق الفكرة في الوقت الحاضر؛ أي لمعرفة كيف يمكن تحديث أنظمة الأمن والطوارئ وتجديدها بمعنى «إعادة تدوير»، أو يجب إجراء مثل هذه التغييرات بعناية واهتمام...

٢,٣ الدروس الإسرائيلية المستفادة من هبة أيار ٢٠٢١: إنشاء حرس قومي

واضح أن كاتب النص أعلاه انتهى إلى ضرورة تشكيل هيئة شبه عسكرية للدفاع عن إسرائيل من الداخل، إلا أنه لم يقدم شكلاً لهذه الهيئة، واكتفى بالإحالة إلى مقالة أخرى في المجلة نفسه،

وفي العدد نفسه، تقدم مقترحاً (مع هيكلية مقترحة) لشكل هذه الهيئة: «الحرس القومي». كتب المقالة اللواء أهارون حاليفا، رئيس قسم العمليات المنتهية ولايته في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي، والنقيب (احتياط) غال بيرل فينكل، باحث في مركز دادو.

تكمن أهمية هذه المقالة في أمرين: ١) تطرح مفهوم إنشاء «الحرس القومي» من خلال توضيح «الجدوى» منه؛ ٢) عند تقديم فكرة إنشاء «الحرس القومي» بشكل عملي، فإن المقالة تحدث مقارنة (وهي مقارنة شغلت النقاش الدائر في إسرائيل خلال الفترة ٢٠٢١-٢٠٢٣) بين ثلاثة نماذج محتملة لطبيعة «الحرس القومي» وهي الفرنسي والبريطاني والأميركي. ومن ثم تقدم توصيات بهيكلية مقترحة لإنشاء حرس قومي في إسرائيل.

الدروس الإسرائيلية المستفادة بعد «حارس الأسوار»: مطلوب «حرس قومي»

اللواء أهارون حاليفا والنقيب (احتياط) غال بيرل فينكل، مجلة بين قطبين، العدد ٣٤ (أيار ٢٠٢١)[٥١]

«...

في بداية حرب الاستقلال، من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني ١٩٤٧ إلى نيسان ١٩٤٨، طُلب من قوات الدفاع العبرية، التي كانت لا تزال منظمة في وحدات سرية منفصلة، أن تقاتل في حملة متعددة الساحات كان لها العديد من المنطق النظامي والتي فشلت في اتخاذ المبادرة الإستراتيجية. واصلت قيادة البلاد الأمنية للبلاد التفكير في الصراع من خلال المفاهيم والأدوات التي طورتها للتعامل مع فترة «الأحداث» في الأعوام ١٩٣٦-١٩٣٩.

وجدت هيئة الأركان في ذلك الوقت صعوبة في الاستعداد للغزو المتوقع للجيوش العربية النظامية من جهة، وفي الوقت نفسه التعامل مع الأحداث التي كانت تجري في المدن المعنية، بما في ذلك حيفا ويافا والقدس وغيرها، ومع الحاجة إلى حماية المستوطنات المعزولة والسيطرة على الطرق، فقد كان الثمن الذي تكبده الصراع على الطرق والطرق

السريعة باهظ الثمن بشكل خاص. وقد وقع العديد من القوافل، بما في ذلك هداسا، وخلدة، ويحيعام، والنبي دانيال، في كمائن نصبها العرب. وقد أصيب عدد كبير من المقاتلين في قوات عسكرية [إسرائيلية]، سواء كانت قوات عسكرية أو ميليشيات، وفي أكثر من مرة تم إحباط وصول القوافل سواء كانت متجهة إلى مستوطنة معزولة أو القدس أو النقب المحاصر.

الجواب الذي تمت صياغته هو الخطة «د» للدفاع عن أراضي الدولة على طول الطريق، وحدودها والمحاور التي تربط مستوطنات التخوم بمراكز المدن التي يقطنها سكان يهود، والانتقال إلى الهجمات الاستباقية. [في الخطة «د» ثمة عمليات عدة] الأولى، عملية «نحشون» التي كان هدفها رفع الحصار عن القدس واقتحام الطريق المؤدي إليها، وتقريباً في وقت نفسه معركة مشمار هعيمك واحتلال طبريا وعملية «يبوسي». تعلمت قيادة البلاد على طول الطريق كيفية التنظيم بمنطق مزدوج: [داخلي من خلال] الدفاع عن أماكن الاستيطان، والغرض منه بشكل أساس مواجهة التهديد الداخلي، وفي الوقت نفسه [خارجي بحيث يتم] أخذ زمام المبادرة من قبل كتائب الهاغاناه ولاحقاً جيش الدفاع الإسرائيلي الذي نجح في المناورة وصد الجيوش العربية.

إلى جانب الاستعداد لتهديدات العدو [التهديد الخارجي]، يجب على المرء أن يستعد للحفاظ على النظام العام [التهديد الداخلي]. لكن، على الرغم من ولاء الأغلبية المطلقة من المواطنين العرب لإسرائيل، فإن الخط الفاصل بين الدولة اليهودية والمنطقة العربية الإسلامية يمتد ليس فقط على طول الحدود في يهودا والسامرة، لكن أيضاً داخل الدولة. تتمثل إحدى الأفكار المطلوبة من عملية «حارس الأسوار» في أنه بالإضافة إلى القوات الإسرائيلية، بما في ذلك جيش الدفاع الإسرائيلي والأجهزة الأمنية، من الضروري التحضير لسيناريوهات يُطلب فيها من إسرائيل التعامل في وقت واحد مع التهديدات على الحدود وضرورة الهجوم على أراضي العدو، ومع

الأحداث الصعبة من الداخل. وقد تأخذ هذه الأحداث طابعاً شبيهاً بأحداث أكتوبر ٢٠٠٠، التي تضمنت مظاهرات عنيفة، واشتباكات بين قوات الشرطة والمتظاهرين العرب، عندما أطلقت الشرطة النار وقتلت ١٢ مواطناً عربياً إسرائيلياً، أو قد تكون أحداثاً شبيهة بتلك التي عشناها خلال عملية «حارس الأسوار»، التي كان فيها تهديد للسلامة الشخصية للمواطنين وحرية الحركة على الطرق.

أوضحت عملية «حارس الأسوار» الحاجة إلى الاستعداد لتهديد مشابه لما حدث في بداية حرب الاستقلال. من الضروري ضمان الاستمرارية الوظيفية لجيش الدفاع الإسرائيلي، وكذلك الأنظمة الأخرى، في أثناء القيام بحملة ضد عدو خارجي. كما تبين أن قدرة الشرطة الإسرائيلية على أداء مهامها ليست بديهية. تعلمنا من أزمة «حارس الأسوار» أن هناك حاجة إلى قدر كبير من التعزيزات لمواجهة أزمات الأمن الداخلي. يجب أن تكون هذه التعزيزات [المطلوبة للتعامل مع التهديد الداخلي] أكثر أهمية من تلك الموجودة اليوم في القوات النظامية والاحتياطية لحرس الحدود. ومن أكثر السيناريوهات إثارة للقلق هو تعطيل تجنيد وتحركات قوات جيش الدفاع الإسرائيلي للوصول إلى الجبهات المختلفة في أثناء الحرب. قد يؤدي إغلاق الطرق المركزية في المظاهرات إلى إبطاء وتعطيل وإلحاق الضرر بقدرة الجيش الإسرائيلي على نقل القوات المحشودة، بالإضافة إلى إعاقة تنقل جنود الاحتياط إلى وحداتهم. ويزداد هذا الخطر عندما تكون الحرب متعددة الميادين والجبهات.

لذلك فإن الحاجة باتت واضحة [إنشاء قوات بديلة إضافية للتعامل مع الداخل]. يتم تلبية هذه الحاجة من خلال وجود إمكانات هائلة من المقاتلين الموهوبين والمخلصين، والتي لا تستغلها دولة إسرائيل اليوم بسبب نظام التجنيد الاحتياطي القتالي في جيش الدفاع الإسرائيلي. آلاف المقاتلين والقادة الذين أنهوا خدمتهم الاحتياطية في الألوية القتالية في الجيش لم يبلغوا بعد سن الأربعين، ومع ذلك يتم

تسريحهم من الخدمة الاحتياطية الفعلية، على الرغم من استعدادهم لمواصلة خدمة الدولة. هذه كتلة حرجة من المتطوعين المحتملين والموهوبين والمهرة الذين، في ظل الظروف الحالية، لم تعد هناك حاجة لهم في التشكيل القتالي لجيش الدفاع الإسرائيلي بسبب صعوبة الاستمرار في تدريبهم وتجهيزهم جميعاً وفقاً للمعايير المطلوبة للحرب الحديثة المعقدة في الجيش الإسرائيلي، مثل الحروب المتوقعة مع لبنان وغزة.

لذا، هناك حاجة، وهناك إمكانية لتلبيتها. لكن كيف يمكن تنظيم قوة الاحتياط الجديدة [أي الجنود والضباط الذين تم تسريحهم من الاحتياط] لسيناريوهات أمنية داخلية جادة؟

أمامنا ثلاثة نماذج أساسية للفحص: نموذج الدرك الفرنسي (Gendarmerie)، ونموذج الاحتياط البريطاني، ونموذج الحرس القومي الأميركي. سوف ندرس النماذج الثلاثة:

نموذج الدرك الفرنسي

على ما يبدو، ميليشيا الشرطة شبه العسكرية هو الحل المناسب. تم إنشاء حرس الحدود لدينا [في إسرائيل] على صورة الدرك الفرنسي من أجل توفير استجابة لمهام الأمن الداخلي التي تتطلب مزيجاً من المهارات القتالية والشرطة المدنية. ومع ذلك، يبدو أن هذا النموذج محدود في قدرته على توفير الحل. عند فحص دور قوات الدرك الفرنسية في أثناء عملية «السنتينل» (Opération Sentinelle)، على سبيل المثال، والتي أعقبت هجمات إيل دو فرانس (Île-de-France) في كانون الثاني ٢٠١٥، حيث قررت الحكومة الفرنسية حماية النقاط الرئيسة في باريس... تتضح أوجه العيوب في نموذج قوات الدرك. فقد احتاجت قوات الدرك إلى تعزيزات كبيرة تضم نحو عشرة آلاف جندي، معظمهم من جنود المشاة، من أجل إنجاز المهمة. اتضح أن إنشاء وتوسيع

هذا الدرك، الذي يبدو كميليشيا شرطية شبه عسكرية، والحفاظ عليها هو حل ممتاز، لكنه مكلف. يُطلب من ضباط حرس الحدود أن يتدربوا كمحاربين وكذلك ضباط شرطة. وهو أمر يحتاج إلى تدريب طويل ومكثف ونوعي في وحدات صغيرة نسبياً. وعليه [فإن تجنيد العدد المطلوب في حالة فرنسا العام ٢٠١٥]، هو أمر [مكلف جداً و] إمكانية تطبيقه محدودة. الدروس المستقاة من عملية «حارس الأسوار» هو أن دولة إسرائيل بحاجة إلى عدد كبير جداً من القوات التي يجب نشرها بسرعة كبيرة في قطاعات مختلفة من البلاد من أجل التأثير بسرعة على مراكز الشغب والحوادث. سيكون توسيع حرس الحدود بشكله الحالي، بما في ذلك جيش الاحتياط، نموذجاً ممتازاً، لكنه غير مستدام على المدى الطويل من حيث تكاليف الصيانة.

نموذج الاحتياط في الجيش البريطاني

الجيش البريطاني هو جيش مرتزقة محترف، يعتمد على حقيقة أنه في حالة حدوث حملة واسعة النطاق سيساعد في تجديد الاحتياطيات، مع التركيز على احتياطي الجيش... ومع ذلك، إلى جانب احتياطي الجيش، هناك هيئة تسمى «الاحتياطي النظامي» ومتشكلة من الأفراد الاحتياط الذين خدموا في السابق في الجيش. هؤلاء الاحتياط ملزمون بموجب القانون بالحفاظ على لياقتهم البدنية ويمكن استدعاؤهم للخدمة عند الضرورة. تشكل هذه القوات قوات احتياط متوفرة وأكثر قدرة على النشاط، لكنها مندمجة في القوات النظامية ولا يمكن اعتبارها قوات مستقلة ذات تدريب خاص.

كجزء من رغبة بريطانيا في تكييف جيشها مع النزاعات المستقبلية، تم وضع خطة وتقديمها، في تشرين الأول ٢٠١٠، والتي بموجبها سيتم توزيع الجيش البري في تشكيلتين رئيستين. التشكيلة الأولى هي «قوات رد الفعل»، وهي قوات في حالة

تأهب قصوى جاهزة لرد فعل سريع، ونحو ٩٠٪ منها ستكون نظامية، والباقي احتياطيين. وستتضمن هذه القوة فرقة قتالية تضم ألوية مشاة ومدرعات، بالإضافة إلى لواء هجوم جوي (قوات محمولة جواً). وتجدر الإشارة إلى أن ترتيب القوات في لواء في الجيش البريطاني أكبر مما هو عليه في جيش الدفاع الإسرائيلي. التشكيل الثاني هو «القوات القابلة للتكيف» التي ستشمل الألوية السبعة للدفاع عن الوطن التي لها مهام أمنية ودفاعية دائمة (في بروناي وجزر فوكلاند وقبرص) بالإضافة إلى المهام التي يتعين على الجيش البريطاني القيام بها في إطار عضوية بريطانيا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. هذه قوات على مستوى استعداد متفاوت، وفي حالة الحاجة إليها للقيام بمهام أكثر تعقيداً، فإنها ستخضع لتدريب لزيادة كفاءتها (على غرار برنامج «الوقت الثمين» الخاص بجيش الدفاع الإسرائيلي).

لذلك، فإن النموذج البريطاني مشابه جداً لنموذج جيش الدفاع الإسرائيلي، لكنه أكثر محدودية في نطاقه. وهو مصمم لتوفير رد على تعزيز القوة القتالية للجيش البريطاني في سياقات القتال، لكنه لا يوفر مرونة حقيقية للأزمات واسعة النطاق والفورية مثل سيناريوهات الأمن الداخلي.

نموذج الاحتياط في الجيش الأميركي

ليس هذا هو المكان المناسب لمراجعة تطور الجيش الأميركي. لكن تجدر الإشارة إلى أنه منذ إنشائه تطور إلى جيش مرتزقة محترف، صغير مقارنة بمجموع السكان في الولايات المتحدة. في زمن الحرب، يمكن لهذا الجيش أن يستوعب ملايين الجنود، كما حدث بالفعل في الحروب العالمية. عنصر خاص من قوات الاحتياط للولايات المتحدة هو الحرس القومي، وهو نتاج تاريخي لميليشيات المستعمرات في أوائل القرن السابع عشر. في وقت لاحق، حولت الولايات الميليشيات إلى حرس قومي يخضع

لسلطتين: الحكومة الفيدرالية وحكومة الولاية المنفصلة. الحرس القومي، كما ذكرنا، هو قوة احتياط مكونة من أفراد جيش الحرس القومي في كل ولاية في الولايات المتحدة، حيث إن كل ولاية ملزمة بالحفاظ على ميليشيا احتياطية للجيش البري والقوات الجوية. يتم التحكم في وحدات الحرس القومي بشكل مزدوج من قبل الدولة والحكومات الفيدرالية. يشغل معظم جنود الحرس القومي وظيفة مدنية بدوام كامل في أثناء خدمتهم بدوام جزئي كعضو في الحرس القومي. في العام ٢٠٠٦، أصدر الكونغرس قانوناً يمنح الرئيس سلطة تعبئة وحدات الحرس القومي في الولايات المتحدة بدون موافقة حكام الولايات.

تتدرب قوات الحرس القومي ما معدله ٤٠ يوماً في السنة. من المهم التأكيد على أن هذا المعدل مطلوب [في بريطانيا] لأن وحدات الحرس القومي لا تحظى بسنوات من الخدمة الإلزامية، كما هي الحال في الجيش الإسرائيلي على سبيل المثال. على عكس قوات الاحتياط التابعة للأذرع العسكرية التي من شأنها أن تساعد الجيش النظامي وتكمله في حالة الحاجة إلى نشاط عملياتي روتيني، يشكل الحرس القومي احتياطياً كبيراً من الأفراد الجاهزين للمشاركة في نزاع عسكري واسع النطاق. وعادة ما يكون دورهم هو العمل في أثناء الكوارث الطبيعية وتقديم المساعدة الحفاظ على النظام العام في الولايات المتحدة، في حالة انتهاكه على نطاق واسع. ويكون انتشارهم خلال هذه الأزمات سريعاً. وإذا تم تجنيدهم لنشاط عملياتي أو حرب، فإن عملية نشرهم تستغرق وقتاً أطول مما يستدعي زيادة كفاءتهم إلى جانب النشاط العملياتي في ساحات القتال المختلفة. شارك عناصر الحرس القومي في التعامل مع العديد من أزمات الأمن الداخلي، بدءاً من الكوارث الطبيعية مثل إعصار كاترينا، وانتهاءً بقمع وتهدئة أعمال الشغب المدنية كما في مدينة لوس أنجلوس في قضية رودني كينج (Rodney King) أو في نزاعات الستينيات حول خلفية النضال من أجل حقوق السود في الجنوب.

توصيات

في ما يتعلق بالنماذج الثلاثة، يبدو أنه على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي يعتمد على نموذج احتياطي مشابه لنموذج الجيش البريطاني، فإنه إلى جانب مزاياه، نموذج مكلف نسبياً يتطلب تدريبات طويلة وصيانة كبيرة لقدرات الفرد ومعداته القتالية. ويعتمد نموذج الدرك الفرنسي على القوات النظامية الدائمة المتخصصة في المهام الأمنية – الوجوه التي قد تكون معقدة ومتطلبة، لكن الدرك أيضاً صغير مقارنة بنطاق التحديات والسيناريوهات الخطيرة ومن الضروري مساعدة الجيش له، كما حدث على سبيل المثال في عملية «السنتينل». إن نموذج الحرس القومي الأميركي قائم بالفعل على وحدات قتالية في خدمة الجيش، لكنه عملياً يستخدم غالباً لتلبية احتياجات الأمن الداخلي والاضطرابات والكوارث والأزمات الداخلية (إعصار كاترينا، على سبيل المثال).

في دولة إسرائيل التي لديها جيش قومي كبير، هناك حقيقتان اثنتان: الأولى، الحاجة إلى قوة كبيرة للاستجابة لأزمات الأمن الداخلي في أثناء الطوارئ والكوارث الطبيعية والحرب. الثانية، حقيقة وجود مقاتلين سابقين جاهزين بالفعل ويحتاجون فقط إلى إعادة تنظيم في شكل تنظيمي وقانوني جديد، وهو شكل سيكون ما بين الجيش وحرس الحدود. لذلك من الصحيح تنظيم قوة شبه عسكرية كبيرة، على أساس نظام الاحتياط في جيش الدفاع الإسرائيلي، وخاضعة في عملياتها للجيش الإسرائيلي أو وزارة الأمن الداخلي، حسب الحاجة. في تقديرنا، ستزداد الحاجة العملياتية إلى مثل هذه القوة في السنوات القادمة، ولا ينبغي لإسرائيل أن تتأخر في إنشائها.

في ضوء الاتجاه نحو تجديد نظام الاحتياط، من الممكن الاستفادة المثلى من القوى العاملة للمقاتلين في أواخر الثلاثينيات من العمر لخدمة احتياطي كبيرة [مثل إنشاء حرس قومي] تلبي حاجة أساسية للدولة. الخدمة المتوقعة لهؤلاء المقاتلين [بعد

تسريحهم من الاحتياط في سن ٣٧-٣٨ عاما] التي ستكون [خدمة في صفوف الحرس القومي الذي يتطلب] جهوداً أقل صعوبة من الناحية المادية مما كانت عليه في الوحدات التي خدموا فيها [قبل تسريحهم] ستكون نحو عشر سنوات أخرى. كما ذكرنا، هذه قوة ماهرة وعالية الجودة وتسعى إلى المساهمة في دولة إسرائيل وحمايتها، ويمكن تسخيرها بسهولة لهذا الغرض. والأهم من ذلك، هؤلاء هم مقاتلون وقادة ذوو خبرة ناضجة، وهو ما يُتوقع أن يكون ميزة مهمة في مواجهة تحديات الأمن الداخلي التي تتطلب توازناً بين تحديد المهمة والحكم الناضج.

يمكن تحويل هذه القوة، بتدريب أساس قصير يمنح أفرادها قدرات وتوجيهاً للأمن الداخلي، وتكون راضية عن المعدات القتالية الأساسية ووسائل التنقل المستأجرة المخصصة لها. ستزود مثل هذه القوات [أو الحرس القومي] الدولة بقوة تدخل كبيرة ومتاحة ومرنة وسريعة الاستجابة من ناحية وستوفر نموذجاً مستداماً من ناحية أخرى. توصيتنا هي أن يكون للقوة مقر عادي «ضعيف»، أي أن يكون به أقل عدد ممكن من الأفراد الدائمين، وسيتم تشغيل معظمها تحت قيادة الشرطة الإسرائيلية وسيطرتها. سيتم تنظيم هذه القوة على أساس مكاني:

ثلاثة ألوية مكانية (شمال، وسط، جنوب) موزعة على ستة مقار تحكم (نحو ٣٠٠٠ مقاتل في اللواء)، والتي تمتلك الإمكانيات والوسائل للتعامل مع الاضطرابات والقدرة على التحرك والنقل بسهولة (على غرار النموذج الحالي في لواء حرس الحدود). إضافة إلى لواء احتياطي يتألف من ثماني كتائب (نحو ٤٠٠٠ مقاتل)، وله قدرة تنقل محمية. في رأينا، يجب على دولة إسرائيل إجراء إعادة تنظيم ستمنحها، على غرار حرب الاستقلال، القدرة على التعامل مع التهديدات الداخلية، وستسمح بتركيز الجهود الدفاعية والهجومية، في الجو والبحر وعلى الأرض، باتجاه التهديد الخارجي، في الدائرة الأولى أو في دوائر إضافية.

٢,٤ المستوى السياسي- الأمني يتبنى موقفاً مؤيداً لتشكيل الحرس القومي

اندلعت هبة أيار ٢٠٢١ في فترة ما بين حكومتين: حكومة نتنياهو الخامسة (١٧ أيار ٢٠٢٠ حتى آذار ٢٠٢١) وحكومة بينيت- لبيد (حزيران ٢٠٢١ حتى حزيران ٢٠٢٢). وفي خضم النقاشات الدائرة حول تشكيل «حرس قومي» (بعض النقاشات تمت ترجمتها أعلاه)، لا بد من الإشارة إلى تبني الفكرة من أطراف سياسية وحزبية ومؤسساتية عدة في إسرائيل خلال فترة حكومة بينيت- لبيد (سأوردهم أدناه بحسب الترتيب الذي يلائم غرض هذه الورقة الإسرائيلية، وليس بحسب أهميتهم): الأول، بنيامين نتنياهو عندما كان زعيم المعارضة الإسرائيلية في حكومة بينيت- لبيد. والثاني، بينيت الذي كان رئيس حكومة واستطاع أن يدشن أول «حرس قومي» بالمشاركة مع وزير الأمن الداخلي في حينها، عومر بار ليف. والثالث، هو منتدى كوهيلت، كأحد أهم المراكز البحثية- الفكرية (think tank). الرابع هو إيتمار بن غفير كسياسي إسرائيلي صاعد في حينها، ويمثل التيار الكهاني المتطرف في داخل الصهيونية الدينية.

٢,٤,١ نتنياهو و«فوروم كوهيلت» يدعمون إقامة حرس قومي

فور انتهاء هبة أيار ٢٠٢١، كانت حكومة نتنياهو الخامسة (١٧ أيار ٢٠٢٠ حتى آذار ٢٠٢١) تتحضر لتسليم الولاية إلى حكومة بينيت- لبيد. ومع ذلك، استطاعت الحكومة المنصرفة برئاسة نتنياهو أن تصدر القرار الحكومي رقم ١٠١٧ بتاريخ ٤ حزيران ٢٠٢١ تحت عنوان: «خطة طارئة لتعزيز السلم العام والأمن والنظام العام على خلفية أعمال الشغب العنيفة في أيار ٢٠٢١»،[٥٢] التي هدفت إلى حث كافة السلطات والهيئات والأجهزة الأمنية على وضع تصورات لكيفية «استعادة النظام العام، من خلال تعزيز أنظمة إنفاذ القانون، مع التركيز على السلطات المحلية المختلطة التي يوجد فيها خوف من الفوضى».

لم يشر هذا القرار الحكومي إلى نية تشكيل حرس قومي، لكنه مهد لذلك من خلال دعوته، في هذا القرار، إلى ضرورة وجود تنسيق بين «أجهزة إنفاذ القانون والهيئات الأمنية... من أجل

استعادة الشعور بالأمن الشخصي للمواطنين بهدف منع تكرار أعمال الشغب والاضطرابات العنيفة». كما دعت الحكومة في قرارها إلى تشكيل «فريق في وزارة الأمن الداخلي لفحص وتوسيع وتفعيل مجموعة المتطوعين في شرطة إسرائيل وهيئة الإطفاء والإنقاذ القومية، في حالات الطوارئ». وتنبع أهمية العودة إلى هذا القرار من أمرين:

أولاً، قامت حكومة نتنياهو المنصرفة بالربط الاعتباطي بين هبة أيار ٢٠٢١ وما واكبها من انتفاضات عارمة من قبل الفلسطينيين (دوافع سياسية- قومية) مع العنف والجريمة في الشارع العربي في الداخل (دوافع غير سياسية- قومية). يتضح هذا من خلال الربط بين هذا القرار الحكومي (أي قرار ١٠١٧ لرسم خطة لمنع هبات قومية- سياسية من قبل الفلسطينيين) والقرار الحكومي ٨٥٢ (من تاريخ ١ آذار ٢٠٢١)[٥٣]، وقرار ٥١٣ (من تاريخ ٨ تشرين الثاني ٢٠٢٠)[٥٤]، وقرار ٤٤٣٩ (من تاريخ ٦ كانون الثاني ٢٠١٩)[٥٥]، وقراري ٤٦٨ و٤٦٩ (من تاريخ ٢٥ تشرين الأول ٢٠٢٠)[٥٦]، وقرار ١٤٠٢ (من تاريخ ١٠ نيسان ٢٠١٦)[٥٧] - وجميع هذه القرارات الحكومية جاءت تحت مظلة «ضرورة اعتبار العنف والجريمة في المجتمع العربي بمثابة تهديد قومي يجب إنهاؤه». ثانياً، عندما قدم بن غفير خطته لإنشاء حرس قومي بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠٢٣ (انظر/ ي الترجمة لاحقا)، فإنه استند في ضرورة تشكيل الحرس القومي إلى القرار الحكومي ١٠١٧، وما تضمنه من إحالات لقرارات تتعلق بالعنف والجريمة في المجتمع العربي.

مع ذلك، بعد انتهاء ولايته وتسليم زمام الحكومة إلى بينيت- لبيد، عمل نتنياهو (وكأنه ما يزال رئيس حكومة «صاحب مسؤولية») على تطوير فكرة «الحرس القومي» من خلال دراسة الأمر، والاستعداد لاقتراح إجراءات عملية لتشكيله. في هذه الفترة، استعان نتنياهو بالعميد غال هيرش، مباشرة بعد أحداث «حارس الأسوار»، وطلب منه إعداد خطة حول ضرورة إنشاء «الحرس القومي»- على قاعدة أن العدو من الداخل هو أخطر عدو اليوم.

حول مقترح هيرش الذي تم تقديمه لنتنياهو، نورد هذه الترجمة من مقالة «سلسلة القرارات السخيفة التي أدت إلى إنشاء الحرس القومي»، والمنشورة على موقع ذي ماركر الإخباري:

سلسلة القرارات السخيفة التي أدت إلى إنشاء الحرس القومي

ميراف ألروزوروف، في ذي ماركر، منشورة بتاريخ ١ نيسان ٢٠٢٣ [٥٨]

«...

خطة هيرش طموحة جداً. يقترح هيرش أن يشمل الحرس القومي ما لا يقل عن خمس فرق، بما في ذلك فرقة نظامية واحدة (١٠٠٠٠ مقاتل) وأربع فرق احتياط. بالإضافة إلى ميزانية قدرها ٤٥ مليار شيكل لسبع سنوات. سيكون المقاتلون المفصولين أو المستقيلين من جهاز حرس الحدود، وكتائب قيادة الجبهة الداخلية، بالإضافة إلى تحويل أعداد كبيرة من الجيش الإسرائيلي إلى الحرس القومي. في الممارسة العملية، اقترح هيرش بناء جيش إسرائيلي داخلي من شأنه أن يهدّد المواطنين العرب خشية أن يجرؤوا على الشغب مرة أخرى كما فعلوا خلال عملية «حارس الأسوار».

لن تؤتي خطة هيرش، على أي حال، ثمارها. ليس هناك أي جدوى اقتصادية منها- لن يخصص أحد ٤٥ مليار شيكل لهذا الغرض- كما أنه غير ممكن من ناحية القوى العاملة. لن يتنازل الجيش الإسرائيلي عن خمس فرق، كما أنه من المشكوك فيه أن تكون هناك حاجة إستراتيجية إلى الخطة، هل نحتاج إلى جيش قوامه ٥٠٠٠٠ رجل للتعامل مع التهديدات داخل دولة إسرائيل».

....»

ربما لم يتمكن نتنياهو، من خلال موقعه في المعارضة، من القيام بخطوات تنفيذية لإقامة حرس قومي، لكن من الواضح تماماً أنه تبنى هذه الفكرة، وسعى إلى دراستها، واقتراح آلية تنفيذية لإخراجها إلى حيز النور. من المهم هنا أن نشير إلى أن هيرش هو ضابط سابق في الجيش الإسرائيلي وتلقى العديد من الانتقادات على «إخفاقاته» في أثناء حرب إسرائيل في لبنان عام ٢٠٠٦. لكن بعد تسريحه من الجيش، ارتبطت باسم هيرش أعمال «سوداء» في جورجيا من خلال علاقته مع شركات تصنيع أسلحة إسرائيلية، إقامة شركات أمنية خاصة من مقاتلين

مرتزقة، الرشاوى والتحايل. بعض هذه المسائل حُوّلت إلى لوائح اتهام.

في وقت لاحق، وعلى ضوء النقاش الدائم حول أهمية الحرس القومي، وفي ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٢، بادر عضو الكنيست عن حزب الليكود، يوآف كيش، إلى جانب آخرين من الليكود (وجميعهم كانوا في المعارضة في أثناء ولاية حكومة بينيت- لبيد) إلى تقديم مقترح قانون لإنشاء حرس قومي (انظر الهامش لقراءة النص الكامل لمقترح القانون). وقد تضمن مشروع القانون الذي حمل رقم ف/ ٢٤/ ٣٠٠٢، العديد من النقاط المتعلقة بدور الحرس القومي المنوي إقامته، صلاحياته، العلاقة بينه وبين الحكومة الإسرائيلية والشرطة، من يحق له الانضمام إلى الحرس القومي، وأساليب تفعيله وضبط عمله. لا نرغب في هذه الورقة بتقديم ترجمة كاملة لمشروع القانون الذي سيتم تعديله ودمجه لاحقاً بقوانين أخرى حول الحرس القومي، خصوصاً في فترة حكومة نتنياهو السادسة (بدأت العمل في ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢). لكن من المهم أن نوفر ترجمة لما ورد في نهاية مشروع القانون هذا، وهي فقرة تأتي تحت عنوان «الشروحات»، وتُلحق عادة بمشاريع القوانين.

مشروع قانون الحرس القومي[٣]

رقم ف/ ٢٥/ ٣٠٠٢- الكنيست الـ ٢٤ للعام ٢٠٢٢

فقرة الشروحات[٥٩]

«....

خلال عملية حارس الأسوار، اندلعت أعمال شغب شديدة في جميع أنحاء دولة إسرائيل خاصة في مدن معينة، في النقب والجليل وفي المناطق التخومية، وبقيت العديد من المناطق في دولة إسرائيل معزولة ومعرضة لتهديد شديد. رشحت عن الأحداث

٣ مبادر المشروع الرئيس هو يوآف كيش، وشارك معه في تقديمه كل من: شلومو كارعي، تساحي هنغبي، أوفير سوفير، إيلي كوهين، ميكي زوهر، كيتي شطريت.

الصعبة خلال عملية حارس الأسوار الفكرة القائلة إنه في وقت الحرب ستنفتح جبهة داخلية في إسرائيل ستشكل خطراً وجودياً على الدولة وستجعل من الصعب على قوات جيش الدفاع الإسرائيلي الوصول إلى الجبهة الداخلية وستتأثر حركة قوات الطوارئ والإنقاذ. في عملية حارس الأسوار، أصبح من الواضح أن الشرطة الإسرائيلية غير قادرة على توفير استجابة كاملة وفعالة وسريعة لهذه المشكلة، بسبب نقص القوى العاملة، من بين أمور أخرى. يمكن الافتراض أنه حتى في حالة زيادة عدد أفراد الشرطة المهرة، فلن تتمكن الشرطة من الاستجابة في جميع القطاعات في الحوادث واسعة النطاق. لذلك، هناك حاجة إلى هيئة وطنية تستطيع أن تملأ الفراغ في لحظات الأزمات، تنتشر بسرعة وكفاءة في الميدان، وتمنع الإضرار بحياة الإنسان وممتلكاته، كذلك تمنع نشوء صدامات داخلية تصبح تهديداً وجودياً. كما هو معتاد في العالم، هذا النوع من الهيئات هو حرس قومي. يوجد حرس قومي في الدول الغربية المتقدمة مثل الولايات المتحدة وفرنسا، ويتمثل دوره في توفير استجابة للأحداث الداخلية التي تهدد سلامة الأشخاص والممتلكات. لذلك، من الواضح أنه في دولة مهددة مع العديد من المشاكل الأمنية مثل دولة إسرائيل، فإن إنشاء الحرس القومي هو أمر ملح.

كجزء من مشروع القانون، يُقترح أن يكون الغرض من القانون هو تزويد الحكومة الإسرائيلية بأدوات للحفاظ على سلامة الأشخاص والممتلكات بسرعة وكفاءة في حالات الطوارئ المدنية، من خلال إنشاء حرس قومي. يُعرِّف القانون الحالي [أي مقترح قانون الحرس القومي] مفهوم «الطوارئ المدنية» على أنه حالة يكون فيها ضرر جسيم لسلامة الناس، أو الممتلكات، أو النظام العام، أو التخوف من حصول هذه الأمور، على نطاق واسع وفي مناطق مختلفة. يمكن أن تنشأ حالة طوارئ مدنية نتيجة مجموعة متنوعة من السيناريوهات – الكوارث الطبيعية، وحوادث العنف المنتشرة، والإرهاب التخريبي الشعبي، وحتى الحرب. يخضع تفعيل الحرس القومي لإعلان

حالة الطوارئ المدنية. ينص القانون المقترح على آلية لإعلان حالة الطوارئ المدنية. تُمنح سلطة إصدار الإعلان للجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي، لفترة محدودة من الوقت يمكن تجديدها من وقت لآخر، بينما تُمنح لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست سلطة إلغاء الإعلان.

في حالة إعلان حالة الطوارئ المدنية، يحق لرئيس الحكومة أو مجلس الوزراء إصدار الأمر بتفعيل الحرس القومي. تم تصميم هذه الآلية لتمكين التنشيط الفعال والسريع للحرس القومي في أوقات الطوارئ، إلى جانب الرقابة البرلمانية على تفعيله. ستكون صلاحيات الحرس القومي هي نفسها صلاحيات شرطة إسرائيل وستكون صلاحيات الجندي في الحرس القومي هي نفسها كضابط شرطة في شرطة إسرائيل وكذلك واجباته، وحقوقه، وصلاحياته، وحصاناته. نظراً لأنه من المحتمل في أوقات الحرب أو الطوارئ أن يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بتعبئة جميع قوات الاحتياط النظامية والدائمة، فمن المقترح أن يكون جنود الحرس هم أولئك الذين ليسوا جزءاً من هذه القوات وكذلك أولئك الذين لا يخدمون في الخدمة الفعلية. كل هذا، بحيث يكون جنود الحرس القومي هم القادرون على الاستجابة لحالات الأزمات في الميدان دون خوف من إجبارهم على ترك مهمتهم في الحرس القومي للتجنيد في الجيش الاحتياطي أو الشرطة.

أيضاً، نظراً لأن التطوع في هيئة مسلحة مثل الحرس القومي يتطلب دليلاً على القدرة على الخدمة الطوعية في هيئة حكومية هرمية، فمن المقترح أن يكون شرط القبول في الحرس القومي هو خدمة عسكرية [سابقة] مدة ١١ شهراً على الأقل أو، بدلاً من ذلك، الخدمة القومية لا تقل عن ١١ شهراً.

أما تعيين قائد الحرس فيقترح السماح لرئيس الحكومة بتعيينه وتعيين قادة وضباط للحرس من أجل إعداد وإدارة الحرس القومي في المواقف الروتينية. يتطلب العمل الفعال للحرس القومي اتصالاً بين السلطات المحلية وقوات الحرس القومي. لذلك

يُقترح السماح بإنشاء الحرس القومي أيضاً ضمن اختصاص السلطات المحلية وتعيين وحدات للرد ضمن اختصاص السلطة، وكذلك تقسيم ميزانية الحرس القومي إلى قسمين: ميزانية حكومية تابعة لرئيس الحكومة ومكتب الوزير وميزانية تابعة لوزارة الداخلية سيتم توزيعها على السلطات المحلية لتشغيل الحرس القومي في أراضي السلطات المحلية».

لم ينبع مقترح القانون الذي قدمه كيش (والذي نوصي بالعودة إلى نصه الكامل للاطلاع على تفاصيله- انظر الهوامش) من فراغ. بل جاء كجزء من نقاش داخلي عميق ومكثف.

من أهم المقالات التي نشرت على ضوء تقديم هذا المشروع (مشروع قانون كيش)، كانت مقالة يائير انسبيخر، وهو زميل بحث في منتدى كوهيلت، ومختص في شؤون الأمن القومي. وقد نُشرت مقالته الموجزة في صحيفة مكور ريشون اليمينية بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٢ (بعد نحو أسبوع على تقديم مقترح القانون الذي صاغه كيش).[٦٠] وتنبع أهمية ترجمة هذا النص الرابع، في أنه يعكس التناغم، وتكامل الأدوار، بين أحزاب اليمين الجديد (وعلى رأسها الليكود) ومنتدى كوهيلت الذي يعتبر مرصداً بحثياً ومؤسسة فكرية تشارك في التأثير على صناعة القرار (Think Tanks)، وفق أجندة يمينية متطرفة.

أحداث «حارس الأسوار» أثبتت: هناك حاجة إلى قوة استجابة مخصصة لحالات الطوارئ في أثناء الحرب

يائير انسبيخر، منتدى كوهيلت، ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٢[٦١]

«... إن اقتراح عضو الكنيست يوآف كيش تأسيس حرس قومي في إسرائيل هو اقتراح قيد المناقشة في ما يتعلق بطاقم الحرس. على أي حال، يجب أخذ نقاط أساسية عدة في الاعتبار: تم إحراق مراكز الشرطة، وهجوم على المواطنين الذين واجهوا عجز الشرطة، وإغلاق الطرق المركزية أمام المواطنين وقوات الأمن، وما هذا إلا وصف

جزئي للوضع في الربيع الماضي [يقصد هبة أيار ٢٠٢١]. عضو الكنيست يوآف كيش قدم مؤخراً مشروع قانون لإنشاء حرس قومي في إسرائيل، حرس يجب أن يكون بمثابة قوة استجابة واسعة لجميع أنواع APR [أي، حوادث مفاجئة مع العديد من الضحايا]. المحفز للمبادرة هو الوضع الخطير الذي اكتُشف خلال أحداث «حارس الأسوار» حيث، في الوقت نفسه الذي قاتل فيه الجيش الإسرائيلي حركة حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية في غزة، حدثت موجة واسعة من العنف والاضطراب في الداخل الفلسطيني: جزء من عرب إسرائيل له هوية انفصالية ومعادية لإسرائيل.

في حرب واسعة النطاق، سيكون دور مثل هذا الحرس القومي ضرورياً. بالإضافة إلى دوره في الحفاظ على النظام، سيكون هو المسؤول عن إبقاء طرق النقل مفتوحة، وتنفيذ جميع الاحتياجات العسكرية (اقتصاد الطوارئ) وسيكون ذراعاً حكومياً فعالاً لأي مهمة وطنية يُطلب من إسرائيل القيام بها داخل أراضيها، وبالتالي ستكون قوة مضاعفة خلال قيام جيش الدفاع الإسرائيلي بإدارة القتال في أراضي العدو.

في هذه الأيام، يدور نقاش حقيقي حول مسألة القوات التي سيتم اختيارها لصالح هذه المهمة، ويميل جزء من المؤسسة الأمنية إلى دعم الاقتراح بأن حرس الحدود سيتولى المهمة. آخرون، خاصة في الجيش، يريدون أن يقوم جيش الدفاع الإسرائيلي بذلك. ومع ذلك، فإن مشروع قانون كيش يضع المسؤولية على عاتق ذراع جديد مثل الحرس القومي. لكل خيار من الخيارات الثلاثة المذكورة أعلاه منطقه الخاص، ولكل خيار مزايا وعيوب. من الجيد أن تجري هذه المناقشة في هذا الوقت، لأن هذا يثبت أن الحاجة بالفعل واضحة ومميزة وأن النظام قد نضج الآن للوصول إلى الحل. أود أن أقترح على أي حال مراعاة النقاط الأساسية الآتية:

أولاً، قوات الاحتياطي وحجمها: في أثناء حالة الطوارئ، عندما يتم حشد جميع القوات والوحدات بالفعل، يتم الكشف عن الحقيقة البسيطة بسرعة كبيرة – لا يمكن

للقوات القتالية أن تؤدي دورين أو أن تتواجد في أكثر من مكان في أي وقت. نظراً لأن حرباً واسعة النطاق أو حرباً نووية مستقبلية ستستنزف كل القوات والموارد القومية، فمن المهم لإسرائيل أن تكون لديها قوات إضافية بالإضافة إلى تلك الموجودة بالفعل [والتي تؤدي دورها في القتال على الحدود]. عند التعامل مع حالة طوارئ واسعة النطاق، يجب على المرء الانخراط في إنشاء بنية تحتية على أوسع نطاق... بالإضافة إلى ذلك، من الضروري ضمان تجنيد واستخدام العناصر المناسبين والمدربين. يوجد في إسرائيل اليوم قوة عاملة ذات مهارات عالية لن يتم استخدامها بشكل جيد في حرب واسعة النطاق أو في أوقات APR. وبما أن جيش الدفاع الإسرائيلي يسرح حالياً جنوده من الخدمة الاحتياطية في سن ٣٧-٣٨، فإن هذا يعد إهداراً مروعاً للمادة البشرية المناسبة للتعامل مع هكذا نوع من المهام القومية.

أخيراً، من المهم ضمان تطوع أفراد الحرس وتدريبهم وتكييفهم، لأن نجاح قوة ذات مهمة حرس قومي يعتمد - مثل كل شيء - على الناس. إذا تم اختيار الأشخاص المناسبين ذوي التوجيه والخبرة والدافع المناسب وتلقوا التدريب والمعدات على مستوى مناسب وفي المجالات ذات الصلة (تقديم الإسعافات الأولية، الحفاظ على النظام، الشرطة الأساسية، التعاون مع مختلف قوات الأمن، الإنقاذ، مساعدة المدنيين، إدارة الطوارئ)، فلا شك في أن المشروع سيساهم بشكل كبير في إحساس القادة بالأمن من خلال فهم أن الجبهة الداخلية الإسرائيلية في أيد أمينة، وبالطبع لحماية أرواح العديد من الإسرائيليين وممتلكاتهم».

٢,٤,٢ حكومة بينيت- لبيد تقيم نواة الحرس القومي في العام ٢٠٢٢

في ٥ أيار ٢٠٢٢، تسلل شابان فلسطينيان إلى إسرائيل ونفذا عملية في منطقة «إلعاد» أسفرت عن مقتل أربعة إسرائيليين. أُلقي القبض على الشابين بعد نحو ٦٠ ساعة (أي أكثر من ثلاثة أيام)، كانوا خلالها في قلب إسرائيل. أعادت هذه الحادثة تنشيط النقاش العام حول الحرس

القومي، حيث صرح بينيت بتاريخ ٨ أيار ٢٠٢٢ (عند الإمساك بالشابين)، قائلاً: «إن القبض على الإرهابيين ليس كافياً... نحن في بداية مرحلة جديدة من الحرب على الإرهاب. إن أسمى مهمات الحكومة الإسرائيلية الآن هي إعادة الأمن الشخصي لمواطني إسرائيل». وتابع: «... نحن نرى الفرق الكبير بين العمليات التي كان يتواجد بالقرب منها مواطن إسرائيلي [مسلح] و«مسؤول» وبين تلك التي لم يكن فيها أحد في المكان».[٦٢]

وعليه، أعلن بينيت أنه «يروج لإنشاء حرس مدني قومي: قوة جديدة ستتألف من ضباط حرس الحدود وقوات الاحتياط جنباً إلى جنب مع مجموعة من المواطنين المتطوعين». ورشحت هآرتس أن يتكون الحرس على شاكلة منظمة «الحارس الجديد» (بالعبرية «هشومير هحداش»).[٦٣] ومنظمة «الحارس الجديد»، هي منظمة حرس قومي قطاعي، بمعنى أنها تعمل فقط في «الدفاع عن الأراضي الصهيونية من اعتداءات البلطجيين»، وقامت في العام ٢٠٠٧ ويتركز عملها في النقب والجليل.[٦٤] في العام ٢٠١٤، بدأ التعامل الرسمي بين أعضاء «الحارس الجديد» والجيش الإسرائيلي في مجال التدريب، حيث تلقى عدد من المتطوعين تدريباً رسمياً وتم منحهم الزي العسكري والأسلحة وصلاحيات ضباط الشرطة. زاد التعاون مع الشرطة في العام ٢٠١٧ وتم دعم توحيد المتطوعين في قاعدة عمليات مركزية في مجلس غلبوع الإقليمي بتوجيه من وزير الأمن الداخلي آنذاك، جلعاد إردان. في العام ٢٠٢٢، عندما بدأت اللقاءات مع الحكومة، كان يعمل في «الحارس الجديد» نحو ١٦٠ متطوعاً، بينما يتلقى نحو ٤٠٠ متطوع آخر عمليات تجنيد وتدريب.

ربما تزداد أهمية الحديث عن منظمة «الحارس الجديد» في هذا المقام، ليس لأنها تحولت فعلياً وعلمياً إلى ميليشيا منفردة خلال العقد المنصرم، وإنما لأن أعضاءها مقربون جداً من تيارات صهيونية دينية، وعلى رأسها تيار بينيت- شاكيد السابق ضمن الصهيونية الدينية. مثلاً، بينيت نفسه تطوع في «الحارس الجديد»، وخدم فيه فعلياً في العام ٢٠١٠ عندما كان المدير العام لمجلس المستوطنات (أو «مجلس ييشع»). هذا يشير إلى انشداد بينيت إلى فكرة تشكيل ميليشيات من

مدنيين، سواء على شاكلة «الحارس الجديد» الذي يعمل على مستوى قطاعي (الدفاع عن الأراضي والزراعة)، أو في شكلها الأكثر اتساعاً وشمولية (مثل فكرة «الحرس القومي»).

في حزيران ٢٠٢٢، أعلن رئيس الحكومة بينيت، عن تدشين حرس جديد باسم «الحرس الإسرائيلي». في حفل الافتتاح، حضر كل من وزير الأمن الداخلي عومر بار ليف، المفتش العام للشرطة الإسرائيلية يعقوب شبتاي، وقائد جهاز حرس الحدود أمير كوهين.

أدناه، ترجمة للإعلان الرسمي لحكومة بينيت– لبيد، في أعقاب تدشين «الحرس الإسرائيلي». تكمن أهمية ترجمة هذا الإعلان في مسألة غاية في الأهمية، كنا قد أشرنا اليها في المقدمة، وستتضح لاحقاً في هذه الورقة: ما هي العلاقة الوظيفية، والهيكلية، والتراتبية، التي تربط «الحرس الإسرائيلي» (أو الحرس القومي)، بجهاز الشرطة الإسرائيلية. من جهة، تواترت الأصوات التي تنادي بتشكيل ميليشيا صهيونية حديثة من المتطوعين، الذي يتنظمون في حرس قومي مستقل، يتناغم أداتياً (وليس وظيفياً وهيكلياً) مع الشرطة وحرس الحدود. ومن جهة ثانية، كما يتضح من تصريحات وزير الأمن الداخلي في حينها بار ليف، من غير المحبذ إقامة ميليشيا مستقلة في إسرائيل وإن أي تشكيل جديد من المتطوعين المدنيين يجب أن يكون مضبوطاً من قبل الشرطة الإسرائيلية وتابعاً لها إدارياً.

الحرس القومي يبدأ عمله: الهدف - تعزيز الأمن الداخلي لدولة إسرائيل والأمن الشخصي لمواطني إسرائيل

إعلان منشور على الصفحة الرسمية للحكومة الإسرائيلية (بينيت–لابيد) بتاريخ ٢١ حزيران ٢٠٢٢ [٦٥]

(... أعلن رئيس الحكومة نفتالي بينيت ووزير الأمن الداخلي عومر بار ليف ومفوض الشرطة يعقوب شبتاي ورئيس حرس الحدود أمير كوهين، اليوم، عن إطلاق «الحرس الإسرائيلي» كجزء من جهاز حرس الحدود.

يأتي إنشاء «الحرس الإسرائيلي» بعد استخلاص الدروس المستفادة من عملية

«حارس الأسوار»، بهدف تعزيز الأمن الداخلي لدولة إسرائيل والأمن الشخصي لمواطني إسرائيل. سيكون الحرس الإسرائيلي قوة ماهرة ومدربة قادرة على العمل في ساحات عدة في الوقت نفسه والتعامل مع الاضطرابات وسيناريوهات الطوارئ.

يتكون حرس الحدود والحرس الإسرائيلي من ثلاثة أنواع من القوات:

القوة النظامية والدائمة لحرس الحدود التي تم تعزيزها بالفعل خلال هذا العام من خلال رفدها بمئات المقاتلين الجدد. إضافة إلى قوة الاحتياط التي أعدنا تشكيلها، وإلى جانب ٢٠ سرية مقاتلة موجودة بالفعل، ستضاف في السنوات المقبلة نحو ٢٦ سرية قتالية، منها ٨ قائمة بالفعل، وسيتم تزويدها بوسائل متطورة. يرجع جزء من هذه العملية إلى حقيقة أنه خلال عملية «حارس الأسوار»، أصبح من الواضح أن القوات الاحتياطية لحرس الحدود غير مجهزة إلا جزئياً. يعتبر هذه التغيير ثورة حقيقية داخل حرس الحدود. سيتم إنشاء قوة الاحتياط على ثلاث مراحل، في غضون عامين تقريباً.

قوة المتطوعين «الثابتة»، التي تتألف حالياً من ٨٠٠٠ متطوع في الريف [أي الأحياء الطرفية]، سيتم تعزيزها بنحو ١٥٠٠ متطوع آخر، بين عامي ٢٠٢٢ و٢٠٢٣.

بالإضافة إلى ذلك، يجري إنشاء قوة متطوعة ماهرة جديدة تسمى «سرايا حود»، وستتألف من ١٠٠٠ مقاتل احتياطي بحلول نهاية العام ٢٠٢٢، وستتضاعف إلى ٢٠٠٠ مقاتل في العام ٢٠٢٣. سيتم تدريب مقاتلي «حود» على التعامل مع الاضطرابات في سيناريوهات الطوارئ، والمعدات، وستكون متاحة للانطلاق على الفور.

كما سيتم تعزيز الحرس المدني التابع للشرطة باللباس الأزرق بنحو ٣٥٠٠ متطوع في محطات الشرطة القائمة بهدف توسيع التواجد في الشوارع وتعزيز الشعور بالأمن بشكل يومي.

رئيس الحكومة، نفتالي بينيت، قال: «علمتنا أعمال الشغب التي وقعت أثناء عملية

«حارس الأسوار» أن لدينا تهديداً للأمن القومي من الداخل. أولاً وقبل كل شيء، نحن مطالبون بإيجاد حلول للتهديدات الداخلية. لهذا السبب اعتمدنا وخصصنا الميزانية لإنشاء «الحرس الإسرائيلي» الذي سيسمح لآلاف الإسرائيليين بالانضمام إلى قوات الأمن في مهمة الدفاع القومي عن مدن إسرائيل في حالات روتينية وطارئة. «الحرس الإسرائيلي» ينطلق اليوم. خريجو الوحدات القتالية ستكون لديهم معدات قتالية، وفي وقت قصير سيكونون قادرين على الوصول إلى حدث حقيقي داخل دولة إسرائيل... لمنع حوادث الإرهاب القومي والإرهاب داخل أراضي دولة إسرائيل».

وزير الأمن الداخلي، عومر بار ليف، قال: «قبل عام، بعد شهر من عملية «حارس الأسوار»، تعلمنا على الفور الدروس اللازمة. كان واضحاً لنا أن الأمن الداخلي لدولة إسرائيل هو القضية الرئيسة التي يجب معالجتها. لقد كان واضحاً بالنسبة لي، ولمفوض الشرطة ولقائد حرس الحدود، وقبل كل شيء لرئيس الحكومة – أن حرس الحدود هو الإطار الأنسب، والأفضل، لمعالجة قضايا الأمن الداخلي. وعليه، في العام الماضي، قمنا بثورة داخل حرس الحدود. لقد عززنا ذراع النظاميين، وعززنا قوات الاحتياط وضاعفناها ثلاث مرات وأضفنا قوات المتطوعين في «حود». ليس لدي شك في أن هذه الخطوات التي نقوم بها، وسوف نزيدها، ستجلب المزيد من الأمن الداخلي، أقوى وأكثر صلابة لدولة إسرائيل».

مفوض الشرطة يعقوب شبتاي يقول: «اليوم نتخذ خطوة مهمة أخرى في جاهزية الشرطة الإسرائيلية وفي الواقع استعداد دولة إسرائيل لأوقات الحرب والطوارئ. يتضح اليوم للجميع أنه لا يكفي تقوية الذراع العسكري لدولة إسرائيل بكل أنظمتها وقدراتها، لكن من واجبنا تحسين قوة الشرطة الإسرائيلية وزيادتها إيماناً بالأمن الداخلي».

«قبل نحو عام، شهدنا حدثاً غير مسبوق في إسرائيل. محاولة انتفاضة آلاف

المواطنين العرب في مزيج خطير من العناصر الإجرامية والعناصر الإرهابية المتطرفة التي انضمت معاً بهدف إلحاق الأذى بالمواطنين وتقويض أسس الدولة.

من خلال إنشاء الحرس الإسرائيلي، نعمل بشكل كبير على تحسين استجابتنا للحوادث الطارئة داخل دولة إسرائيل. ونعمل بشكل كبير على تحسين أوقات وصولنا الطارئة حتى التعبئة الضخمة لوحدات احتياطي حرس الحدود. نحن ندرب المزيد من الناس على محاربة الإرهاب والتعامل مع الفوضى. ونوفر ظرفاً أمنياً أفضل لمواطني إسرائيل. رئيس الحكومة لا ينبغي أن يتوقف هنا. إن الحرس الإسرائيلي إضافة ضرورية ومهمة لا مثيل لها، لكن يجب على الشرطة تعزيز ميزانياتها وقوتها البشرية ومواردها وتقنياتها لمواجهة جميع المهام والتحديات التي تنتظرنا في المستقبل».

قائد حرس الحدود، أمير كوهين، قال بدوره: «لنقف ونقوم بالأمر». إن الحرس القومي الإسرائيلي يبدأ عمله اليوم – كما حددتم، سيدي رئيس الحكومة، ووقعتم بتوقيعكم، سيدي وزير الأمن الداخلي. تواجه دولة إسرائيل منذ إنشائها واقعاً يفرض على مواطنيها العيش في ظل الإرهاب، والحاجة إلى دفاع دائم ضد تهديد أمني. تهديد يمكن أن يصيب المواطن البريء – في المدينة، في القرية، على طول الطرق المرورية، في الأماكن المقدسة، في أي لحظة دون أي إنذار مسبق.

«قادة ومقاتلو حرس الحدود ومقاتلو الاحتياط والمتطوعون وضباط شرطة إسرائيل والجيش الإسرائيلي والشين بيت وشركاؤنا الآخرون في قوات الأمن والإنقاذ؛ نحن نفي بواجبنا العملي والأخلاقي تجاهكم، أيها المواطن، والعمل ليل نهار من أجلك – بعزم وحزم وشجاعة وجرأة، لذلك، هدف واحد فقط – للحفاظ على سلامتك، وحقك في العيش بسلام في بلد موطننا. أنا فخور بأن أقود أفضل القادة والمقاتلين في دولة إسرائيل، الذين يعملون على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع مع إخواننا في السلاح في الأفرع الأمنية الأخرى. يتحدد الحرس القومي الإسرائيلي

كالمحطة الإضافية الخامسة في الأمن القومي، بالإضافة إلى الأرجل الأربع المنصوص عليها في الأمن القومي لدولة إسرائيل».

بعد نحو شهر، نشر معهد دراسات الأمن القومي (INSS) ورقة تقييم وتوصيات حول ما بات يعرف على أنه ثورة في داخل جهاز حرس الحدود، من خلال تشكيل «الحرس الإسرائيلي القومي» في داخله،[٦٦] جاء فيها أن «القرار بشأن [إنشاء الحرس الإسرائيلي القومي] صحيح ومهم، ...، خاصة أن الشرطة الإسرائيلية ككل ليست قوية بما يكفي، كماً ونوعاً، للتعامل مع طيف التهديدات والمهام الفريدة التي ينطوي عليها المجتمع الإسرائيلي». اقترح كاتبو التقرير أن يكون من مهمات «الحرس القومي» توفير الردع ضد أولئك الذين يخططون للاضطرابات العنيفة، الأمر الذي «سيسمح للشرطة بالتركيز على مهامها الروتينية الأساسية التقليدية، التي غالباً ما تتعطل بسبب الحوادث المتكررة وسنوات الاضطرابات وحالات الطوارئ». وركز التقرير أيضاً على ضرورة التنسيق بين الحرس القومي والشرطة، لأن «الاحتكاك المتوقع لقوات الأمن في المدن الإسرائيلية، بما في ذلك في البلدات العربية، يتطلب حساسية خاصة واستخداماً ذكياً للقوة، التي ينصب تركيزها الأساسي على ضبط النفس والتركيز على من يخالفون النظام، مع تجنب إلحاق الأذى بمن لم يشاركوا فيه». ولا بد من أن يتلقى أفراد الحرس القومي تدريبات مختلفة عن تلك التي يتلقاها حرس الحدود الذين ينشطون في بيئة مختلفة مثل «مناطق يهودا والسامرة والقدس الشرقية، في سياق الاضطرابات الخطيرة هناك والمصاحبة للهجمات الإرهابية».

وبالفعل، نشر الموقع الرسمي للحكومة، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢، أي في الأيام الأخيرة من ولاية بينيت- لبيد المنتهية بحكم إجراء انتخابات جديدة (جرت الانتخابات بتاريخ ١ تشرين الثاني ٢٠٢٢)، إعلاناً عن انطلاق أول حملة عسكرية للحرس الإسرائيلي القومي، وفي ما يأتي نص الإعلان (أهمية ترجمة الإعلان هنا تكمن في ثلاث مسائل: أولاً، الإعلان يرصد «قصة نجاح» خلال المهمة الأولى للحرس القومي في قرى عربية. والثاني، هو التناغم الذي حصل بين الحرس الإسرائيلي والشرطة في هذه المهمة، بحيث أن عمل أفراد الحرس المدنيين كان

ضمن إطار مهمات حرس الحدود كما نص على ذلك إعلان تشكيل الحرس في حزيران ٢٠٢٢.
وثالثاً، الإعلان يسوق لعمل الحرس القومي باعتباره معولاً من معاول وأد الجريمة في إسرائيل، خصوصاً في الأحياء العربية، وليس ذراعاً لدرء الهبات الفلسطينية المدفوعة باعتبارات فلسطينية قومية كما حصل في هبة أيار ٢٠٢١ التي استدعت تشكيل هكذا حرس- وفي ذلك محاولة ربما لـ «تضليل» الفلسطينيين تحديداً حول الأهداف الحقيقية لإقامة الحرس القومي):

لأول مرة - شرعت قوات الحرس القومي الإسرائيلي في عملية ضد الجريمة

إعلان منشور على الصفحة الرسمية للحكومة الإسرائيلية (بينيت-لابيد) بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢ [٦٧]

داهمت قوات الشرطة وحرس الحدود العشرات من نقاط التفتيش المختلفة في منطقة الساحل، حيث تم خلال العملية اعتقال واحتجاز ٢٠ مشتبهاً والتحقيق معهم وضبط أسلحة.

لأول مرة تعمل قوات الحرس القومي الإسرائيلي من حرس الحدود في عملية «العاصفة المتجولة»- وهي عملية واسعة النطاق في المقاطعة الساحلية، أغارت في إطارها على عشرات النقاط المختلفة في نشاط لتحديد مكان المشتبه بهم في جرائم الأسلحة والبلطجة. وهذه هي العملية الثالثة واسعة النطاق في المناطق الساحلية في الشهر الأخيرة [لكنها الأولى التي يشرف عليها الحرس القومي].

في وقت مبكر من الصباح، داهمت قوات الحرس القومي الإسرائيلي، بما في ذلك الفرقة التكتيكية، وقسم الأمن الداخلي، وجنود خفر السواحل مع شرطة المنطقة الساحلية، وفرقة سيف، وشرطة المرور، ووحدة الشرطة وبمساعدة من مروحية تابعة للشرطة، وطائرات بدون طيار، وكلاب، وأكثر من ذلك، شارك في النشاط نحو ٨٥٠ مقاتلاً ورجل شرطة إلى جانب عناصر إنفاذ أخرى. عمل المقاتلون ورجال الشرطة في ٦٣ هدفاً في مراكز مختلفة، ٤٤ منهم في منطقة «أشير» و١٩ في منطقة «منشيه»،

في بلدات جديدة المكر، ويركا، وكفر ياسيف، وزلفة، وسالم، وأم الفحم، وبرطعة، وجسر الزرقاء، وباقة الغربية.

تفاصيل العملية: صادر جنود من حرس الحدود وشرطة إسرائيل مسدساً وخرطوشة وذخيرة وتم القبض على ثلاثة سكان غير قانونيين وصاحب عمل وشخص سمح لمخالفين بالمبيت لديه. كما تمت مصادرة دراجة نارية وكاميرات من المكان. في يركا، تم اعتقال مشتبه به لحيازته أجزاء من سلاح، بما في ذلك مقبض لسلاح M16، ورشاشاً ورصاصاً بكميات كبيرة، بالإضافة إلى ضبط المخدرات. كما تم القبض على مشتبه به آخر في يركا حيث كانت بحوزته سترة عسكرية من الخزف والرصاص والمخدرات بكميات كبيرة. اعتقل مقاتلو الفرقة التكتيكية في حرس الحدود مشتبهاً به في كفر ياسيف وصادروا سيارة مصفحة وهواتف خليوية، وفي منطقة أخرى في كفر ياسيف اعتقل مقاتلو حرس الحدود مشتبهاً به وصادروا ٣٠ ألف شيكل.

لا بد من الإشارة، كما هو واضح من الإعلان، إلى أن العلاقة بين حرس الحدود والحرس الإسرائيلي القومي لا تزال غير واضحة المعالم، سوى أن الحرس يعتبر فرعاً من فروع حرس الحدود. وعلى ما يبدو، لم يتطور عمل «الحرس الإسرائيلي القومي» داخل حرس الحدود بشكل ملموس على الرغم من أنه تم تعيين ضباط احتياط للإشراف عليه، وتمت ترقية آخرين داخل حرس الحدود وفرزهم للعمل في «الحرس الإسرائيلي القومي». أحد الأسباب لذلك، قد يكون العمر القصير لحكومة بينيت- لبيد التي انهارت بعد أيام من إعلانها حكومة إنشاء الحرس الإسرائيلي. وعلى ما يبدو، لم تحل قضية العلاقة التنظيمية بين الحرس القومي (اسمه في هذه المرحلة «الحرس الإسرائيلي القومي») وجهازي الشرطة وحرس الحدود، كما سيتضح في أثناء تولي بن غفير حقيبة الأمن القومي لاحقاً. في الأشهر الأولى من فترة ولاية بن غفير، نشب خلاف حول العلاقة بين الحرس القومي وأجهزة الشرطة وحرس الحدود.

٢,٤,٣ «الحرس القومي»: الابن المدلل لـ بن غفير

قبل أن تشرع حكومة بينيت- لبيد بإنشاء الحرس الإسرائيلي القومي في حزيران ٢٠٢٢، كان حزب عوتسما يهوديت الكهاني، بزعامة بن غفير (في حينه كان في المعارضة) من أكثر الجهات التي تبنت فكرة الحرس القومي وقامت بتشكيل أطر ميليشياتية. مثلاً، في تشرين الأول ٢٠٢١، أسس ألموغ كوهين، منسق حزب «عوتسما يهوديت» في منطقة النقب (جنوب إسرائيل)، ميليشيا مسلحة لـ«حماية سكان الجنوب من الجريمة المنتشرة».[٦٨] تم إطلاق الميليشيا رسمياً في آذار ٢٠٢٢ في بئر السبع تحت اسم «دورية بارئيل»، وهو اسم الجندي الإسرائيلي الذي قُتل في ٢٠٢١ على الحدود مع قطاع غزة. بعد ذلك، أعلن أفراد من حزب «عوتسما يهوديت» عن تأسيس ميليشيا ثانية في منطقة بات يام المجاورة ليافا. تلقت «دورية بارئيل» تأييداً ودعماً من بلدية بئر السبع ومعظم المجالس المحلية، بالإضافة إلى قيادة الشرطة الإسرائيلية في المنطقة الجنوبية. تضم الميليشيا نحو ٣٠٠ متطوع بعد إعلان تأسيسها. يرجع مؤسسو «دورية بارئيل» إنشاءها إلى نقص الأمان وتطبيق القانون في منطقة النقب، حيث تزايدت جرائم الاحتيال وتجارة المخدرات والاعتداءات وأعمال المقاومة. تقوم الميليشيا بربط الجريمة المنظمة بأعمال المقاومة، معتبرة أنه عنف مُنظم من قبل السكان العرب أو الفلسطينيين.

تتألف «دورية بارئيل» من ثلاث كتائب: ١) كتيبة النخبة، التي تخضع لتدريبات متقدمة في مكافحة الإرهاب، ٢) كتيبة التجول، التي تتجول في الشوارع ولها سلطة إطلاق النار، ٣) كتيبة التكنولوجيا، التي تدير العمليات «من الأعلى». تختلف «دورية بارئيل» عن «الحرس القومي» حيث إنها قوة شرطية مدنية مستقلة لا تتبع أي مؤسسة رسمية وقادرة على فرض نفوذها على الشوارع بدون الحاجة إلى إذن من مؤسسات الدولة. على الرغم من أن مؤسسيها يصرون على أنهم غير تابعين لأي حزب سياسي أو توجه أيديولوجي، فإنهم في الواقع يتلقون دعماً مباشراً وواضحاً من عناصر متطرفة جداً في تيار الصهيونية الدينية والكهانية الإرهابية. يظهر بوضوح أن تأسيس «دورية بارئيل» يهدف إلى مواجهة الفلسطينيين تحديداً وليس لمكافحة الجريمة أو

تحسين الأمان. وجه كوهين، المؤسس، رسالة إلى المتطوعين في الميليشيا قائلاً: «عندما تكون حياتك في خطر، أي عندما تكون أنت فقط في مواجهة الإرهابي، فأنت تصبح الشرطي والقاضي والجلاد... عندما تكون حياتك في خطر، اقتل، الأمر بسيط وسهل». وعلى الرغم من ادعاء الميليشيا بأنها تأسست لمواجهة الجريمة المنظمة في منطقة النقب، فإن تدريباتها وتصريحات قادتها تشير بوضوح إلى أنها أُنشئت لتشكيل قوة مسلحة صهيونية لمواجهة الفلسطينيين. وقد دانت لجنة التوجيه العليا في منطقة النقب هذه الميليشيا واعتبرتها «قوة مسلحة يمينية متطرفة وفاشية عنصرية من شأنها أن تشعل النقب بأكمله»!

وعلى الرغم من دعم بن غفير (وأعضاء حزبه عوتسما يهوديت) لإقامة «دورية بارئيل» كميليشيا غير مرتبطة مع الشرطة الإسرائيلية، لكنها محمية من قبلها، فإنها لم تكن المشروع الأهم بالنسبة إلى بن غفير. بعد أن فاز حزب بن غفير بالانتخابات الإسرائيلية في تشرين الثاني ٢٠٢٢، وأصبح وزيراً للأمن القومي (وزارة بديلة عن سابقتها: وزارة الأمن الداخلي)، وقع حزبا عوتسما يهوديت والليكود على اتفاقية ائتلافية مكونة من ١٦٨ بنداً[٦٩] أوحى السياق الذي وقعت فيه الاتفاقية، والمفاوضات بين الكتل البرلمانية المشاركة في الائتلاف الحكومي، بأن تشكيل «الحرس القومي» هو مشروع عوتسما يهوديت بشكل عام، وبن غفير بشكل خاص. بيد أن النصوص الواردة أعلاه، تثبت أن الحرس القومي بات مقبولاً على معظم أطياف المشهد السياسي- الحزبي في إسرائيل.

ومهما يكن من أمر، لا بد من التوقف عن بعض بنود هذا الاتفاق، التي تتعلق بإنشاء حرس قومي:

أولاً، نص الاتفاق على ضرورة اتخاذ قرار حكومي بالإعلان عن حملة وطنية شاملة لاستعادة الأمن الشخصي في جميع أنحاء إسرائيل، والقضاء على الجريمة القومية والاستعداد للتعامل مع تمردات في الجبهة الداخلية (البند ٨٢ من الاتفاق الائتلافي بين عوتسما يهوديت والليكود). ستكون أهداف الحملة، جمع أسلحة غير قانونية في جميع أنحاء إسرائيل خلال فترة زمنية يتم

تحديدها؛ استعادة الأمن والشعور بالأمن في جميع أنحاء إسرائيل؛ مع التركيز على البلطجة القومية والإرهاب الزراعي...؛ وبناء القوة للتعامل مع التهديد الإستراتيجي للجبهة الداخلية خلال الحملة. سيتضمن قرار الحكومة أهدافاً فرعية وجداول زمنية للتنفيذ، والتعديلات التشريعية المطلوبة، وبناء آلية موحدة فوق وزارية وبين المنظمات لإدارة الحملة.

لكن، للتوضيح، لا تتقاطع هذه الوعود (أو الاتفاق الائتلافي)، بشكل كامل، مع ما قام بينيت وبار ليف بإنجازه العام ٢٠٢٢ عند إقامة «الحرس الإسرائيلي القومي». للتذكير، جهاز «الحرس الإسرائيلي القومي» هو نواة للحرس القومي، لكنه ظل، حسب حكومة بينيت- لبيد، جزءاً من حرس الحدود. إن التذكير ببند ٨٢ أعلاه، يجب أن تتم قراءته مع بند آخر من الاتفاقيات الائتلافية التي تجعل من خطة بن غفير لإقامة حرس قومي مغايرة بعض الشيء. ففي البند ٩٠ من الاتفاقية نفسها، تم توضيح الآتي:

البند ٩٠ من الاتفاق الائتلافي بين عوتسما يهوديت والليكود

موقع بتاريخ ٢٨ كانون الأول ٢٠٢٢ الساعة ١٠:٥٩ صباحاً

«ستقبل الحكومة في غضون ٩٠ يوماً من يوم إنشائها قراراً يقدمه وزير الأمن القومي لتنظيم عمل منظمة الحرس القومي، وسيتضمن القرار سيناريو مفصلاً [انظر أدناه نص السيناريو الذي وضع في آذار- نيسان ٢٠٢٣]، والمقر والهيكل التنظيمي، والسلطات، واللوائح، وميزانية إضافية... وكجزء من القرار، سيتم فصل جهاز حرس الحدود عن جهاز الشرطة، وسيصبح حرس الحدود هيئة مستقلة في وضع مماثل لوضع جهاز مصلحة السجون الإسرائيلية، وستعرض على الوزير وستدخل التعديلات التشريعية وفقاً لذلك. وستقوم الحكومة بتعديل لوائح عمل الاحتياط في جهاز حرس الحدود لترتفع إلى ٤٦ سرية....».

يحمل هذا البند من الاتفاق الائتلافي اعتبارين مهمين، يتعلقان بصميم فكرة الحرس القومي: أولاً، أن فصل حرس الحدود عن جهاز الشرطة قد يكون بمثابة الحدث الأبرز في تاريخ جهاز

حرس الحدود، الذي كان منذ إقامته جزءاً من الشرطة، ويخضع قائده مباشرة إلى المفتش العام للشرطة الإسرائيلية. إن زيادة عدد قوات حرس الحدود، وفتح المجال لمتطوعين جدد، وضم سرايا احتياطية للجهاز، تترافق مع عملية فصله وتحويله إلى جهاز قائم بحدّ ذاته ويتبع مباشرة إلى وزير الأمن القومي. وقد يحل هذا التحول جزءاً أساسياً من مشكلة الاستجابة إلى التهديدات الداخلية، لكنه لا يقدم بلسماً كافياً لها. ثانياً، ومع ذلك، سيقوم بن غفير بوضع سيناريو لإنشاء حرس قومي كامل، بيد أن هذه المهمة ظلت فضفاضة في الاتفاق الائتلافي لسببين: لم يكن واضحاً ما إذا كان يريد أن يستند إلى «الحرس الإسرائيلي القومي» الذي أنشأه بينيت في العام ٢٠٢٢، أم لا. والسبب الثاني، لم تكن واضحة العلاقة بين الحرس القومي الجديد الذي سيبنيه بن غفير وجهازي الشرطة وحرس الحدود (بعد أن يتم فصلهما عن بعضهما البعض). ومن هنا، لا بد من إلقاء الضوء على الخلافات التي نشبت بين أنصار إقامة حرس قومي مستقل كميليشيا مدنية تابعة مباشرة إلى وزير الأمن القومي (أهم أنصار هذا الاتجاه وزير الأمن القومي نفسه، والتيار الكهاني وبعض أفراد تيار الصهيونية الدينية) ومن يصرون على أن يكون الحرس القومي عبارة عن ميليشيا مدنية تابعة وظيفياً وإدارياً وبنيوياً إلى جاهز مهني قائم مثل الشرطة، أو حرس الحدود (أهم أنصار هذا الاتجاه هم الشرطة نفسها، والجيش ومعاهد الأمن القومي).

٢,٥ من يترأس الحرس القومي: بن غفير أم الشرطة؟

برز النقاش حول الجهة التي تكون مسؤولة عن الحرس القومي، على ما يبدو، في الأيام الأولى بعد هبة أيار ٢٠٢١ (انظر القسم ٢,٣ أعلاه). لكن تفاقم الجدل حول الموضوع بعد إعلان نتنياهو، رئيس الحكومة، تعليق خطة الإصلاحات القضائية، نهاية آذار ٢٠٢٣، بعد أن عمت موجات احتجاج عارمة المدن الإسرائيلية الرئيسة. وبهدف إقناع أعضاء الائتلاف الحكومي بضرورة إيقاف/ إرجاء الإصلاحات القضائية، تم الاتفاق بين نتنياهو وبن غفير على أن يكون ثمن قبول الأخير بتأجيل خطة الإصلاح القضائي هي السماح له بالشروع فورا في إنشاء الحرس القومي.

في هذا السياق، قال د. مئير إلران، باحث أول ومدير مجموعة الأبحاث المحلية في معهد دراسات الأمن القومي (INSS)في جامعة تل أبيب، إن قرار إنشاء الحرس القومي تمت الموافقة عليه بالفعل في حزيران ٢٠٢٢ بموجب رئيس الحكومة السابق نفتالي بينيت. وأوضح أن «عملية إنشاء الحرس القومي مستمرة حالياً [من قبل نتنياهو وبن غفير]، وهذا مجرد تكرار للقرار نفسه الذي سبق أن اتخذته الحكومة السابقة». ويتابع قائلاً إنه يجب إنشاء هذه الهيئة من خلال توسيع شرطة حرس الحدود في الدولة [وليس إنشاء جهاز جديد مستقل]، وأن علاقتها بوزارة الأمن القومي يجب أن تكون هي نفسها مع شرطة إسرائيل، [والسبب] هو أن المسؤوليات الوظيفية والتشغيلية للشرطة القومية يتم تحديدها بموجب القانون- مفوض الشرطة مسؤول عن القانون. أما دور وزير الأمن القومي فهو جلب الميزانيات، وتنسيق الأمور المختلفة، لكنه ليس قائد الشرطة.[٧٠]

أما شبتاي، المفتش العام للشرطة، فقال إنها خطوة «غير ضرورية، وتستنزف تكاليف باهظة للغاية، وليست هناك حاجة لتأسيس هذه الهيئة الجديدة، التي قد تلحق أضراراً جسيمة بأجهزة الأمن الداخلي في البلاد».[٧١] كما أن رئيس جهاز الأمن العام (الشاباك) عبر عن عدم موافقته على اقتراح إنشاء ميليشيا بدون أن تكون تابعة للشرطة. بالإضافة إلى ذلك، أشارت المدعية العامة الإسرائيلية، غالي بهراف- ميارا، إلى صعوبات قانونية كبيرة في إنشاء الحرس القومي تحت رئاسة الوزير بن غفير.[٧٢]

لكن، بعد وصول نتنياهو وبن غفير إلى اتفاق بتأجيل الإصلاحات القضائية بغية إيقاف الاحتجاجات الجماهيرية في إسرائيل، تم منح بن غفير صلاحيات إقامة الحرس القومي بحيث أن: ١) إقامة الحرس القومي ليست مهمة تبدأ من الصفر، وإنما تستند إلى المشروع الذي دشنه بينيت وبار ليف قبل نحو عام عندما أقاما نواة «الحرس الإسرائيلي القومي». ومهمة بن غفير هي تطوير هذا المشروع. ٢) على العكس من مشروع بينيت وبار ليف الذي أخضع «الحرس الإسرائيلي القومي» إلى حرس الحدود، فإن خطة بن غفير، على ما يبدو، تحاول أولاً، أن تفصل

حرس الحدود عن الشرطة، وثانياً، أن تفصل الحرس القومي عن حرس الحدود، وبالتالي يتحول وزير الأمن القومي (أي بن غفير) إلى وزير مسيطر على ثلاثة أجهزة مختلفة وغير متداخلة وهي الشرطة، وحرس الحدود والحرس القومي.

في ما يأتي ترجمة لمقترح بن غفير الذي وضعه (بصيغة قرار) أمام الحكومة الإسرائيلية للمصادقة عليه وفق الأصول:

إنشاء الحرس القومي الإسرائيلي: اقتراح حل

مقدم من قبل إيتمار بن غفير، وزير الأمن القومي، إلى جلسة الحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢٩ آذار ٢٠٢٣ [٧٣]

١. إنشاء «الحرس القومي الإسرائيلي» تحت مسؤولية وزارة الأمن القومي.

٢. الحرس القومي الإسرائيلي سيُستخدم كقوة متخصصة ماهرة ومدربة للتعامل، من بين أمور أخرى، مع سيناريوهات الطوارئ المختلفة، والجريمة القومية، ومكافحة الإرهاب، وكذلك لتعزيز الحكم في المناطق التي توجد فيها حاجة، في إطار الواجبات التي تقوم بها حالياً شرطة إسرائيل في هذه المناطق.

٣. تكليف وزير الأمن القومي بتشكيل لجنة برئاسة مدير عام وزارة الأمن القومي، وبمشاركة، من بين آخرين، ممثلي الهيئات الآتية: مكتب رئيس الحكومة، وزارة الدفاع ووزارة العدل ووزارة المالية وشرطة إسرائيل والجيش الإسرائيلي لتنفيذ هذا القرار، وسترفع اللجنة إلى وزير الأمن القومي خلال ٦٠ يوماً من تاريخ تشكيل اللجنة توصياتها في ما يتعلق بتنفيذ قرار الحكومة المذكور أعلاه، بما في ذلك ما يتعلق بتحديد واجبات الحرس القومي وصلاحيات الحرس القومي وأفراده بما في ذلك منحهم صلاحيات رجل الشرطة، ودراسة إمكانية نقل سرايا معينة من حرس الحدود إلى مسؤولية الحرس القومي، تبعية الحرس القومي للسلطات المختلفة، وتنظيم صلاحيات الوزير التي تخوله إصدار أوامر التجنيد الاحتياطية لمنتسبي

الحرس القومي في حالات الطوارئ، التنظيم والميزانية، ونقل الأفراد المشاركين...، والوسائل والمعدات، وكذلك أي موضوع آخر يراه مناسباً، بما في ذلك التوصيات المتعلقة بتعديل التشريعات وتعديل القرارات الحكومة، حسب الحاجة.

٤. اتخاذ قرار بالترويج للتعديلات التشريعية والقرارات الحكومية، حسب الضرورة، بحيث تتضمن، من بين أمور أخرى، صلاحيات الحرس القومي وأفراده، بما في ذلك منحه الصلاحيات الموجودة لضابط الشرطة، وذلك وفقاً لتوصيات اللجنة التي يتسلمها وزير الأمن القومي، وذلك خلال ٩٠ يوماً من قبول قرار وزير الأمن القومي في هذا الشأن.

ملاحظات توضيحية

اليوم، شرطة إسرائيل هي الجهة المنوطة بموجب القانون بمنع وكشف الجرائم وكذلك الحفاظ على النظام العام وسلامة الأشخاص والممتلكات في إسرائيل. في هذا الإطار، تعمل الشرطة حالياً في العديد من المجالات المتنوعة، سواء في الجوانب الجنائية أو الأمنية. وكجزء من الدروس المستفادة بعد أحداث «حارس الأسوار»، ظهر أن هناك حاجة لتكوين قوة خاصة ماهرة ومدربة يمكنها العمل في ساحات عدة في الوقت نفسه، والتعامل مع حوادث الفوضى وسيناريوهات الطوارئ. بعد ذلك، تقرر في الحكومة السابقة من قبل رئيس الحكومة ووزير الأمن الداخلي في ذلك الوقت، إنشاء «الحرس الإسرائيلي» الذي سيكون جزءاً من حرس الحدود في الشرطة، وفي هذا الإطار تقرر زيادة القوة النظامية في حرس الحدود، وزيادة قوة الاحتياط في حرس الحدود وكذلك مجموعة المتطوعين في حرس الحدود والشرطة الزرقاء. حتى الآن لم يتم الانتهاء من إنشاء الحرس الإسرائيلي. بهذا الشكل، حتى الآن، تم إنجاز أجزاء صغيرة من المشروع.

كمتابعة لذلك، وعلى غرار الدول الغربية الأخرى في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا، أقترح كجزء من القرار المقدم هنا إنشاء حرس قومي من أجل تعزيز الحوكمة في المجالات التي تتطلب ذلك وتقوية إحساس الجمهور بالأمن، وكذلك لغرض مكافحة الإرهاب والجريمة القومية، كما ذكرنا، وذلك للسماح للشرطة بالتركيز على مهامها الأساسية التقليدية الروتينية، التي غالباً ما تتعرض معالجتها للخطر بسبب حوادث الاضطرابات المتكررة وحالات الطوارئ...

يهدف إنشاء الحرس القومي، كما ذكرنا، إلى توفير استجابة مناسبة للسيناريوهات المرجعية ذات الصلة في المواقف الروتينية والطارئة. سيعتمد الحرس القومي على القوات النظامية والألوية التكتيكية والمخصصة على مستوى البلاد، والتي ستعمل بشكل روتيني لمحاربة الإرهاب وتعميق الحوكمة والنظام العام، كما هو مذكور أعلاه، باستخدام الوسائل التكنولوجية والاستخبارات المخصصة، فضلاً عن التأكيد على القدرات لتجاوز حوادث الطوارئ عالية الكثافة، وكذلك الاستفادة من قوات الاحتياط والمتطوعين الذين سيكونون قوة مضاعفة [إلى جانب الشرطة] للتعامل مع هذه السيناريوهات.....

على الفور أصدر معهد أبحاث الأمن القومي، وهو مركز مرموق ومقرب جداً من دوائر صنع القرار الأمنية، موقفاً، بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٢٣، يستهجن الاتفاق بين نتنياهو وبن غفير حول فصل الحرس القومي عن الشرطة. وعلى ما يبدو، كان لهذا الموقف صدى في الدوائر الأمنية الإسرائيلية حال دون أن يتحقق مقترح بن غفير الوارد أعلاه. في ما يأتي نص الموقف من تاريخ ٢ نيسان ٢٠٢٣.

إقامة حرس قومي تحت مسؤولية وزير الأمن القومي- خطأ إستراتيجي

ألون ليفي ومائير ألران، معهد دراسات الأمن القومي، بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٢٣ [٧٤]

مرة أخرى تم الاتفاق على إنشاء الحرس القومي في إسرائيل. وهذه المرة سيكون منفصلاً عن شرطة إسرائيل، بناء على طلب من وزير الأمن القومي. إن فكرة إنشاء الحرس القومي، بداخل حرس الحدود، ليست جديدة، وقد نشأت بقوة أكبر في أعقاب أعمال الشغب في المدن المختلطة في أيار ٢٠٢١. ومنذ ذلك الحين، تم اتخاذ عدد من القرارات الحكومية بشأن إنشاء الحرس القومي كجزء من شرطة إسرائيل والموضوع ما يزال قيد العمل المستمر لدى الجهات التي تعمل عليه. والسؤال الرئيس الذي يطرح نفسه الآن يركز على الاحتمال الذي برز في الأيام الأخيرة، بحسب مبادرة وزير الأمن القومي، الذي بموجبه سيتم إنشاء الحرس القومي وتشغيله بشكل منفصل عن شرطة إسرائيل، وتحت إشراف مباشر من وزير الأمن القومي. يؤدي تحليل الموضوع ومعانيه المعقدة إلى استنتاج شامل، وهو أن الخطوة المقترحة الآن ستلحق ضرراً كبيراً بشرطة إسرائيل وتضعف من قدرتها على التعامل مع جميع مهامها. ستكون [خطة بن غفير] باهظة الثمن ومرهقة وستخلق عقبات تنظيمية وتشغيلية صعبة، مما سيضر بالشرطة والحرس القومي نفسه، وكذلك هيئات أمنية وتنفيذية أخرى، بما في ذلك حرس الحدود. يعتبر إنشاء الحرس القومي خطوة صحيحة وفي الوقت المناسب، لكن فصله عن الشرطة ليس ضرورياً ولا يخدم الاحتياجات التشغيلية. يجب على الحكومة رفض الاقتراح وعلى المستوى المهني، أي مفوض الشرطة، أن يقدم اعتراضه عليه.

في ٢٧ آذار ٢٠٢٣، أفيد أن وزير الأمن القومي، إيتمار بن غفير، اتفق مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو على أنه في الجلسة المقبلة للحكومة، سيتم اقتراح إنشاء الحرس القومي تحت إشراف وزارة الأمن القومي. وأن يتم إجراء التعديلات التشريعية اللازمة لتأسيسها. توقيت النشر والذعر الذي رافقه يشير إلى الخلفية السياسية الواضحة

للخطوة. كما أن الوزير بن غفير كان قد نشر برنامجاً ترويجياً لفتح نقاشات حول هذا الموضوع وفيه فصّل موقفه ومطالبه.

قرارات الحكومة بشأن إنشاء الحرس القومي، بناءً على الدروس المستفادة من أعمال الشغب في أيار ٢٠٢١ في المدن المختلطة، اتخذتها بالفعل حكومة نتنياهو السابقة ومرة أخرى اتخذتها الحكومة برئاسة نفتالي بينيت في حزيران ٢٠٢٢. وقد بدأ بالفعل اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه من قبل وزير الأمن الداخلي السابق عومر بار ليف. كانت النية في ذلك الوقت هي إنشاء حرس قومي كفرع من فروع حرس الحدود، وكجزء من شرطة إسرائيل. فقط قبل تشكيل الحكومة الحالية ظهر طلب الوزير بن غفير الرامي إلى إخضاع الحرس القومي مباشرة إلى وزير الأمن القومي، مع فصله عن هرم الشرطة.

في مقال نشره معهد أبحاث الأمن القومي في ٢٢ شباط ٢٠٢٣ بعنوان «حرس الحدود – نحو تغييرات جوهرية في مهام الجندي؟»، تم فحص معاني إنشاء الحرس القومي بعمق. وتم التأكيد على أن إنشاء الهيئة الجديدة، التي ستتمتع بصلاحيات إنفاذ شرطية، هو خطوة صحيحة وفي الوقت المناسب. مع ذلك، فإن إخضاعها لوزارة الأمن القومي وليس شرطة إسرائيل سيكون بمثابة خطأ فادح للأسباب الرئيسة الآتية:

- إنشاء حرس قومي منفصل عن شرطة إسرائيل سيضعفها. لسنوات، كان يُنظر إلى الشرطة على أنها نوع من الأخ غير الشقيق للنظام الأمني ولجيش الدفاع الإسرائيلي، كما ينعكس ذلك في الميزانيات والمعايير والاهتمام القومي. ولا جدال في أن الشرطة، وهي صغيرة في ما يتعلق بالمهام المخصصة لها، يجب زيادتها وتنظيمها بشكل كبير بحيث تكون جاهزة للتعامل مع حالات الطوارئ المدنية (مثل الحرائق والفيضانات والزلازل وانهيارات المباني) بالإضافة إلى أداء مهامها التقليدية (ضد الجريمة)، وحوادث المرور والاضطرابات العامة وحالات الطوارئ الأمنية (الحرب والإرهاب والاضطرابات الخطيرة والكوارث

الجماعية). سيكون الحرس القومي كجزء من شرطة إسرائيل قادراً على تقوية قدراتها التنفيذية، وخاصة في حالات التوترات المدنية.

- تعقيد تشغيلي غير ضروري وإشكالي: إن حجم البلد، وتعدد الأحداث فيه وتواترها وتعقيدها، يتطلب من الشرطة التنسيق على مستوى عالٍ مع أجهزة الأمن وإنفاذ القانون الأخرى. سيتضرر هذا الجانب الأساس بشدة مع إنشاء هيئة تنفيذية أخرى [كالحرس القومي]، مما قد يؤدي إلى تداخلات تنظيمية غير ضرورية ويسبب إخفاقات تشغيلية في هذا المجال. تعتمد طريقة عمل الشرطة الإسرائيلية على مفهوم وحدة القيادة. كل مساحة جغرافية معينة لها قائد واحد فقط. إنشاء هيئة جديدة سيجبرنا على تقسيم مناطق التحكم إلى شرائح صغيرة من الأقسام... أو بدلاً من ذلك، إنشاء آلية تنسيق مرهقة ومكلفة وغير عملية.
- الازدواجية غير الضرورية التي تتطلب موارد كثيرة: إنشاء هيئة جديدة ومستقلة يعني إنشاء آليات دعم مكررة وغير ضرورية ومهدرة – التخطيط، والشؤون المالية، والقوى العاملة، واللوجستيات، والتكنولوجيا، والعمليات، والتحقيقات والدعاوى القضائية. يتطلب إنشاء حرس قومي منفصل عن الشرطة موارد سيتم تحويلها إليه حتماً على حساب تعزيز تلك القائمة لدى الشرطة.
- ضعف التكامل والتنسيق بين الشرطة وحرس الحدود: فشرطة إسرائيل وحرس الحدود التابع لها يتغذيان ويعتمدان على بعضهما البعض في ما يتعلق بنشر الأفراد وتشغيل القوة العملياتية. التكافل بينهما ينتج عنه تكامل مهني وتعلم متبادل ومرونة في نشر الوحدات والمصفوفات وتعزيزها حسب الحاجة. إن إنشاء هيئة منفصلة عن الشرطة يتطلب إنشاء آليات مكررة واستثمار غير ضروري للموارد في المناطق، بما في ذلك في مبنى القوات وتشغيلها.

- تحرج وصول المدنيين إلى الشرطة. تكون واجهة المواطن مع الشرطة من خلال المكالمات على الخط الساخن ١٠٠، أو الوصول الفعلي إلى مراكز الشرطة. إن إنشاء مراكز طوارئ جديدة (يوجد حالياً سبعة من هذا القبيل، واحد في كل منطقة شرطة عالية في الأفراد والتقنيات) هي خطوة غير عملية بتاتاً.

السؤال الرئيس الآخر هو: ما هو دور الحرس القومي؟ من المفترض أن يركز على الأنشطة ضد الهجمات الإرهابية والمهمات الأمنية المستمرة والتعامل مع الاضطرابات في الفضاء المدني وإدارة حالات الطوارئ بجميع أنواعها. يضاف إلى ذلك طلب الوزير بن غفير، كجزء من مقترح اتخاذ القرار (٢٩ آذار ٢٠٢٣)، بأن يتعامل الحرس القومي أيضاً مع الجريمة القومية وتعزيز الحوكمة في المجالات التي تتطلب ذلك. كل هذه هي جزء من مهام الشرطة وحرس الحدود. هل ستتوقف الشرطة وحرس الحدود عن الانخراط في هذه المجالات، التي كلفوا بها وفقاً للقانون؟ هل ستشترك المنظمات الثلاث (أي الشرطة، حرس الحدود والحرس القومي، كمنظمات منفصلة) في هذا وفي الوقت نفسه؟ منذ البداية كان من المفترض أن يساهم إنشاء الحرس القومي في تحسين مستوى الخدمة للمواطن، والشعور بالأمن الشخصي وبشكل عام القدرة على التعامل مع التحديات التي تواجه شرطة إسرائيل. لكن لن يتم الاستجابة لكل هذه التحديات إلا إذا كان الحرس جزءاً لا يتجزأ من الشرطة.

على أي حال، حتى إذا تم إنشاء الحرس القومي وتشغيله خارج الشرطة، فسيتعين عليه العمل كهيئة تنفيذية لها سلطات شرطية، مع مراعاة القانون. من المحظور أن نخلق وضعاً جديداً يكون لوزارة الأمن القومي سلطة في التدخل في العمليات التشغيلية للحرس القومي – وهو تدخل من شأنه أن ينطوي حتماً على اعتبارات ومصالح سياسية في التنفيذ والعمليات. الشرطة ليست جيشاً. حرس الحدود ليس جيشاً. الحرس القومي ليس جيشاً. وزارة الأمن القومي ليست وزارة الدفاع. كل

هذه الاجسام تتعامل بشكل أساس ومباشر مع أمن المواطنين الإسرائيليين، الذين يتمتعون جميعاً بحقوق الإنسان وحقوق مدنية يكفلها القانون. لهذه الأسباب، يجب على مفوض الشرطة أن يصر على إنشاء الحرس القومي كجزء من حرس الحدود، أي كجزء من الشرطة. يجب على الحكومة رفض الاقتراح بشكله الجديد وفق الصياغة المحدثة التي تم اقتراحها.

في اليوم نفسه الذي نشر فيه معهد دراسات الأمن القومي هذا الموقف، ذا الصيغة الحادة والواضحة في تحذيرها، كانت الحكومة الإسرائيلية تصادق على مقترح بن غفير لإنشاء الحرس القومي تحت سلطته وحده، بدون أن يكون للشرطة أي دور في الأمر. ففي الإعلان الرسمي للحكومة الإسرائيلية بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٢٣، جاء الآتي: «وافقت حكومة إسرائيل على اقتراح القرار الذي طرحه وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير بإنشاء حرس قومي في وزارته». وعلى الفور، صرح بن غفير: «الحرس القومي، الذي صادقت عليه الحكومة صباح اليوم، خبر مهم وسار لسكان دولة إسرائيل وللأمن الشخصي. إنها حاجة أساسية وحيوية لدولة إسرائيل».[٧٥]

يعكس هذا القرار الذي صادق عليه اجتماع مجلس الوزراء، بحسب الكثير من التحليلات الإسرائيلية، درجة عالية من التخبط وعدم اليقين بين أطياف الائتلاف الحكومي. وإن التوازنات الدقيقة، والحرجة، التي يقوم عليها الائتلاف، دفعت نتنياهو إلى قبول اقتراحات ذات دوافع سياسية قد تضر بشكل مباشر بأمن دولة إسرائيل، وذلك في محاولة للحفاظ على الحكومة الحالية من الانهيار.

لعل أحد السيناريوهات المتوقعة للخروج من إشكالية «الحرس القومي» وعلاقته بالشرطة أو بوزارة الأمن القومي، هو ما لمحت إليه صحيفة كالكاليست الإسرائيلية.[٧٦] حسب الصحيفة، قد يكون الحل الأمثل هو إدراج الحرس القومي داخل جهاز الشرطة (تطبيقاً لمشروع بينيت وبار ليف). لكن، ولإرضاء بن غفير، فإنه سيقوم بنفسه، ومن ضمن صلاحياته كوزير، باختيار مفتش شرطة جديد عندما تنتهي صلاحيات شبتاي، مفتش الشرطة الحالي، في بداية العام ٢٠٢٤.

وهي تسوية (win-win situation)، قد تكون أكثر معقولية سيما وأن قرار الحكومة الإسرائيلية من تاريخ ٢ نيسان ٢٠٢٣، الذي بموجبه تمت المصادقة على مقترح بن غفير، سيحتاج إلى أشهر لبلورة خارطة طريق واضحة. في كل الأحوال، فإن اللجنة التي اقترحها بن غفير، وصادقت عليها الحكومة، ستضع مخططها في حزيران ٢٠٢٣.

خاتمة

يركز الباحثون الذين يدرسون موضوع عسكرة المجتمعات (militarization) على دور الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة، أو اليمين الجديد، في تعزيز الحياة العسكرية داخل الحيّز المدني.[٧٧] ويجادل هؤلاء الباحثون بأن صعود الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة قد ساهم في الترويج للأيديولوجيات القومية والخوف من التهديدات الخارجية (xenophobia). في هذا السياق، تبرز العلاقة بين العنف والأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة والحرس القومي،[٧٨] حيث يركز الباحثون على الطرق التي قد تشجع بها الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة العنف أو تتغاضى عنه، غالباً من خلال علاقاتها الوثيقة بالمنظمات شبه العسكرية أو الحرس القومي. ويجادل آخرون بأن الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة قد تسعى بنشاط لتجنيد أعضاء من الحرس القومي أو قوات الأمن الأخرى لدفع أجنداتها السياسية.[٧٩]

ومهما يكن من أمر الدول الغربية التي ينشط فيها حرس قومي، فإن إقامة الحرس القومي في إسرائيل يأخذ منحى مختلفاً تماماً بسبب الطبيعة الاستعمارية للدولة، والعلاقة الصراعية والتناحرية بين الإسرائيليين اليهود، والفلسطينيين (سواء المواطنين داخل إسرائيل، أو أبناء القدس المحتلة). وقد قدمت هذه الورقة شرحاً موسعاً للسياق الذي أفضى إلى تشكيل الحرس القومي في إسرائيل استناداً إلى «الدروس الإسرائيلية» من هبة أيار ٢٠٢١. في هذا السياق، لا بد من أن نختم الورقة بما يأتي من ملاحظات:

إن الخلاف حول شكل الحرس القومي وهيكليته لا تزال مستمرة (تمت كتابة هذه الورقة في أيار ٢٠٢٣)، وخصوصاً مسألة إلحاق الحرس القومي مباشرة بوزارة الأمن القومي أو بجهاز الشرطة، بيد أن الحقيقة الواضحة والمتفق عليها هي أنه لن تكون هناك عودة عن فكرة إنشاء الحرس القومي. هذا يعني حتمية قيام هيئة شبه- عسكرية تضم الإسرائيليين المدنيين، ذوي الخبرات العسكرية (على الأقل خدمة ١١ شهراً في الجيش الإسرائيلي)، الذين سينتظمون في «حرس» له مهمة «حماية» الإسرائيليين من هجمات الفلسطينيين بشكل أساس، أو ردع ومحاصرة

أي نوع من أنواع الهبات الفلسطينية التي تحمل بعداً قومياً. وبينما تم وضع حجر الأساس للحرس القومي في حزيران ٢٠٢٢، فإن النصف الثاني من العام ٢٠٢٣ سيشهد ولادة فعلية لجهاز مدني-عسكري جديد اسمه: الحرس القومي، وسيتم وضع ميزانيات له، وتوفير عدة وعتاد، وهيكلة وظيفية، وضباط مسؤولين، وخلق «إيثوس» (ethos) خاص بعمله يستحضر أسلوب عمل وتفكير المستوطنين الصهيونيين في فترة الانتداب.

إن تحذيرات معهد أبحاث الأمن القومي من أن إلحاق الحرس القومي مباشرة بوزارة الأمن القومي من شأنه أن يجعل الحرس أداة بيد اليمين الجديد، وخصوصاً بن غفير، الذي سيتمكن من تحريكه وتفعليه وفق أجندته السياسية، هو تحذير تضليلي. الأجندة السياسية لا تكمن في شخص وزير الأمن القومي، بحيث أن إلحاق الحرس القومي مباشرة بمفتش الشرطة قد «يُطهر» الحرس من أي أجندة سياسية. بل إن الأجندة السياسية تكمن في فكرة وجود حرس قومي في دولة تقوم على الأبارتهايد، وتعرف نفسها وفق قانونها الأساس للعام ٢٠١٨، بأنها دولة يهودية، بغض النظر عن الهيكلية التنظيمية وتبادل الأدوار مع الأجهزة الأمنية الأخرى. فالشرطة الإسرائيلية نفسها متهمة، من قبل أصوات عديدة داخل المجتمع الفلسطيني في الداخل، بضلوعها بشكل مباشر في «لي» القانون، وغض النظر عن الجريمة، وسحب منظومة الأبارتهايد إلى مجالات «إنفاذ القانون»، تماماً كما أن المحكمة العليا الإسرائيلية هي الأخرى شريكة في تطبيق المنظومة العنصرية.

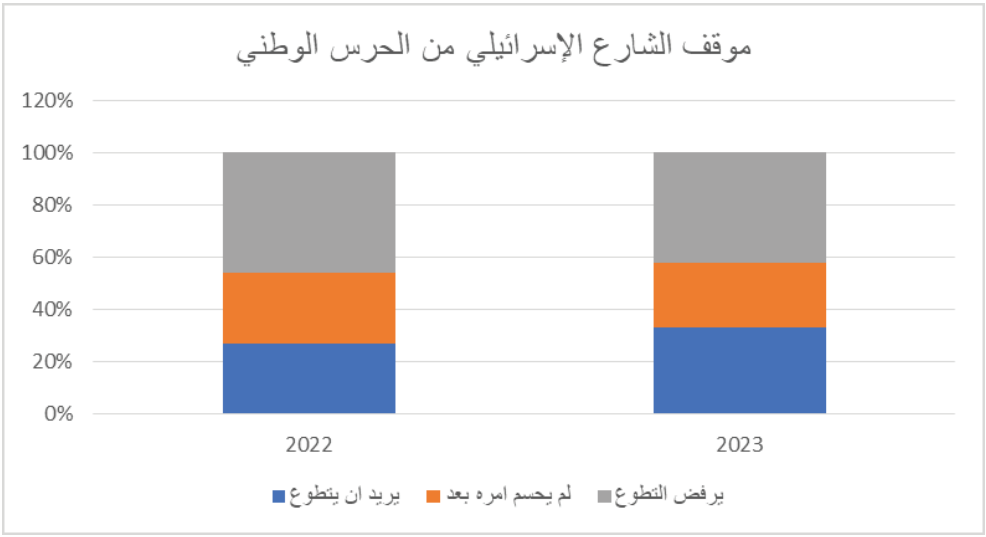

مع أن الخلاف الحالي حول شكل الحرس القومي وصيغته يبدو على أنه إشكالية بين وزير الأمن القومي وجهاز الشرطة يتعلق بالصلاحيات، فإن هناك شبه إجماع في الشارع الإسرائيلي، والدوائر الأمنية والسياسية، على أن الحرس القومي هو مطلب لا غنى عنه، وضرورة بموجب المفهوم الفضفاض للأمن القومي الإسرائيلي. وبحسب استطلاع قام به «الحارس الجديد» (انظر/ ي ص: ٦٣-٦٤)، فإن هناك تنامياً في قبول الإسرائيليين لفكرة إنشاء حرس قومي، حيث زادت نسبة الإسرائيليين المستعدين للتطوع في الحرس القومي من ٢٧٪ (في أيار ٢٠٢٢) إلى ٣٣٪ (في بداية العام ٢٠٢٣).[٨٠]

إن الربط المستمر بين أحداث أيار ٢٠٢١، وضرورة إنشاء الحرس القومي، أدى إلى أن النسبة الأكبر من الإسرائيليين الداعمين للحرس القومي، والذي يبدون استعداداً للتطوع في صفوفه، تأتي من المدن الساحلية (في الخطاب الإسرائيلي: المدن المختلطة)، وهي المدن التي شهدت أكبر قدر من الاحتجاجات والصدامات خلال هبة أيار ٢٠٢١. فبحسب استطلاع الرأي نفسه، فإن الاستعدادية للتطوع في الحرس القومي وصلت إلى نحو ٤٧٪ من بين الإسرائيليين سكان هذه المدن، في مقابل نحو ٢٩-٣٣٪ في المناطق الأخرى (مثل مجالس بلدية، مدن غير مختلطة...

إلخ). وفق هذا السيناريو، فإن المدن الساحلية التي تشهد احتكاكات فعلية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أو على الأقل توفر حيزاً مكانياً مشحوناً قومياً، هي المدن التي ستتضرر من إنشاء الحرس القومي. بمعنى أن الفلسطينيين في هذه المدن سيعيشون في وسط تتأجج فيه الروح العسكرية، وينخرط معظم الإسرائيليين فيه في ميليشيات مدعومة من قبل الدولة.

المراجع

1 Doyle, W. (1989). The Oxford History of the French Revolution. Oxford University Press.

2 Higonnet, P. (1998). Goodness beyond Virtue: Jacobins during the French Revolution. Harvard University Press.

3 Higonnet, P. (1998). Goodness beyond Virtue: Jacobins during the French Revolution. Harvard University Press

4 Doubler, M. D., & Listman, J. W. (2007). The National Guard: An Illustrated History of America›s Citizen-Soldiers. Potomac Books, Inc.

5 Mahon, J. K. (1983). History of the Militia and the National Guard. Macmillan Publishing Company.

6 Fischer, D. H. (1994). Paul Revere›s Ride. Oxford University Press.

7 Cooper, J. (2017). Citizen Soldiers and the Key to the Bastille: A History of the National Guard. University Press of Kansas.

8 Kraska, P. B. (2014). Militarization and policing—Its relevance to 21st-century police. Policing, 1(4), 501-513.

9 Eatwell, R., & Goodwin, M. (2018). National Populism: The Revolt Against Liberal Democracy. Penguin UK.

10 Minkenberg, M. (2017). The Radical Right in Eastern Europe: Democracy under Siege? Palgrave Macmillan.

11 Stiglitz, J. E. (2002). Globalization and its Discontents. W.W. Norton & Company.

12 Held, D., & McGrew, A. (2007). Globalization/Anti-Globalization: Beyond the Great Divide. Polity.

13 Mudde, C. (2013). The Far Right Today. Cambridge: Polity Press.

14 Wodak, R. (2015). The Politics of Fear: What Right-Wing Populist Discourses Mean. SAGE Publications Ltd.

15 Inglehart, R., & Norris, P. (2016). Trump, Brexit, and the Rise of Populism: Economic Have-Nots and Cultural Backlash. HKS Faculty Research Working Paper Series RWP16-026, John F. Kennedy School of Government, Harvard University.

16 Collins, J. J. (2008). The National Guard: A Great Value for America. Joint Force Quarterly, (50), 70-74.

17 Rousseau, J-J. (1762). The Social Contract. Paris: Marc Michel Rey.

18 Machiavelli, N. (1532). The Prince. Florence: Antonio Blado d›Asola.

19 Locke, J. (1690). Two Treatises of Government. London: Awnsham Churchill.

20 Mill, J. S. (1859). On Liberty. London: John W. Parker and Son.

21 Kagan, R., & Kristol, W. (2003). The War Over Iraq: Saddam›s Tyranny and America›s Mission. San Francisco: Encounter Books.

22 Morgenthau, H. J. (1948). Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. New York: Alfred A. Knopf.

23 Waltz, K. N. (1979). Theory of International Politics. Reading, MA: Addison-Wesley.

24 Henkin, L. (1979). How Nations Behave: Law and Foreign Policy. New York: Columbia University Press.

25 Walzer, M. (1977). Just and Unjust Wars: A Moral Argument with Historical Illustrations. New York: Basic Books.

26 Hudetz, M. (2020). National Guard›s Involvement in Protests Stokes Fears of Overreach. Associated Press. Retrieved from https://apnews.com/article/race-and-ethnicity-kenosha-racial-injustice-wisconsin-5f5fb5a5b5b2e31d5f4c4de4f4f4c04d

27 Adorno, T. (1966). Negative Dialectics. Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag.

28 Marcuse, H. (1964). One-Dimensional Man: Studies in the Ideology of Advanced Industrial Society. Boston: Beacon Press.

29 Enloe, C. (2000). Maneuvers: The International Politics of Militarizing Women›s Lives. Berkeley: University of California Press.

30 Cohn, C. (1987). Sex and Death in the Rational World of Defense Intellectuals. Signs: Journal of Women in Culture and Society, 12(4), 687-718.

31 Said, E. W. (1978). Orientalism. New York: Pantheon Books.

32 Fanon, F. (1961). The Wretched of the Earth. New York: Grove Press.

33 Foucault, M. (1975). Discipline and Punish: The Birth of the Prison. Paris: Gallimard.

34 Butler, J. (1990). Gender Trouble: Feminism and the Subversion of Identity. New York: Routledge.

35 Gabbatt, A. (2020, June 5). ‹They just started whaling on me›: American journalists blindsided by police violence. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/us-news/2020/jun/05/american-journalists-police-violence-protests

36 Liptak, K. (2020, June 1). Peaceful protesters teargassed, shot with rubber bullets so Trump can have church photo-op. CNN. Retrieved from https://www.cnn.com/2020/06/01/politics/trump-church-photo-op/index.html

37 German, M. (2020, June 4). Protests Are a Test for the First Amendment. American Civil Liberties Union. Retrieved from https://www.aclu.org/news/free-speech/

protests-are-a-test-for-the-first-amendment

38 Al Jazeera. (2020, June 2). Videos show US police attacking, tear-gassing peaceful protesters. Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2020/6/2/videos-show-us-police-attacking-tear-gassing-peaceful-protesters

39 Kraska, P. (2014). Militarization and policing—Its relevance to 21st century police. Policing: A Journal of Policy and Practice, 8(1), 1-13.

40 Gurley, G. (2020, June 2). The Militarization of the Los Angeles Police Department. Los Angeles Magazine. Retrieved from https://www.lamag.com/citythinkblog/militarization-lapd

41 Willsher, K. (2019, January 29). More than 1,700 injured in 11 weeks of gilets jaunes protests. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2019/jan/29/more-than-1700-injured-in-11-weeks-of-gilets-jaunes-protests

42 France 24. (2019, January 9). French ex-boxer filmed punching police at Yellow Vest protest goes on trial. Retrieved from https://www.france24.com/en/20190213-french-boxer-dettinger-gilets-jaunes-yellow-vests-police-trial

43 Al Jazeera. (2019, February 6). French ‹yellow vest› leader arrested for organizing an undeclared protest. Retrieved from https://www.aljazeera.com/news/2019/2/6/french-yellow-vest-leader-arrested-for-organising-undeclared-protest

44 The Local. (2019, March 22). French government defends heavy handed police tactics against ‹yellow vest› protesters. Retrieved from https://www.thelocal.fr/20190322/france-defends-heavy-handed-police-tactics-against-yellow-vest-protesters

45 Jones, S. (2017, October 1). Catalan referendum: hundreds injured as police attack voters. The Guardian. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2017/oct/01/dozens-injured-as-riot-police-storm-catalan-ref-polling-stations

46 Knight, B. (2020, July 1). Germany disbands elite army unit over far-right links. Deutsche Welle. Retrieved from https://www.dw.com/en/germany-disbands-elite-army-unit-over-far-right-links/a-54022913

47 Lamothe, D., & Miroff, N. (2018, April 4). Trump wants to send up to 4,000 National Guard troops to the border. The Washington Post. Retrieved from https://www.washingtonpost.com/world/national-security/trump-signs-proclamation-directing-national-guard-to-the-border/2018/04/04/37f43f76-3890-11e8-8fd2-49fe3c675a89_story.html

48 Robles, F., Davis, K., & Fink, S. (2018, September 20). A year after Hurricane Maria, Puerto Rico finally knows how many people died. The New York Times. Retrieved from https://www.nytimes.com/2018/09/20/us/hurricane-maria-deaths-puerto-rico.html

٤٩ يتسهار إسحاقي، «الدفاع المدني: هل فعلاً نحتاج إلى «حرس قومي»؟»، مجلة بين قطبين، العدد ٣٤، مجلة الجيش

الإسرائيلي، منشورة بتاريخ حزيران ٢٠٢١. انظر/ ي الرابط الآتي: https://bit.ly/4417zMd

٥٠ حكومة إسرائيل، «قانون الحماية المدنية- ١٩٥١»، موقع الكنيست، على الرابط الآتي: https://fs.knesset.gov.il/1/law/1_ls1_288446.PDF.

٥١ حاليفا وفينكل، «استخلاصات إضافة من حارس الإسوار»، مجلة بين قطبين، العدد ٣٤، مجلة الجيش الإسرائيلي، منشورة بتاريخ حزيران ٢٠٢١. انظر/ ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3KXheus

٥٢ عنوان القرار هو « خطة طارئة لتعزيز السلم العام والأمن والنظام العام على خلفية أعمال الشغب العنيفة في أيار ٢٠٢١». انظر/ ي الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec1017_2021

٥٣ عنوان القرار هو «سياسة الحكومة للتصدي لظاهرة الجريمة والعنف في المجتمع العربي وتمكين المجتمع العربي في إسرائيل وتعديل قرارات الحكومة». انظر/ ي الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec852_2021

٥٤ عنوان القرار هو «صياغة خطة للكشف عن ومنع وتحسين العلاج للحد من العنف المنزلي من قبل وزارة العمل والرعاية الاجتماعية والخدمات الاجتماعية». انظر/ ي الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec513_2020

٥٥ عنوان القرار هو «توسيع النشاط للحد من ظاهرة العنف الأسري من قبل وزارة العمل والرفاه والخدمات الاجتماعية». انظر/ ي الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec4439_2019

٥٦ القرار ٤٦٨ تحت عنوان «القرار ٤٦٨: نشاط الحكومة من أجل التنمية الاقتصادية للأقليات في السنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠ - تعديل قرار حكومي». انظر/ ي الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/government_decision_468؛ أما قرار ٤٦٩ فجاء تحت عنوان «خطة الحكومة للتمكين الاقتصادي والاجتماعي لتجمعات البدو في الشمال للأعوام ٢٠١٦-٢٠٢٠ - تعديل قرار حكومي». انظر/ ي الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/dec469_2020.

٥٧ عنوان القرار هو «تحسين مستوى الأمن الشخصي في الوسط العربي وتعزيز الأمن في القدس». انظر/ ي الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/policies/2016_des1402

٥٨ ميراف ألروزوروف، « سلسلة القرارات السخيفة التي أدت إلى إنشاء الحرس القومي»، في ذي ماركر، منشورة بتاريخ ١ نيسان ٢٠٢٣. انظر/ ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3VjThCx

٥٩ النص الكامل لمشروع القانون رقم ف/ ٢٤/ ٣٠٠٢ متوفر على الرابط الآتي: https://www.nevo.co.il/24_lst_616502.htm/law_html/law04

٦٠ تم نشر المقالة نفسها، بالتاريخ نفسه، على موقع ماكور ريشون الإخباري اليمين. انظر/ ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3V4rLso

٦١ يائير أنسبيخر، « أثبتت أحداث حارس الأسوار: هناك حاجة إلى قوة استجابة مخصصة لحالات الطوارئ أثناء الحرب»، منشورة على موقع منتدى كوهيلت، بتاريخ ١٨ كانون الثاني ٢٠٢٢. انظر/ ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3H9ZOcM

٦٢ بهوشاع براينر، «بينيت: إمساك المخربين غير كافٍ، سنقيم حرس وطني»، هآرتس، منشورة بتاريخ ٨ أيار ٢٠٢٢. انظر/ ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3LoIPGh

٦٣ هيلو غلزار، «بينيت والحارس الجديد تداولوا بشأن الحرس الوطني. بار-ليف: لن نقيم ميليشيات»، هآرتس، بتاريخ ١٢ أيار ٢٠٢٢. انظر/ ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3Aq083p

٦٤ انظر/ ي موقع «الحارس الجديد»، على الرابط الآتي: https://bit.ly/2HlgDTF

٦٥ انظر/ ي نص الإعلان الحكومي «الحارس الإسرائيلي يرى النور»، على الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/magav_22-6-departments/news/police_21

٦٦ مائير ألران، «حرس وطني إسرائيلي؟» معهد أبحاث الأمن القومي، بتاريخ ٣ حزيران ٢٠٢٢. انظر/ ي الرابط الآتي: https://www.inss.org.il/he/publication/national-guard/

٦٧ انظر/ ي نص الإعلان الحكومي «لأول مرة – شرعت قوات الحرس الوطني الإسرائيلي في عملية ضد الجريمة»، على الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/news/police_14-magav_22-11

٦٨ وليد حباس، «أتباع بن غفير يشرعون بتشكيل ميليشيات مسلحة مدنية.. «إذا شعرت بالخطر، اقتل.. الأمر بسيط»، ملحق المشهد الإسرائيلي، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- مدار، بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ٢٠٢٢. انظر/ ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3n2nZ6d

٦٩ انظر/ ي النص الكامل للاتفاق الائتلافي على الرابط الآتي: https://bit.ly/3n5WyIL

70 Debbie Mohnblatt, "Ben-Gvir Gets Control Over Israel's National Guard in Exchange for Judicial Reform Pause", INSS, 28 March 2023. See: https://bit.ly/3Ls4Rb4

٧١ انظر/ ي مذكرة القائد العام للشرطة الإسرائيلية إلى وزير الأمن القومي بتاريخ ٢٧ اذار ٢٠٢٣، على الرابط الآتي: https://bit.ly/3L37bnz

72 Josh Breiner, Chen Maanit and Jonathan Lis, "Israel's AG, Police and Shin Bet Chiefs Oppose Establishing National Guard Under Ben-Gvir", Haaretz, 2 April 2023. See: https://bit.ly/3oI45Or

٧٣ انظر/ ي النص الأصلي المقدم الى الحكومة على الرابط الآتي: https://bit.ly/44cxfFM

٧٤ ألون ليففي ومائير ألران، « إقامة حرس قومي تحت مسؤولية وزير الأمن القومي- خطأ استراتيجي»، معهد دراسات الأمن القومي، بتاريخ ٢ نيسان ٢٠٢٣. انظر/ ي الرابط الآتي: https://bit.ly/3LqqPv8

٧٥ انظر/ ي نص الإعلان الحكومي على الرابط الآتي: https://www.gov.il/he/departments/news/02_04_2023_2

٧٦ تشافي زرحيا، « التسوية التي تتبلور: سيخضع الحرس الوطني للمفوض العام للشرطة الذي سيخلف شبتاي»، كالكاليست، بتاريخ ٣ نيسان ٢٠٢٣. انظر/ ي الرابط الآتي: https://www.calcalist.co.il/local_news/article/hytfeeuzh

77 Neocleous, M. (2014). War Power, Police Power. Edinburgh University Press.

78 Zúquete, J. P. (2018). The Identitarians: The Movement against Globalism and Islam in Europe. University of Notre Dame Press.

79 Holbrook, D., & Taylor, M. (2017). Extreme Right Wing Political Violence and Terrorism. Bloomsbury.

٨٠ راجع/ ي «تقرير الإجرام ٢٠٢٢» والصادر عن منظمة «الحارس الجديد» على الرابط الآتي: https://bit.ly/3Aq2cZd. من المهم الإشارة إلى أن هذا التقرير يبدو «متحيزاً» ويسعى إلى صناعة رأي عام أكثر من كونه مبنياً على أسس علمية للمسوحات واستطلاعات الرأي.